





260



اجاز	احاق الظفر	الاحكام المكرر	تاريخ
٥٧	٩٢	٩٢	٩٣
ودعه	هين	العقوبات	الكره
٩٣	٩٥	٩٥	٩٩
حجر	ماذون	وكالت	وكالت
٧٠	٧١	٧١	٧٢
كفاله	حواله	مضاربه	شركة
٧٨	٧٩	٧٩	٨٠
خارعه	دعوى	تنقض	دفع
١٣	١٣	١٣	١٧
تخلف	سجقا	بصحة	دعوى
١٦	١٦	٩٣	٩٩
اقرار	اقرار المرض	مدينا	سها
٩٩	٩٩	٩٩	١٠١
ترجيح البنا	القول المن	المصل	صالح
١٠٩	١٠٩	١١١	١١١
صلح الوصي	الصلح على الامانة	تخارج	استخاض التركة
١١٣	١١٣	١١٣	١١٣
نصف	التبني في الاول	الفريق بين الشئ والحكم	
١١٤	١١٤	١١٤	
كتاب القاصي	مسئلي	قمة	
١١٧	١١٧	١١٨	

وصايا ١٢٠  
وانض ١١٩

تم الفهرس

طهارة	صلوة	زكوة	صوم	حج	سيرة
١	٣	٣	٣	٣	٣
الكرامة والاحسان	نكاح	النكاح	نحو النسب		
٧	١	١	٩		
محرمة	نكاح الرض	نكاح الكا	مر	اولاها	
٩	١٠	١٠	١٠	١٢	
جواز	رضاع	طلاق	طلاق سكران		
١٢	١٢	١٥	١٧		
ايلا	خلع	طلاق المرض	تفويض		
١٧	١٧	١١	١٩		
عن	نفقة	المطلقة	حضانة	غيب	
٢٠	٢١	٢٣	٢٣	٢٤	
عنان	عنى المرض	سند	مكس	مدبر	
٢٥	٢٥	٢٩	٢٧	٢٨	
ولا	امان	حلف الكا	حلف	حدود	
٢٦	٢٨	٢٩	٢٩	٣٠	
سرقه	صان	صان	ضد الرق	ضد الداء	
٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	
دبت	م	م	م	مفقود	
٣٥	٣٤	٣٤	٣٧	٣٧	
لقط	لقط	وقف	وقف	وقف	
٣٧	٣٧	٣٧	٣٣	٣٣	
سوع	صا	صا	صا	صا	
٣٩	٣٩	٣٧	٣٩	٣٩	
لمحه	سوع كونا	اقاله	سوع بالوصي	سلم	
٥١	٥١	٥١	٥١	٥٢	
ف	شفه	صبه	تفويض الكهبة	تفويض الكهبة	
٥٢	٥٢	٥٣	٥٧	٥٧	

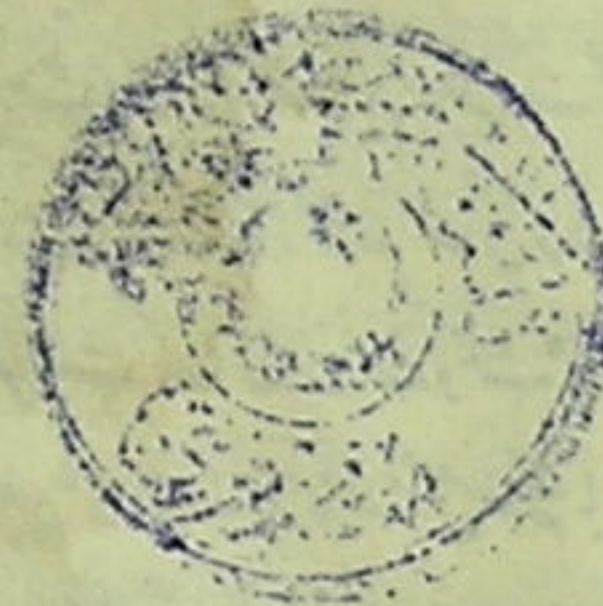


مجموعه قدوری افندی

1

مجموعه قدوری افندی دبیر قدوری دکلر  
مؤلفهک نسیمه سی واقعات المفسنین دیباچه دن معلوم

واقعات المفسنین



۵۶۰

۱۹۶۷

Süleymaniye Kütüphanesi  
KİŞİ: AMCA ZADE  
NÜSEYİN PAŞA  
Yeni sayı: 260  
Eski sayı: 260











~~01-11-1974~~  
~~11-11-1974~~

بمجال يجب فيها العشر ويستخرج بمجال ان كان ما ينطبق كالزمن والقيمة واليمن والحد يجب فيه خمس  
 وان كان لا ينطبق كالزمن والكحل والاربع والباقي والغير وزج والربع والباقي في اليد واليمن والباقي في البحر  
 كالغلبة والولود والسكر ما يصح من فصل العشر دفع الزكاة الى المديون واليمن والحد الى القيمة  
 سارر في الفصل الثاني من كتاب الزكاة ولا يجب العشر في الادوية كاللوز والهيلج والكندر وغيره ولا يجب  
 في الثمر والعسل والافضل من مجال يعرف العشر الى ما يعرف بالية الزكاة وفي قصب السكر عشرة وفي الحمض  
 وفي البصل والاشم رويان عن محمد رحمه الله وفي ضيق الصباغ زكاة وفي شتان العصار والطين لا زكاة  
 فيه مخارطة النوازل في اداء الزكاة لا يجب العشر في البن ولا في الحطب والخشب والقصب والصنوبر  
 القريسي ولا في سعة الخيل ولا في الطوار ولا في الدلب وشجر القطن والباذنجان ويجب في بذر القنب ودر  
 الصنوبر ما يصح من فصل العشر اذا ذكرت الفلة فلا تسلك الى حيسه كسيفه ونحوه واما ما كان في بيع  
 احصاء لا يسقط وقيل احصاء وانما يسقطه اذا كان باقية لا يدفع كالخرق والفرق وكل ما يرد او يرد او  
 اذا اكلته الدابة فلا لانه يمكن حفظه عن المداغة غالباً لا عن غيره بهذا الحكم كالحمل ما اذا بقي البعض ان بقي  
 مقدار فقيرين ودرهمين فقير ودرهم ولا يسقط شيء وان اكل نصفه وانما يسقط او المبيع من السنة  
 ما يتمكن فيه من الزراعة سارر في العشر ونحوه ان ضاع الوطيفة اذا اكلها من قبل احصاء باقية لا يجب  
 دفعها كالخرق والفرق والبر ليسقط ونحوه فان اكل ما يمكن الاحتراز عنه كالحمل والبر ونحو ذلك  
 لا يسقط لانه يمكنه تبقيته وفي ارض العشر اذا اكلها من قبل احصاء يسقط وان اكلها بعد احصاء كالحمل  
 رب الارض يسقط واما من نصيب الكاير يبقى في ارضه من نصيب الكاير لا يرضى  
 بمنزلة المسحوق في العشر عنه صلب الارض ونحوه للمنع من بيعه العشر لان العشر يبقى في ارضه  
 واما بقاها في العشر في المرفق هذا اذا اكل كل ما يخرج فان اكل اكثره بقي البعض ينظر الى الباقي ان اقله  
 ما يبلغ فقيرين ودرهمين يجب فقير ودرهم ولا يسقط ونحوه وان بقي ذلك يجب نصف ما يخرج  
 واما يسقط ونحوه هذا اذا اكل كل ما يخرج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة وان بقي لا يسقط  
 ونحوه ويجب ان الاول لم يكن وكذا الحكم اذا ذهب ثلثه باقية ان ذهب البعض وبقي البعض اذا بقي  
 ما يبلغ عشرة دراهم او اكثره يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرة دراهم يجب مقدار نصف  
 ما بقي ما يصح من فصل العشر ونحوه من كتاب الزكاة وكل اكل من الفلة قبل اداءها ونحوه  
 العشر اذا كان المالك عارفاً على اداء العشر سارر في العشر ونحوه وفي الاسرار والحي يجب العشر  
 في ارض الوقف والصبي المجنون والدم المستراط المالك وصفته وفي بعض النوازل لا يجب عليه العشر لانه قريب  
 كالزكاة ويجب له ما كان مؤنثه فاستبدت صدقة الفطر والشمع الممتدة ان كان في الدار عشرة اجلا وبخلاف الحائنة  
 في الارض لان المالك مع ما يتبعها غفلة الارض في المثل المذكور لو تركت لكانت ارضه العشر رجب حاز  
 في اخرج دون العشر عند ابرس وقال محمد لا يجوز فيها لانه في جماعة المسلمين ولا بد ان له حصة في  
 اخرج فيصير تركه وهو مستلزم منه العشر من الفقهاء على كل من تركه ولا يجوز تركه وعليه الفتوى احتيا فصل



الفصل الأول من كتاب التيميم وان اجاز اهل الحجة اوعار كان الخراج على ربنا من كانود فيها ربيعة اذا كان  
 كراما وابطا ونبوا متفان فان اجاز ذلك وعادته باطلة ولا اجازة فيه شرعا كالعشرة على ربنا من  
 عتقها فيه وعندها على المبادى وان عاراضة لغيره فزعموا المستعبر فحقا فيه منها رواية من حلة  
 في الفصل العشر من كتاب الكوفة وكذا في الحينة وان استجروا واستعاروا يصح للزكاة فغيره  
 والمستعبر في قول ربيعة وقدر حجة كمالها صارت كراما فالحان خراج الكرم على من فعلها كراما فاصح في  
 العشرة والخراج من كتاب الكوفة رجل له ارض عشرة ابرصا فغيره كالعشرة على من فعلها كراما فاصح في  
 على الاجازة كونه في حصة جيبه يكون العشرة على حجة فاصح في الفصل العشر من كتاب التيميم والعشرة على المستعبر  
 مستح وان كان في ارضه ربنا من عند الامام وعندها هو كالا جازي بزيادة العشرة والخراج من الكوفة  
 في حصة المال على اربعة انواع الصدقات وما فيها من كالا العشرة والخراج فيصرف الى المصنف التذكير  
 في قوله تعالى ان الصدقات للفقراء والمساكين والى ما اخذ من غير تغيب ويجوز ان لا ينفق على الابطال والجسور  
 والامة والضعف الفقراء من كالا ولذا لم يفسد الغنائم والمعادن فيصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما  
 نفقتم منى لاية والاربع ما اخذ من تركه لا وارث له فيصرف الى كفن الاموات ونفقة المجرم وعلمهم  
 ومن هو عاقل من كاسب من المحل المذمور دين العباد ما نفعه وجوبها من الكوفة الى المذمور اذا كان الزوج  
 لا يربطه باده بكرة اعطى نصف القيمة اذا كان مبيدا او حجب عبد الزوجة علم لم يحجب كالا نصيبا  
 بكرة بغيره الا في قوته او اوصى او مازى بالدار كالم والاطاع علم او الى الزنا او كانت زكاة معجلة  
 بغيره في كتاب الزكاة اتفق على ان ربيعة الزكاة جاز اذا حكم عليه بنقصته من المحل المذمور  
 العشر من كاسب من المحل الواجبة اذا كان مولاه فيقره او كالا كتابا من المذمور والحكم العبد  
 كتاب الصوم اذا شهد له على حاله قبل صومهم بيوم ان كانوا من المصنفين ان لا يعتبر  
 شهادهم لانهم تركوا العينة وما كان حقه عليهم وان جازوا مكان لعبد جازت شهادهم لانها لا تنقو الهمة  
 فاصح في الفصل الاول من كتاب الصوم وعنده رواية الهذلي ذكره الكشي ان الله كان يفعله اهل الجاهلية  
 من المذمور اذا شهد له على حاله قبل صومهم بيوم ان كانوا من المصنفين ان لا يعتبر  
 بروية الهذلي ليلة كذا ونفى القصر فيها ونها جاز ذلك القصر فيبقى فيها ونها لان قضاء القصر  
 حجة من المحل المذمور ويشترط لوجوب الاداء ان لا يصوم رمضان والصحة والاقامة والظهور عن  
 الحيض والنفس الرضاخ ودمها لا لا كانت منهن لما قلت عايشة حتى لا ينعمنها في يخضع فنحوه  
 الصوم دون الصلوة لا يجنبه بكم يخضع لا يشترط لوجوب الاداء الظهور غم الجاهلية لقوله تعالى  
 باشره من واتقوا ما كتب اليكم وكلوا واشربوا ولا تسرفوا فيه انكم لا تحيطون به الا اليسير من الحظ الاسود وهو  
 ما اذا اصابوا في غاية لم يفسدات النفس يحصل جزاء الصوم مع الجاهلية بالفرق فانما جزاءه  
 معها صحب راجع لان الصوم لا يخرج من حروفه دا شرح المحمدي لان المكذوب ليس في الصوم  
 وصل باب ما ذكره للصوم السحر من ذوبانية ويستحب تعيد الا فطره وانما في السحر ومن سكر فطير

[illegible]



إذا قام المأمور بدين مائة أيام أو أقل وانفق من مال البيت للمصنف وان قام أكثر ذلك نفقته  
 ما لنفسه قالوا لا زناناه وان قام أكثر من ذلك نفقته ما لنفسه من مال المصنف عشرين يوماً تكون نفقته طار  
 البيت لأنه لا يمكن منه الخروج بدون الفلانة وان قام بعد خروج الفلانة لا تكون نفقته من البيت  
 قالوا في فضل الحج على البيت المروة أو لم تجده حراً لا يخرج الحاج إلى أن تبلغ الوقت الذي تعجز  
 عن الحج فحينئذ تفتت من حج عنها ما قدير ولا يجوز الحج لغيرهم وجوز الحرم أن تبتعت رجلاً  
 دام عدم الحرم إلى أن ماتت فذلك جائز كما لم ينع إذا حج عنه رجلاً ودام المرض إلى أن مات  
 بها إذا كان الأمر عاجزاً يبري زواله المرض والحبس وتوكدت أن كلاً لا يبري زواله كالأمة  
 والحرى جازان بأمر غيره الحمل المبرور المأمور بالحج إذا استباحه وأما يحمده قالوا ينظر  
 أن كان المأمور يحمي نفسه فنفقة الحامل لا تكون في مال الأم وإن كان لا يحمي نفسه فنفقة  
 الحامل لا تكون في مال الأم لأنه ما دون بدئك دلالة محمل المبرور وخلفه عبارة مث يخاف في  
 المأمور بالحج إذا حج والألام فواهر زاده هذا صحيحاً يقع صدق الحج على المأمور ولذا ثواب النفقة  
 وقال الأمام المخرى أصل الحج يقع على الأم والدليل عليها أنه لا يسقط الحج عن المأمور ويحج إلى أنها  
 الأم المأمور بها في الحج والنفق وفي النطق إذا ادعته بحجة الطلوع جاز وبصيرة للأم ثواب  
 النفقة في طلاق الحج خلاص في الثالث من كتاب الحج والذي يقتضيه النظر أن الحج الصروق عنه  
 غيره إن كان لا يكتفى بالوجوب عليه بل كما أرادوا راحلة الصفة فهو مكروه كراهة تحريم عليه  
 ابن التهم في أبواب الحج على غير كتاب باب السيرة إذا منع الرجل ولده من الحج في داره أو حبس  
 الأمام أنه يجوز ولا يجبر على الرد وعن ابن أبي عمير أنه يجبر إذا هم أحل إذا دخل داراً بالتمام ولو  
 فباع الدار لا يجوز في الروايات كلها مسلم دخل الرجل حبس من أبيه من أبيه أو أخاه فباع  
 أنه لا يجوز البيع لكن إذا وادوا جواز هذا البيع ملكه بقوله لا يشترط وإن لم يدينه أن يخرج  
 من داره لا يملكه وإن أخذه ملكه بقوله منتهى المفتي في كتاب السيرة والصحيح أنه لا يخرج  
 ملكه وإن جابه وهو طامع لا يملكه سواء كان البائع برحماً أو هذا البيع ولا يرى قاضياً  
 في فضل في معاملته المتأخر في أبواب الحج في دارهم من كتاب السيرة وإذا خنت جبهة بآل  
 ثم رجت دنيا صارت دنية ومن جملة ما جامع الصيرف أعلم أنها إذا تزوجت دنيا تبصر  
 دنية تجزئها إصاها بالذمة بعد ذلك من نحو المنع من خروجهم إلى دارهم وأخذ الخراج من أرضها  
 ونكاحه بدت وإذا تزوج جولي دنية لا تبصر دنيا وذلك لأن المرأة تابعة لزوجه في المقام  
 والزوج ليس بتابع لها فيه فتكون المرأة دنية لا تمام المقام في دارها دون الزوج وأوضح الفقه  
 أبو البيث في سره للجامع الصغير بقوله لا يبرئ الزوج والمرأة إذا كانا مسلمين فتزوي الزوج  
 الأمانة صارت المرأة مقيمة ولو تولى المرأة الأمانة لا تبصر الأصل مقيمة عامة كتاب المسألة من  
 لا يخرج إلى الغزو بل إذا والديه وإن أذن أحدكما للخروج وإن لم يذن وجدهما فاذن آ

اب الأب وام اللام ولم يلق الاخران الخوف ونسوا في التسمية فخرج لما ذكرناه لا يجرها تعلق بالرفع  
لها ولدت العلة على التام في الخرج والاعلم بان الخرج والابتداء في الخرج الى التامة لما جاز فلما جاز يعلم  
اولى الا اذا كان الطريق نحو فاسترط اذنها هذا اذا كان غير متما جين الى خدمته فان تما جين لا  
لا يحتاج وان عليه دين كخرج الى الزو بلا ادله وان لم يكن بل لا يخرج الا باذن الوان والاعلم  
بالحال كخرج الا باذنها وان كفل لا باذنه كخرج الامار الطالب فله مداره ولا حظ له الا بالخدمة  
من السيرة الاولى اذ اوهب لرجل خراج ارضه قال لا تظن لاسيعة ان يقبل لانه من جملة المسكين  
فلما كبر له ان يخضع به رتب بما جازوا ذلك لمصر من الخراج والخدمة ان يجعل خراج ارضه له والوظيفة  
التي يفعلها السالكين لادته وعن ابرس في النوار اذا ترك السلطان لرجل خراج ارضه جاز له  
ويكون ذلك صلة له من السلطان والاعلم ان في الخراج فاصول في فصل اهل الدير من الخراج  
ولوات يخدم في ثلثة السنين قبل فروع العطاء بالمستحق وشره مناسبا وكذا في العطاء بالقبول  
لا يجوز ذكره في الصلح المحيط من باب الصلح الهند مع المصطفى في الوقت اذا مات المدرس في ثلثة  
السنين قبل محي القلة وقبل ظهوره في الارض وقد يشر منه او عمل ينبغي ان ينظر وقت القلة  
الى مدة مبسرة والامباشرة فمجاويع ويبسط العلوم على المديتين وينظم يكون منه  
للمدرس المنفصل والمشتل فتعطي بحسب مدته ولا يعبر في حق ما وثقه من اعين في ثلثة السنين  
واذا راكم كما اعتبه في حق الاولاد في الوقت عليهم بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس في القلة  
وهذا هو الكسبة بالحق والاعدل انفع الوسائل في اواخر سنة وقت الاحتياج للعلمية يسمى  
وسمي معا يواه او احدى فوات لا يصح عليه الا اذا كان اقر به كلامه ويعمل الكلام واذا لم يسمعه  
احدا فوات يصح عليه اعلم ان الولد الصغير يعبر بها للابوين ولا حرج في الدين فان اعدا غير  
بها لخصم اليه فان عدت اليد يعبر بها للدار لانه بعد رعايته اصلا في الدين فلا بد من  
بها نظر اغيران التبعية للابوين اولى فاذا اعدا فعلته التبعية في حق خصم الدار اقر ان تباع  
هذا فان كان معه احد ابويه يقبر تبعا للدار فيكون كافا تبعا له وان لم يكن معه احدهما يصح عليه  
اذا مات لانه صار تبعا للدار عند انقضاء الابوين وتوقعه في السلم لم يجز في ارجح وجوب  
ومات يصح عليه لانه مسم تبعا لخصم الدار عند انقضاء الابوين ويستوي فيما قلنا اذا كان الصبي عاقلا  
او غير عاقل لانه قبل البلوغ تبع لابويه في الدين مالم يصف كلامه وقوله في الكتاب ويعقل الام  
بصفة كلامه وهذا يدل على ان من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى يعلم صفة الزكاة وكذا اذا  
اشترى جارية واستوصفها كلامه فلم تعلم لكونه مؤمنة وصفة الا كما ما ذكر في حديث جبريل  
ان لو تن بانه وملا كنية وكتبه ورسل واليوم الحمد البعث بعد الموت والعذر فيه وشره فانه تبعا  
بكذا ذكره اكثر من اجله في باب حمل الجنين من اجماع الصغار احكام النصارى كستر في السيرة  
صبر وقمع في القصة من سهم رجل في ارجح او سمع منه في يصح عليه لانه يصح في حكمي تبعا لمولاه











منه فمقتضى ضرورة الراجح للعيرين ولو وكلت بغيرهما لم يجر لانها لينة شروجا لا متروجا در  
 عزق القربان بالاول والفقير من كتاب النكاح رجل وكل رجل لا يزوجونه فانه متروجا والكبير صم الكبار  
 بخلاف الكليل عيسى بن عيسى او اسرى نفسه صم ولا يكون مشريا بالنفس لان الكليل لا يزوج ولا يبيع  
 مع المشرك كانا ستره لنفسه ثم باعه لمكول لان مكول ليس مما يقبل الانتفاع عند الميراث وهذا لا يمكن  
 حقيقة في الكليل بالنكاح لانه سفير رسول والرسول يكمل لستره لنفسه فلان الكليل انما مع المرأة سترها  
 ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجها لمكول جائزا ويحبها اياه فاصح في فصل الوكلاء من كتاب النكاح  
 امرأة جعلت ادرا في رجل فقال الرجل يحضره من السهو تزوجت من نفسي مرة جعلت ادرا في رجل على كذا  
 يجوز النكاح عند الخشب وان لم يذكر اسمها ونسبها فحتمت الزوال في كتاب النكاح ولو تزوج  
 امرأة بشهادة ابنته من غير او بشهادة ابنته من غير كوز وان تزوج بشهادة ابنته من غير كوز في  
 ظاهرا الزانية لانه ان كانت منسوبة فقال رجل تزوجت بزه فقلت المرأة تزوجت نفسي منه  
 فسمع السهو وجاز لانها معلومة بالكمرة ويجوز السهو وان يكسوها وحبها وينظر اليها احبها طالا  
 الشهادة عند الحيضة من الحمل المور من تزوج امرأة بنيت ان يطلقها اذا منتهى لانه يكون منقذ اذا  
 لا يجره بحد والنية بالطلاق سار من اول تزوج فاما ينقض السمع القصد من كتاب النكاح ط  
 بل ينقض النكاح بحد والخطا خلت الماشي فلا بد من زيادة قوله بزي عند الخطا البصر تنقضي  
ط ولو قال برك او في شخص من يزوج جملة استغنا بما في بعض ادراك الماشي رحمه الله ومعه الام  
 راجح في الوفاء فقلت فمما يدل على ان بالسهم لا ينقض وفي ش قاله براء عتيق فقلت  
 فان كان المجلس للوعد فوجد وان كان للعدو للنكاح فنكاح شرع القدر في الزمان في اواخر النكاح  
 ولا يفسد بالخطبة للمعقود عن الوفاء بطريق التبرع ويكره بالبرص في نكاح شرع الطي وحلاصه  
 قال من من كتاب الكاينة وفي الظهيرة اعلم ان الباع في الموقوف دون الموقوف والعقد ما يوقف  
 على الاصل اذا كان له بغيره فان وجوده واما اذا لم يكن فلا يتوقف بل يبطل فهو بمنزلة ما لا يزوج المحاب  
 امره ثم علق فاجاز العقد لم يجر لان لم يكن له بغيره وقت المباشرة اما رعايته في النكاح لا يتوقف  
 على الاجابة النكاح عند النكاح المحرم فاسد ما بطل قبل بطل وسقوط احد نسبه الكسبة  
 وقيل بانه وسقوط احد نسبه العقد لا يفسد في نكاح ما سهرود بوجوب العدة لانه مختلف في صحة  
 فان ما كان شرط الاعلان كاستهاك وكل نكاح هذا وصفه فالقول فيه بوجوب العدة وعقد الوفاة  
 لا يجب في النكاح عند براءته وانما لست من كتاب النكاح وفي حصة القدر في العدة في النكاح  
 الفاسد وقت الوفاة حيث وعقد الوفاة في النكاح عند لست حيث ايضا ولا فائدة في  
 ازوج في عقد الوفاة في النكاح عند هذا العقد والفقير حلاصه في الفصل بقية من كتاب النكاح  
 ولو حرر في مرضه فتردها وفيه اكثر من النكاح فمكاح فسد عند حشفه لانها كانت بغيره ففسد نكاحها  
 للمولى فهي سقي فيما زاد من قيمتها على من المثل والنكاح ارمي بسقط قيمتها من ماله ونكاح المالك

نكاح

ونكاح المالك المهر بالرجل في العقد النكاح عليها السقي فاما في قيمتها لانه وصية وهي اجتهاد النكاح والاشارة  
 للمالك والنكاح وجها للنكاح لانه حرة عندهما فادخله المثل الا زيادة لانه وصية وهي واردة فلا وصية لها  
 وتسقط كل قيمتها او لا وصية للورثة وهي نزلت وتغني المعاقبة بعد المهر والاشارة ارفع من قيمتها قدر مهر مثلها  
 وميراثها معاقبة وتسقط الباقي من ميراثها شرع انما رت قبيل العقد الوصية لانا رتب وجب ان اذا  
 وقع النكاح فسد فوق النكاح بين الزوج والمرة فان لم يكن فسد بها فاعلم لها ولا علق وان كان قد دخل  
 بها فلا اثر له في المهر من المثل ان كان مسمى وان لم يكن فسد مسمى فسد المهر المثل لانا ما بلغ فيجب  
 العقد فبقية العدة من ميراثها فبقية العدة عند علمات النكاح وكذا اصول الزوجين فسد هذا النكاح بغير  
 محض مرضه عند بعض المباح وعند بعض ان لم يرض بها فكذلك الجواب ان دخل بها فليس لاصحابها  
 من الفسخ الا بغير مرضه كافي في السمع الكسرة لانه احد الثاقلين في الفسخ بغير مرضه فسد قبل الفسخ وليس  
 وجها لقبول الفسخ وهو في الفصل من كتاب النكاح زوجة بآية فقال هو في صفحت ادراك  
 انه لانيه قتل بولس اجاق وقيل هو اجاق وقيل به ليوخذ في الرابع والعشرين من الفسخ ن  
النسب وفي النكاح على ما صرح ولورث امته فولدت لاولد ستة اشهر فادعى فسد النكاح ودعوة  
 المالك ولوجا بية او لم يدعوه ن وان كانت مشركا وادعى ما قاله اول مان راجح  
 ان من والعير من كتاب النكاح رجل باع من امره وهي بكر او غيب فزوجت بزوج اخر وولد  
 كل ستة ولدا قال لو حضه رجلا لاولد الاول وعنه انه رجوع من هذا وقال لا يكون الاول ولدا  
 وانما هم الثاني وعليه الفتوى فاصح في فصل كل النسب من كتاب النكاح طلقا امرأة بغيرها وقت  
 زواجها فاعتدت وتزوجت بزوج اخر وولدت ولدا ثم جاز الزوج الاول حيا كما اوجبته  
 اول الولد الاول ثم رجوع وقال الولد الثاني رجل طلق امرأته بائنا او جعيا فزوجت في العقد ثم ولد  
 لستين مطلقا الاول ولدت ستة اشهر اذ اكره من كتاب النكاح الثاني قال يوسف الاول ولدا في تقدم  
 رجلا له لانه لو جده الثاني فيمكن بالرجعة بانفسا العقد عن الزوج الاول فليكن بمنزلة ام ولعنتها مولانا  
 اومات ولزمتها العقد ثم تزوجت في العقد فارت بولده لستين من حين ما المولى لعنتها ولستة اشهر  
 منه تزوجت فادعى جميعا فان الولد المولود في قولهم لكان العقد النكاح فليكن ام ولدت زوجت بغيره ان  
 المولى فولدت لستة اشهر فصعدا من وقت النكاح فادعى المولى والزوجة فان الولد يكون للزوج في قولهم  
 جميعا ولو طلقها طلاقا رجعي فزوجت رجلا في العقد ثم طلقها الزوج الثاني فارت بولده لستين ومن  
 من طلاق الاول ولدت ستة اشهر فصعدا من طلاق الثاني فان الولد يكون الثاني لانا لو جده له ولدا وكلمنا  
 بالرجعة فاصح في الفصل من كتاب النكاح المهر اذا اكره اشدين كان له ان يستمتع بهما ما وادى استمتع  
 باحدهما ليس ان يستمتع بالآخر بعد ذلك ولو استمتع باحد فوطئه ثم استمرى فسد النكاح لانه ان يطأ  
 الاول وليس ان يطأ الاخرى بعد ذلك ما لم يحرم فوج الاول على نفسه ويجوزها اما بالزوج او بالخراج  
 عن ملكه اما بعتا في اوجبة او بصدقة او بكتابة او بغير ذلك لا يكره في فوج الاخرى ط

فصل في النكاح من غير مهر  
 فان لم يهر فسد النكاح  
 وان كان مهره ما لا يقدر  
 فسد النكاح  
 وان كان مهره ما لا يقدر  
 فسد النكاح  
 وان كان مهره ما لا يقدر  
 فسد النكاح







[illegible]

امرأة لا ينفك عنها من المهر فان كان المهر رجوع عليه فعنه اذا كان الفلح باءه وان لم يكن باءه لا يرجع الا  
 بالكنح لا يكون ارباها ولا يرجع يكون ارباها بالفلح احكام الصغار لكسرة في ذيل النكاح  
 وصح ضمان الولاء له لان المهر لا ينفك ام وقداضا لا يقبله فيصح والمراد به انه في النكاح اما في طرقات  
 فلا لا يبرع لوارثه اذ لم يكن وارثا له فالنكاح في طرقات الموت من البنت كما صرحوا به في ضمان العبد والي  
 عليه القتل يضمن النكاح انه لو لم ينفك من مهر ابنه الصغير لا يطالب به ولو كان عاقدا لانه لو لم ينفك لما كان  
 لم يكن النكاح فارقا ولما في المصالح لوزوج ابنه الصغير لا يثبت المهر في ذمة الاب بل يثبت في ذمة الاب  
 عندنا سواء كان الابن موسرا او مسكرا وذكره في المنظومة وشرحه معلما بان النكاح لا ينفك عنه  
 لزوم المال لا ينفك عنه اي المهر في المحاكم فممن من ضروريه الاقدام على تزويجها المهر عنه  
 وهذا هو المولى عليه كما في فتح القدير وبه المذنب ما في شرح الطحاوي من ان المهر مطالبة اب الصغير  
 لمهر بنته الاولى او لم ينفك انتهى من الحق الرافق في باب المهر بزر وعن الفقيه ابو الليث جدد العقد  
 كلا المهرين وذكر القاضي انه لا ينجس المال اذا اقصا الزيادة على الاول والزيادة جائزة عندنا  
 حال قديم العقد بزر وان جدد النكاح لا يوجب طلاق الزيادة بل ينزع لان الزوجين ايعار الاول  
 ولان عقدا في لم يثبت فيثبت ما في ضمنه كذا في عقد النكاح في المهر جدد النكاح  
 بغير يلزم ان جدد لاجل الرضا لا احاطا فسد في باب الزيادة في المهر مرفوعة زوجت نفسها قبل  
 في مهرتها ثم ماتت فليس الاول ان يسلوه المهر منها فسد وبها المهر قال المحقق الصبيحي  
 بالبراءة الباقية من طلاق الاب في قبض المهر اجاب لا يقيم السبب وهو الكاف فكثير المهر ووجوب  
 العقد بها عرف ايضا لا ترى انها لم تقم مقام الرضول في العتيق وفي حق وقوع الطلاق بعد رجوعها  
 حتى لو طلقها بالخطوة لا يمكن مراجعتها في العقد ذكره في ان ادب الصريح ما لمطالبة المهر عند  
 في النكاح في زوجتها امها ونقضت مهرها في الزوج قبلت وطبقت مهرها في الزوج فلو  
 كانت الام وصية لم يكن للبنت دفع لبراءة الزوج برفعه الى الام ولو لم تكن وصية للبنت اخذ  
 المهر في زوجها وهو يرجع به على امه او ليس لها التصرف في مالها ودفعه اليها كونه الى اجنبية وكذا  
 بموجب فيما سواه من ارباب والنفسي لان غيرهم لا يمكن التصرف في مال الصغير فلا يمكن قبض مهرها ولو  
 كان عاقدا بحكم الولاية اذ الكفاية والعقل الصغير من القصور وجب قبض صداق ابنته  
 ثم ادعى انه رد على الزوج وصدة الزوج وكذبته البنت قالوا ان كانت كبرا لا يصدق الاب  
 الابنية لانه يمكن قبض صداق البكر فاذا بر الزوج بقبضه لا يمكن رد عليه وان كانت ثيبا  
 قالوا قول الاب زوج ابنته الصغيرة فاذا ردت ودخل بها الزوج وطبقت مهرها في زوجها  
 فقال الزوج دفعت لابيك حال صؤك وصدة الاب لا يصح اقرار الاب عليها ولها ان حذ  
 المهر في زوجها ولا يرجع الزوج بذلك على الاب لان الزوج اقرب قبض الاب في وقت كمال  
 للاب ولا يقبض فلا يرجع عليه كالا قبل قبض الابن اذا اقر قبض الابن وصدة المهرين



[illegible]

العلم امرأة وميت مهره في زوجها ثم ان الزوج ابرى السوء وان لها عليه كذا وكذا المهر المهر المهر  
 ذلك قال الفقيه الا ليس يصح اوان اذ اقبلت ويكفر عنه انه زاول مهرها والزيادة في المهر بعد صحة المهر  
 لكن لا بد من القول ان الزيادة في المهر لا يصح من غير قبل المهر فاصح في المهر رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم  
 ونوب لم يصح الثوب الا عشرة دراهم ولو طلقها قبل النكاح بالثوب لم يصح ثوبها ان كان يكون مقبولا  
 ان لم يكن لها ذلك فاصح في المهر رجل تزوج ابنة رجل من ابرى الزوج الكذب في زينة الذي عليه  
 او زوجت ابنة نفسها على ان يبرى الزوج اباه وبنه وهو كذا فابرة جازية ولها مهر مثلها وكذا لو  
 ماتت عن ابن تهره ودفع مهرى مهر البور في المهر ومهر مثلها مهر مثلها ثم قوم ابوها وقت العقد سنا وحبلا  
 وما لا يعتد به وبنها وبها وعصرها وكذا في ثوبه فان لم يوجد منهم فمن ابها لادامها وحالها ان اذ كانا  
 ثم قوم ابوها وقاية في المهر وفي المهر يشترط ان يكون الخبر بمهر الحسنيين او رجلا او مملوكا وشبهه  
 لفظ الفقيه فان لم يوجد على ذلك فهو عدول في القول قول الزوج مع يمينه كذا في غاية البيع بيان  
 ارواها شيخ الوقتية ولو تزوج امرأة عن ان يهب الزوج لابنها الف درهم كان لها مهر المثل في ثوب  
 لابنها الف درهم فان هب كان ان يرجع في البنت ولو تزوج امرأة عن ان يهب لابنها  
 عنها الف درهم قال الفقيه فان طلقها قبل النكاح بها وقد وقع الف الف الى الكذب يرجع بنصف الف  
 وهي الواجبة فاصح في المهر مات عن زوجة فادعت المهر عنه ورثته ان ادعت فيه المهر او اقر الورثة  
 بذلك مع وكفي النكاح في هذا ولا حاجة الى الالابا وان كان في الورثة اولاد صغار ولها ان تاضد قدر مهر  
 منها في الزكاة وان ادعت الورثة ابراء او سنيها فلا بد من البينة لهم وعليها اليمين اذا وسيت اذ  
 استدل بها بهو الخي في حاليين وقال الفقيه ان الزوج بني بها منع قدر ما جرت العادة فيقول القول  
 للورثة فيه لان النكاح وان كان هذا على المهر لكن الوفاة في منع قبض بعضه فيعمل بها لكن اذا جرت  
 بعد قبض على القول ان النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكم في التفريق والبنات  
 بها غير محكم في القبض لان القبض قد يتجفف عنه فخرج الحكم باعتقاده والا كما وفيه نظر تحقق عليه وذكر  
 الفقيه تزوجه عندهن مدين على مقدار ومضت سنون وولدت ولدا وام مات الزوج وبطلت  
 مهر السوء او اداه الشريك لاحتمال سقوط حكمه وبعضه بالبراءة والحط وبان في ثوبه ان لامة ثم رجع في  
 بجواب الكتاب كما هو الحكم في سائر الديون وعليه الفتوى فمن هذا الحكم الحكم في المسئلة الاولى ان  
 قبض البعض محكم وكذا ابراء فلاق رض الحكما برائته في ان لا عشرة كتاب النكاح تزوجه بمهر  
 يمينه وعلايته بان ان فواضا وقا في العلية بان كثر في العلية ان يكون اسند عليها او على الولي  
 ان المهر المهر والعلاية سمعة برائته في المهر ولو تزوج امرأة على الدرهم المائة فان كانت قيمتها  
 عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وان كانت قيمتها دون عشرة تكملها العدة كما لو تزوج امرأة على  
 ثوب بقيمة ثوبه كان له الثوب قيمة اخرى وان تزوجه على الدرهم الاربعة فكسدت قال  
 بعضهم عليه مهر مثلها وقال الفقيه يجوز لامة الدرهم من الزم الثوب الغضفة قبل الكس والوصي















[illegible][illegible]



















عدة الوقاية في  
كلما الثاني  
حضر

العدة من وقت  
الموت والطلاق

بجی البرار و الحکمہ رضا

مخالف لما ذكره في نسخة

النفقة الممدانة  
تسقط بالموت











ولم ينفذ بل طلاق رجعي وبين طلاق بائن وادرج النكحة ثم عند النكحة من النكحة بغير طلاق  
واجبا حال قيام النكاح حتى ان كل اداة لا تنقح النكحة حال قيام النكاح لا تنقح في حال العقد كما في العقد  
النكاح الكسرة والكسرة والامة اذا لم يهرس المولى بيتا فان لم تطلب المدة نفقة في العقد  
حتى انقضت عدتها او انت سقطت نفقة لانها مائة بالكلية وما كان مائة بالكلية فهو من كسرة  
يسقط الحق كماله العطا اذا مات قبل ان ينفذ في باب الرجل ينفذ امره من مخرج ادب النكاح  
في الرجل ينفذ امره اذا مات قبل ان ينفذ في باب الرجل ينفذ امره من مخرج ادب النكاح  
كان النكاح باقيا في وجه ولو نكحت في حال قيام النكاح في كل وجه لم تكن لها النفقة والسكنى وكذا اذا  
اذا نكحت في حال قيام النكاح في وجه من المهر في باب المهر في رجل تزوج بامرأة واوفاها مهرها  
الا ان الزوج يمكن ان يرضى بغير مهر او ان يرضى بغير مهر منه وخرجت من مهره كما في النفقة  
لانها نفقة وليست بنكحة فاصح ان لا ينفق وان طالت العدة بالحيض كان النكاح  
ان لا ينفق في رتق عدتها بالشر وان كثر المدة انقضت العدة بالحيض كان النكاح  
مع اليقين وان اقام الزوج البنية على اقراره بالنفقة والعقد سقطت نفقة ولو جرت العدة  
على المدة فادعت امرها حالها النفقة وقت الطلاق استثنى فان نكحت سنتان ولم تنك  
وقالت كنت اظن اني حامل ولم احصل الى هذا الحق فطلبت النفقة كما في النفقة وتقدر في ذلك  
لان هذا ما يستنبطه كان لها النفقة الى ان تنقض عدتها بالحيض وتنفق عدتها بالشر  
فاصح ان ينفق في نفقة المدة على الطلاق من كتاب النكاح النفقة المدة سقطت بالموث  
ولا اعطى بالنفقة مائة ثم مات احداهما قبل المدة لا تسترد ما بقى عند احداهما وعند محمد تسترد  
بعدها وفي النفقة الى ان لا تسترد ما بقى عند احداهما وعند محمد تسترد  
عند احداهما وان قال محمد يجب لها نفقة ما مضى وابقى للزوج فترده وكذا تروى قيمة المستملك  
ولا تروى قيمة المالك بالانفاق قال في النفقة وشرح الكاشي في الصحيح وكما شرح النكاح في النفقة  
في باب النفقة في النفقة الام ان الصغيرة وان كانت سنية كثيرة موقوفه بالخير وان كانت  
مطربة لم تقدر ذلك واذا افرق وتزوج كل واحد منهما فخصته الصغيرة للاب اذا لم يكن لها  
من يكون لها الخصم ولو تزوجت الام بزوج اخر وتمسك الصغيرة بها ام الام في بيت  
ارباب تلكا ان ياحد منها فبغيره من الخصم الام والزوج ان ينفق حتى ياكل ووصيه  
وصي كسبي وصي وقد خصه ببيع سنيان واما ان يجارية حتى ينفق ومن سواهما  
ان ينفق حتى يبلغ حد سنه ولا يجازي لغيره ولا يجارية عندنا وبارك في رحمهما لما كانا رادا  
عائلين لانه عليهما خير منهما فلما قد تولى ابني عليهما السلام الام اربع فوفى الا نفق بركة دعاه  
واذا اراد الزوج ان يخرج بولده الصغيرة المهر ليس له ذلك حتى يبلغ حدا ذكره واذا اراد  
المدة ان يخرج بولده بامنه ليس له ذلك ايضا في الاقرار بالاب الا ان يخرج الى وطنه وقد كان

وقد كان الزوج تزوجها قبل ان تزوم المقام فيه عفا واذا اراد ان يخرج الى غيره عفا وقد كان الزوج فيه  
فقد اختلفت الرواية فيه ولعل انما لا يخرج هذا اذا كان بين المهرين تفاوت اما اذا كانا باجبت يمكن  
للاب ان يطالع ولين ويبست في بيتة فلا ينس به ذلك كالحجاب بين القريتين وانقضت مائة  
المهر فلا ينس به الا في نظر الصغير حيث يتحقق باطلاق المهر في ذلك لا يجوز ان فيه من الصغير  
فما رأت في النفقة فاذا ماتت الام ماضا الى الدلالة جردت الام وبعض من يجلي اخذت في ان  
ان يخرج الولد من المهر الذي فيه الاب الى مصره لم يكن له ذلك وان كان ذلك هو المهر الذي كانت  
فيه عقد نكاح ام البصيرة ان ينفق له ام خاصة لان الام ان كان له ان يخرج بالولد في ذلك المهر حكم العقد  
الذي جردت فيه المهر وعقد النكاح جرد بين الزوج وبين الام خاصة فان ليس لام الولد اذا علمها  
مولدا ان يخرج بالولد من المهر الذي فيه ابوه الى غيره لان ولادة الاخر حكم العقد ولم يكن بينهما عقد قال  
ابن ابي عمير الام سئل ان ينفق له ابني ان ينفق له ابني ان ينفق له ابني ان ينفق له ابني ان ينفق له ابني  
من حجب الكتاب لا يجوز ان في الميسر وهو في خاص هذا الكتاب والام علم بالعدا في باب المدة  
يطلقها زوجها وله من ذلك من مخرج ادب النكاح ثم الام ان يكون اولي بالولد قبل ان يزوج مالم  
ترد فان اردت والعياذ بالله كان الاول لانها تجلس غلوص الولد معها ربما يمرض الولد فان  
اسلمت رواله عليها لان المانع قد زال من المهر في باب الولد في باب الزوج وان قالت انه ينفق في ذلك  
ان سيجع لا ينفق البني احد الكين ينفق ان الولد استغنى وفعى الالب والخذلان بزيادة في الخصا  
قال في المحامدة وغيره صغيرة لها ابنة موهبة ارادت النعمة ان تترك الولد بما لا يجام ولا ينفق الولد  
عن الام والام بالي ذلك وتطال بالاب بالاجرة ونفقة الولد اخلفا فيه الصحيح ان يقال للام اما  
ان تمسكه بغيره واما ان تدفعه الى النعمة استثنى ورايت منقول عن المنة اذا تزوجت ام الصغيرة التي  
ابوه بزوج اخر وارادت ان تترك الصغير في غير نفقة له من ماله الموهبة فبغيره واراد وصيانا بربيه  
بالنفقة الموقوفة بغيره هو اليها لا اليه مني وله وجه وجهه لان به غايه المصلحة في ابعاء ماله وهو اولي مع  
رأى عدم حقوق المهر الذي يحصل له بكونه عند الزوج وانه كما اعلم مع الغفاري في شرح تنوير الابصار في  
الخصم من الخصم له الام بما جازها الا ان الام على اخذها اذا ابست مطلقا كذا ذكره البقال رحمه الله في ذلك  
انها لا تجزى الا اذا لم يكن له زوج اخر وتمسك الصغيرة بها ام الام في بيت  
والحم لم يطلب في الاصح ان يقال لها مسكية او اذ فقهه الى الحم كما في النكاح والانه يدفع اليها بما طلبها  
لكن في الاصح خلافه وكذا في المستحقين للخصم فمما في اول الخصم وذكر الخصم في النفقة  
فان كان الصغير جردت من الام من قبل ابها وهي ام ابها فهو من نفقة ابها ليست بمنزلة من كانت من قبل الام  
من قبل امها وكذلك كل من كان من قبل ابها ام فليس بمنزلة من قبل الام من قبل امها انتهى وفي  
الولادة جردت الام من قبل ابها وهي ام ابها لا تكون بمنزلة من كانت من قبل الام لان ابها  
تقر به الام انتهى قال مولانا في جردت من قبله لما قد مره وظاهره في اتمام الام عن الام ابها







البيد من قبله انما صديق تصدق واما لم يزل العبدان حرا لا يعتق وان لم يكن المولى كما قال العبد قولا لا يعتق  
الم يزل احده ولو قال غيره فلو كان في كنفه او قال انه حر عتق الى اهل ولولا ان المولى لم يزل العبدان حرا  
لا يعتق مالم يزل المأمور ذلك فصل في العتق الاول كتاب العتق رجل قال لغيره اليس هذا  
حر واث راي عبيد غنم عتق في القضا رجل قال عبيدي احاردهم عشرة عتق عبيده وان كانا  
بانه من المملوك رجل قال لغيره احر ولدك عتق فقال لم انا العتق لا يعتق عتق في فصل لما يقع به  
العتق من امانة ولو قال اسم عبيد حر ثم دعاه باسمه لا يعتق ولو دعاه بالاسمية يا اذو يعق وجر  
من او اذو كساب العتق ولو اخذت المولى والمديرة في ولداه ففعل المولى ولديته قبل التدبير فهو  
رقيقه وقالت اي ولدته لولد التدبير زومد راي القول قول المولى مع عينية عليه والبنية بنية المديرة  
لان المديرة تدعى سارية التدبير الى الولد والمولى يكره ان يقول قول مديرة مع عينية ويجوز على علمه ان  
الولادة ليست فعل والبنية بنية المديرة لان فيها ايات التدبير ولو كان ملكا التدبير عتق فقال  
المولى للمعتقة ولديته قبل العتق وقال لولدته لولد العتق وجرهم فيها الحار ان كان الولد في يد  
ن القول قولها وان كان في يد المولى فقول قولها لانه اذا كان في يد المولى كان اظا رايها واذ كان  
في يد المولى كان اظا رايها بخلاف المديرة لانها في يد المولى فكذلك ولد المولى كان اظا رايها على كل  
حال فالحال القول قوله سابع فصل في التدبير التدبير هو ما لا يظن التدبير بخلاف ما  
اذا اوصى بالانث ثم حين تبطل الوصية لان التدبير فيه معز العتق حتى لم يظن بالانث وجره  
بخلاف الوصية والمجوز لا يبطل المعلق رابع فصل في العتق واذا تزوج الرجل امرأة رجل فوكت  
ثم تزوجها او ملكها بسبب اخذها من ولد له لم يجز له ان يملكها ولولا ان ثبت النكاح فقيام ولد له  
فثبت على ما اذا تزوجها في ملكه ولو اخرجته من ملكه بالانث او رجل فجره ففوت  
ثم اشتراها لا يقيم ولد له استحق وان كثر ما ولد عتق الولد كان له بغيره وبغيره في راي  
الفصل الثالث في العتق ولو اعتق شر يخطه اعتق الاخر اخرج فروع العتق من التدبير والعتق  
فيه ان المملوك ان كان يتصرف فيه بغيره او استسقى او ضمن المعلق موسرا حال كون  
المعلق موسرا فبقيت خطه لا معسر والولاء له ان اعتق او استسقى والمحقق ان ضمنه ورجع على العبد  
وقال له من غنما والعتق ففقط والولاء للمحقق من المصالح والايضا ولو اخرج احد من قبل  
يخبر المملوك شيئا فلا يجوز ان يملك العبد والمحقق او اكرت فان ما العبد ضمن المعلق فظا الرواية  
لانه فان اختلف شئ لم يجز ان يملك فلا يسلط بهلاك كل النكاح كالمملوك المصوب وفي رواية لا يضمن  
المحقق لانه لا يوجب لاجل نقل الملك ولذلك لا يتم الا بالتراضي والعتق عند عدمه وقد تقدم القول  
الا ان من لم يوجب النكاح وعند ما اطلق وجب له ان يملكه انما مقتضى العتق في عتقه عليه  
كان للعبد كسب ورجع ضمن المصوب فيه لانه مملوك نصيب كسب باو القاتل وقت العتق فكان  
اخذ العتق بعد موت العبد مستيقا لولد المملوك به لا انث والعقد الكا به في زله وصار كالملك

لولا ان المملوك ما عتق بغيره واما ذلك كسب انما يخدمه تركه العبد فيه نصيبه اذا لم يضمن المعلق قبل ذلك  
لان بغيره نصيبه صا نصيبه مملوكا واخذ العتق بغيره مستيقا بغيره تركه المملوك جاز  
وقال عامة من يخطه المولى وكذا في المطلق فمهره على عتقه فانه قال المعلق فان لم يضمن فبقيته ولا  
ساية له على العبد ولم يضمن بينهما اذا ترك كسبا او لم يترك واما اذا اتم العتق والعق في صحة فوكتا  
من ماله وان كان العتق في مرضه فعند ما لا يجزى على ورثته في ماله وعند محمد يستوفى من ماله وهو رواية  
عن ابي حنيفة واذا مات المالك فلو رثته ان يخطه او العتق او العتق او العتق لانهم في عموم مقام  
موتهم فان اخذ بعضهم العتق وبعضهم العتق فموتهم كلف وروى الحسن عن ابي حنيفة ليس لهم الا اجماع على اجماع  
لان المستحق بغيره المملوك عتق ولو كان عتقه ثم مات ليس له رثته الا اجماع على اجماع في او  
العتق وكان لو كان المورث جارا ليس الا اختار احدهما فلو رثته وجب له رايه ان يملك كل  
من الورثة يميز عن ماله ففريقين احدهم لا يميز الباقيين لانه اذا تفرق المصارع كجدي من جماعة  
اعتق احدهم نصيبه وصار كالف صلب واما صلب صلب ليس له ان يضمن كل واحد بعضه ولو مات  
كان لورثته ذلك فكذلك هذا من المصارع لغيره في باب عتق المملوك من المملوك المحصن رقيقة القبة في  
العتق والسحابة يوم الا عتق لانه السبب كما في الفصحة وكذا حال العتق في اليك والعتق حتى لو كان  
موسرا عتق بعضه ولم يسلط بالعتق الطاري وان كان محصرا حينئذ لا يعتق ليس سبب العتق  
من بعد كافي في باب عتق بعضه عتق المعتبر بالعتق وهو ان يملكه المملوك فبقيته نصيب  
لاب الرقي لان به بعد النظر من الجانيين بمحقق ما قصد المعلق من القربة وايضا لولا ان  
اليه يلازم باب العبد بغيره اجتهاد وذكر في العيون وهو المختار ان الموسر ان العتق من يملك  
يب وي نصف العبد المعلق من المملوك والموت مع البيت ويأبى بحمد كافي في باب عتق بعضه  
قال عتق ام الولد كغيره بغير المملوك كغير المملوك بغير ام الولد اذا ارادت ولحققت  
بدر الحبيب بعد ما اعتقه المولى ثم سميت واستراها المولى فانها تعود ام ولد له ولو كان له في  
رجم محرم وعققت عليه ثم ارادت ولحققت بدر الحبيب ثم سميت فاستراها عتقت عليه من العتق بغيره  
العتق ولو استراها جارية قد ولدت منه مع بنت لها من غيره فبغيره جارية ام ولد له ليس له ان يزوجها  
ان يبيع البنت وان زوج جارية جارا فولدت بنتا له تزوج ليس له ان يبيع البنت لانه لو لم  
البنت بعد ما صار ام ولد له بعد انشاء فافضل في الاستعداد فصل في الميراث قال ان مات رجل  
فانت حر فعتق لا يعتق ولو قال ان مات من مرضي يعتق كذا فصل في قصور من عتق الميراث جرح  
قنه ورضي به الورثة قبل موته قال عتق لا يبيع في يمين كاتب في مرضه ولا مال قال فبقين بول الحار  
من الفلت ويسعى في ثمنه بغيره ما يملكه اجبت ثم ان يبيع ثمنه حيث يبيع في يمينه كذا  
والى فصل في العتق قال في البيع لو اقر بعتق ثمنه صدق لولا ان عليه وبالي حيث يبيع في الميراث  
واقر من المملوك فصل في العتق اقر بعتق ثمنه لغيره ثم حرره فلو صدق الورثة بغيره























وفي المتن كما قد ذكرناه ان كانت محضه قد صحت في الاصل فالتى لو جحد محمدا و... واذا في الغيرة يا  
ولوا ان جحدوا فان كانت محضه في جحد من غير ان يكون له قول باول الرضا وفي المتن  
رواه الحسن بن عمار بن خنيس في قوله اول الرضا ان هذا ليس بقول ولا حديثه... اما ما جاء في باب من جحد و...  
قال الرجل اني قال لا حرام في كفى يجحد على الاولاد والاشق والولدان راس كفى في كفى يجحد  
عليها حرام المصنف في احوال الرضا اذا وطئ جارية بكر الان لم يجحد المصنف الى العدة ونقص  
البكر فيجب الاكثر منها بزيادة او اقل محدود ولو وطئ جارية انك ببيتة وازال كارتها على قول  
ابن محمد رخصتها كذا في نظر المصنف غير كذا ونقص البكر انك ببيتة كذا في نظر المصنف  
الاكثر ما صحت او اقل نقص الفرض الذي يوجب البكر في باب الجنايات ومن تزوج امرأة لا تحل له  
لها حرام فوطئها لا يجحد عليه وهذا قول الرضا في حقه وزفر رخصتها كذا في نظر المصنف في نظر المصنف  
وعند ابن محمد وان في ان علم الوطئ ان حرام فعليه الجحد في كل طم احم على ان يبدوا ان كان يعلم  
فلا حرام عليه وفيما ليس بحرام على التابيد فلا حرام عليه كالمكاح فيفرد في غيره فهو وقال الحكم السعيد في  
المكاح تزوج امرأة فلا يحل له بها فوطئها فلا حرام عليه وان فعل على علم لم يجحد ايضا ويوجب  
عقوبة في قول الرضا وقال ابو يوسف ومحمد اذا علم بكهف عليه كذا في نظر المصنف من انتهى الى كذا  
من لا يحل له كذا حرام الحرام والمطلقة التت ومكحلة الغير ومعدة الغير وكذا في حقه وحقت  
الردة في عدتها والمجوسية والامانة على كذا وكذا العبد والامانة بغير اذن المولى والمكاح بغير شهود  
في كل هذا لا يجحد عليه وان قال علمت انما على حرام وعندهم جحد اذا علم باليتم والاطلاق  
وكذا ما لا ينال ليس بحرام على التابيد لا يجحد عليه كالمكاح بغير شهود عاية البينة ما لا يوطئ الذي  
يوجب الجحد رجل تزوج من غير شهود ووطئ بها فوطئها لا يجحد عليه ولا حرام عليه وعند الرضا في حقه  
اول الجحد والنقوى على قولها في الفصل الثاني في حقه ووطئها... ولو وطئ امرأة ثلث ثم وطئها في  
العدة ان كان طلقا ثلث حمله لا حرام عليه لقول الرضا في الباب الاول من محدود وبالجملة ان ذكره اذا  
دعت صبي فوطئها لا حرام عليه علمت بجمعة اذ لم تقدم عليها العدة ولا مهرها والباقي الصريح اذا  
زنى بصبيته او جحدته او نائمة فعليه الجحد ولا حرام عليه ولو اكرمت المرأة لا حرام عليها عنده  
الكل والرجل اذا كره عدلنا قال ابو حنيفة اخرا وهو قول اصحابه لا حرام عليه وكان يقول اولاه وهو  
قول زفر عليه الجحد ما صحت وان محدود رجل في بصفحة لا تتحد بها فافضا لا حرام عليه في قول  
ثم انه ينظر في الاضواء ان كانت تستمسك بالبول كان عليه المهر لوطئ وثمت البينة بالافضا وان كانت  
لا تستمسك بالبول على جميع البينة ولا حرام عليه في قول ابو حنيفة وابره وقار جحد عليه البينة والمهر ايضا  
ولا حرم عليه امها وابنتها بهذا الوطئ في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف حرم حرام الزنا والمهر  
واذا ارادوا الرجم لا يجوز لك والام والمجحد والولد والولد وكل من حرم منه ان يرموه في  
نقلوا كذا لم يرموا في الميراث ما رخصه في الزنا من كذا بحدود ولا حرام في وطئ جارية

عنه

جارية وله اول ولول وان قال قلت انما على حرام لان البينة حكمة لانها شئت من غير دليل وهو قوله السيد  
انت وما لك لا يبيك والابوة فانه في قول الجحد وينبت النسب منه وعلمية قيمة الجارية هذا في باب  
الوطئ الذي يوجب الجحد **كتاب النكاح** ولو شهدوا على العبد الجحد بصفة عشره درهم وهو جحد لا يفسد  
حتى يجحد مولا فيقتصر بالقطع ورد العين ان كانت قامة ولا يقتصر بالعلم لان الجحد لا يبيك المحض  
في المار ولا يقتصر اليك عند غيبة المولى ولو شهدوا على اقراره لا يقتل اصلا وان كان مولا جحد لا يقتل  
بالقطع بمنزلة البينة كذا المار والمهر على اقرار البينة مع جحد وان قال لا سمح فاضى في اوجه  
**كتاب المادون كتاب الجنايات** وجحد القتل انك فاستغفر القتل فوردت ان القتل  
سقط القتل بقاء في فصل ثانيا يسقط القتل في كتاب الجنايات رجل قتل عمه فعلى نفسه  
عز القتل ثم قتل باقي الورثة ان علموا ان القتل بسقط القتل بغير العذر وان لم يعلموا بسقط القتل  
لا يوجب عليهم وان علموا ان القتل بسقط القتل في فصل ثانيا يسقط القتل بغير العذر وان لم يعلموا بسقط القتل  
المولى لا يوجب عليه من يرد ماله ويكرم منه مكرم ارض ماله ويرض منه ارض ماله ولا يرض  
المولى لان ما يوجب ماله انا بولي المولى لا يوجب عليه الا بالاثار حد الذي شرح العذر في اواخر الجنايات  
اذا قتل ان مقتولا بالجماع العظم الجحد الجحد الذي لا يقطع البينة انما لا يجحد القتل عند جحدته وهو  
زفر وعنده وان في الجحد وهذا اذا لم يجرم فان جرح الجحد في القتل يوجب الجحد في حد الجحد  
يجب القدر جرح او لم يجرم وروى في حد الجحد جرحا جرحا في حد الجحد وان لم يجرم  
لا يجحد القدر باي الة كانت كذا في حد الجحد في باب موقفة وجده الوقوف على الحكم النظم رجل شج  
موضحة بالوصف على الجحد القتل بالجمعة فان ثابته لا يجحد القتل ولو شتم رجلا بغير يدي لا يجحد القتل  
في الهكسة فان ثابته لا يجحد القتل بغير يدي ولو جرح رجلا بالخنك فانه لا يجحد القتل ولو شج رجلا  
موضحة بالجد يوجب القتل وان مات منها يقتل به فاصحان في فصل ثانيا يسقط القتل بغير العذر  
وان فدية الجحد فانه ثابته وان فدية بارة مستقرا او ما يبيك البارة فانه لا يجحد القتل وذكره في الاثر  
اذا فدية الجحد لا حوله كسبة الميراث والحدود يجحد القتل وان لم يجرم وروى في حد الجحد جرحا جرحا في حد الجحد  
القتل اذا لم يجرم كذا في حد الجحد بالعصا الجحد الجحد وروى في حد الجحد جرحا جرحا في حد الجحد  
الرواية في الحد يد ما يبيك الجحد كذا في حد الجحد لا يشترط الجحد لوجوب القتل فاصحان في فصل ثانيا يسقط القتل بغير العذر  
فصل في الجحد والقتل ولو كان القاتل اثنان فمضى اثنان على حدهما فانه لا يقتل الاثر فاما لو قاتل عقت  
عنه بعض دم المقتول سقط عنها عا سدر اول الفصل الثاني في الجنايات في حد الجحد في حد الجحد  
الكل ولا يقتل الباقي مالا في حد الجحد في باب الجنايات ولو صالح احد الورثة او مولى  
العبد على ما كان الصلي وجب على القاتل ما شرط في الصلي في ماله ولو قتل رجلا فمضى اثنان على حدهما  
كان لان يقتل الاثر وكذا لو قتل رجلين فمضى احد وليي فلول الاثر ان يقتل ولو كان في غيره المقتول  
ولو القاتل اولاد ولول وان فعل بطل القتل وجب الميراث فاضى في فصل ثانيا يسقط القتل بغير العذر



















لا يبيح شي لان الاول قد ابروه حيث كثر وادوموا القننه ولا يجب على المخله ايضا لانهم انما اقبل  
عنه غيرهم وان لم يكن لم يثبت خلاف ذلك ارجل يثبت على المخله **كتاب الفصل الرابع عشر**  
**والدبر** وفي نوادرهم قال كوت محل يولد او جرد قبل في محله وادعى اولياؤه عليهم واما المخله  
بنيت انه قبله لرجل في غير محله او جرد في محله واما قال يرون من الدبر فان ادعى  
اولياؤه ادم قبل رجل بعينه واما مواليه بنيت على ذلك واما المخله بنيت ان قلنا قبل رجل اخر  
لا قبله بنيت به اكله اذا لم يثبت وبه ان القبل كالحج وكقرب ما اذا وجد ميتا ولم يكن به اشر  
القبل كالحج وغيره كشي فيه **كتاب رعايته في احواله** وفي نوادرهم بنيت الوليد على ابيه وادعى  
القبل في دار فيها سكنه وارباها غيب ما لديه والقبض على ابيه الدار فواله حقيقه وقال كوت  
على السكن وان كانا يثبتون الى ابيهم بالليل منسجنا وطوال الصباح يكون بالدار في موضع من  
الى ابيهم بالليل فيسكن عليهم **كتاب رعايته في القبح** المالك هم اصبى ارقبه والسكناء هم المستجرون  
والمستجرون والمودعون والمزمنون **كتاب المخله** المخله اذا وجد المخله في دار المضيف  
قبلا فهو على رب الدار عند ارضه وان كان المخله في بيت في دار فلا دبرية **كتاب**  
**وان كان مختلطه** عند الدبر والقبض من المخله لورثه المخله والوارث ولو ان جليل كان في بيت  
مها نالت فوجد احداهما يدنو قال ابو سفيان في اخر الدبرية والآخر لا اضمنه لانه لا يثبت ان القبل  
قبل نفسه ويثبت ان يكون قبله الاخر فلا اضمنه بالسكن لان الظاهر ان المخله لا يقبل نفسه  
فكان التوهم قاطعا لو وجد قبل في محله لم يثبت في هذا التوهم فكذا اذا وروى عن ابي اسحاق اذا  
كانت الدار مغرقة وهي مغلقة فوجد فيها قبل فالتفت والدبرية على ما علمه رب الدار وهو قوله  
حقيقه **كتاب حقيقه** المخله دون كشي فصار وجود كشي وعدمها بمنزلة ابو يوسف يرجع  
السكنى على المخله عند الاجتماع فان لم يكن فيه سكنى يثبت المخله **كتاب المخله** المخله اذا لم يثبت في محله  
**كتاب رعايته** ولو وجد قبل في منزله لم يثبت في الدار فكل في الدار فان كان المخله في موضع من ابيهم  
والنوق بن الصيفر وكثير عرف في الشقه على منسجنا المخله فموضعه ولا يثبت به الشقه نحو قوله  
ويجوز في موضع ولو كان القبل تحت في جانب المخله كانت القبح والدبرية على قول الرافعي  
والقوى الى الموضع الذي جثس فيه القبل اذا كان يصدر صوت ابدل الرافعي والقوى والافند  
فانصت ان قبله لولا ان المخله من كتاب المخله **كتاب رعايته** في شدة الطي ورواها المخله مكانا  
كان مكانا فاما هو كالدبر وان كان مكانا فاما هو كالمخله **كتاب رعايته** في القبح **كتاب المخله**  
اختلف المخله في القبح في بعض الاماكن لا في بعض وهو قول القبيصة في بكر البني و**كتاب المخله** في  
وقال بعضهم للرجل عند لقائه صرا المعاملة مع البعض لاجل البعض كونه كنهه والصفا بين جرد ودر  
اخت بين وكلاهما ينجاري وكوكف طلبة العلم وهو اخيرا رتب المخله في كثير من النسخ وكان  
الشيخ امام اهل البيت يظهر الدين المغيث في اخذ بقول القبيصة في جرد البكره للعلماء واجماع

واجماع الاسكافه وطلبة العلم وكوكفهم لا يكون المخله من غيرهم **كتاب المخله** في اول المعامله وكوكفهم  
معهم روى محمد بن ابي عن ابي حنيفة ان مولا قد اذ قبل جذاضا فان دبره القبل كونه في المخله  
من المخله في القبل المخله ومن لا يقد له فعله غير جيت المال وقيل في مال الجاني وهو اخيرا رتب المخله في  
المخله **كتاب المخله** **كتاب المخله** وان المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله  
من القبل لان الابن كان في دبره امانه على تقدير فعله بالاشهاد في القبح راد اباي اذا استعمل في  
الطريق في حاجه نفسه ثم ابن منه بعين ولان لا يجعل المخله على المخله لان في مخر البائع من المخله ولان  
للاخذ من المخله من المخله كاستيفه المخله كالمخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله  
من كتاب المخله ابن من المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله  
لم يستوفه ولم يثبت في موضع لا يثبت في المخله **كتاب المخله** **كتاب المخله** عن ابي حنيفة ان من القبل مغلوط الى ابي القبل  
فيحكم ما ادى الى اجتهاد فيقسم ما لا حندين لاجلها **كتاب المخله** وهذا في المخله المخله  
بقط ولان المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله  
سنة المخله وبه يثبت منه المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله  
بنايه عنه في المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله  
والاسير المخله والرقبي المخله اذا جثس عليها الف وليس يثبت منه المخله المخله المخله المخله  
فصاروا هم او وناير يعطى المخله منها بطريق ولا يسعوا المخله وان فعلت فلو لم يثبت المخله رديه جاز  
وكذا لو علم حياته لكنه لا يرجع منه شيان **كتاب المخله** **كتاب المخله** **كتاب المخله** **كتاب المخله**  
لقبط في بصره انه اخذ وهو يدعى المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله  
دعوى النسب من كتاب المخله اذا انفق المخله على القبط المخله المخله المخله المخله المخله  
منقطع وان انفق المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله  
حق الرجوع على الآء وان لم يظهر اباي على الرجوع عليه اذ كبر وان كان المخله المخله المخله المخله  
على ان يكون دينا عليه وكثير من اهل المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله  
في ظاهر الرواية وكثير من اهل المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله  
فيما ادعى من الاتفاق عليه رجع بركه وان كذب كان القول في القبط وعلى المخله المخله  
في القبط **كتاب المخله** **كتاب المخله** **كتاب المخله** **كتاب المخله** **كتاب المخله** **كتاب المخله**  
نفسه وان كان قبله لانه في حكم القاصد لكنه يتصدق بها على القبط **كتاب المخله** **كتاب المخله**  
ولان المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله  
او مستغن من الاستغنى باب المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله  
عند خلاف ذلك في بناء المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله المخله  
ولو استحق نصف ما وقفه وقضى بالمسعى يسمى الباقي وقف عند ابي حنيفة خلافا لغيره اسعاف في وقف







شرط الوقف ان بعد ما ذكرنا ان هذا وقف على كذا لا يشترط ان لا يشهدوا انهم ائمه  
 ولو لم يرد في سندهم لا يثبت سندهم لان في ذلك ريب في كمال السند ولو كان  
 فيه الغشيه وقف لم يذكر والى الله العجز والي الله العجز وقد عرفت ان انما السند في باب  
 من يثبت سندهم ومن لا يثبت اذا شهد احداهما ان وقفه يرد صدقة من صدقة شهد الاخران وقفه فيكون  
 صدقة موقوفه فانه يثبت سندهما على ما اتفق عليه وهو اصل الوقف فيكون الفقهاء في هذه المسئلة  
 من الوقف من بني سجد وجعل له في كل يوم من ارضهم مائة دينار وسبوا البوارى والحجر فيقول الفقهاء  
 والاذا كان والى الله والى الله ان كان هذا كذلك وان لم يكن فالزاي في ذلك انه في كل يوم من الصدقة المصدرة  
 في كل سنة ولو وقف دارا على ما فيها من ارضها او بيتا وفيه كوارث على رجلين كما في  
 بيتا للدار والدار والوقف مبيعة وذكرنا فيها من الجيد والروالبب وان كانت حارة فانه تبيعة وقف  
 بيتا لها وان لم يكن ارضا كالأموال والهوا في سبب الاراضي والجيد ونفقتهم من هذه الوقف  
 وان لم يذكر في الوقف اسما في كل سنة ما يرد من الوقف ولو وقف الموصي دارا على رجلين  
 بالمال لا يبيع وان لم يكن يبيع بعد وقفه الا في كل سنة صدقة المكة في الوقف من ارضه ويجوز ان يوقف  
 وقف المدة سنة حتى يكون سكنه فيها اكثر مما في داره واكثر ثقله فيها ولا يبيع اخذ ثقله لمن قوا فيها كل يوم  
 وسكن داره حاشا في القيد الوقف تم استحقاق الامام في المدة بغير يوم فيه زمان غيبته لا يبيح ثقله من ارضه  
 الا ما شئت ان كان الامام امرا سنة سنة في باب ما يبيع المدة من كتاب الوقف قال في الحاشا ولو شرط الفعلة  
 لا مانع او الجيد فهو كاستراطها لغيره فيكون غنما من وليكوز عند جده قال في الفتوى على قول ابي  
 في باب الوقف على امها الاولاد في جميع النوازل اذا ابراهيم والوقف من نفسه لا يجوز وكذا لو ابراهيم عبده  
 او ملكا بغيره يجوز من وقف امره في في باب الثالث عشر واذا ابراهيم والوقف من نفسه لا يجوز وكذا لو ابراهيم  
 من عبده او ملكا بغيره يجوز من وقفه قبل ان يكون زاهيا في ابراهيم نفسه على من لا يبيح وتبين  
 ان يكون هذا على ان لا يبيح الا على الصبي من نفسه ان كان فيه منفعة الوقف يجوز عند جده خيرا  
 لها وان ابراهيم ابيه او من ابيه فهو على التمسك في عند جده لا يجوز وعند جده لا يجوز في النوازل  
 القوام من كتاب الوقف فان وقف على ام ولد زيد وعبده وملك بغيره واما وجب لم يرد ولم يولد  
 قبل غيبته ما يكون للول والموجب عند غيبته ما يكون لها ويجوز للكتاب وهو الملك يكون له في غيبته ما كان  
 له وان غيبته في من اوقافه في حق الوقف على جده قال في الفتوى بالبيت من باخذ الاجر عليه  
 العلم في يوم لا درس فيه ابراهيم ان يكون جائزا وفي الحاشا اذا كان مستقلا بالكتابة والندريس ما كان  
 في الامم من عشره كتاب الوقف فشي الرجوع في الوقف على التمسك بغيره اما المصنف لوامر جده لا يجوز  
 دار الوقف من برة فهو ليس بغيره لانه وكيل القني بالاستقلال وليس باذن في خصوصه فلم يجر خصوصه  
 الا اذا اذن القني بخصومه والمادون بالاستقلال ليس بمثل المتولى من على العرف في الوقف في  
 الفصل الثالث عشر من الفصول فان ادعى احد انه القربة ان الوقف في خصوصه لان الوقف في

اجارة القيد الوقف من ابيه  
 او من ابيه

لان الوقف والنية في يد المثل يدعي جده فان ما غلبه الوصي الذي الوقف فيه وان لم يوصي في يد  
 احدهما جاز ولا يكون الوارث ولا ارباب الوقف كما علم من لانه لا يمكن له غير الانتفاع فان جبر من على  
 المتولى بالنية قرب الوقف لا يثبت حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لا يثبت اولاد ولا يقبل  
 على الاخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا انهم له وارثا اخر اعطى فان لم يقولوا وقف فاني زمانا ثم يرفع  
 اليه وياخذ ثقلها عند جده كما في المرات سرور والاس من كتاب الوقف بناء المدة من غير جده  
 ان يكون ذكرا لا يجوز لطفه في المسئلة وحيث ان يكون في البناء يصفى المسجد ولم يكن في الوجه الاول لا بأس به  
 لانه من جملة البناء وتفسير المصلحة ان يكون اسم القوم وفي الوجه الثاني لا تفسير عدم المصلحة ان يكون المسجد في موضع  
 يبيع كل اهل المسجد الا ان يغير المنة من يبيع في المدة في باب ما يوقف المسجد والوقف في رتبة بناء من كتاب  
 الوقف وكذا ان وقف الوقف بعلامة التوك عن وقف القني اذا ابراهيم الوقف او بغيره ووصي الوقف او بغيره  
 او امينه ثم قال في بنية العلة فقامت اوقفت على الوقف على انهم ائمه وانما القول له مع غيبته من امره في باب  
 الثالث عشر وفي الحاشا اذا قال في بنية جده ارضي من صدقة موقوفة سنة على ابراهيم ولوى ولوى ولوى  
 واولاد اولادهم بنهم ابراهيم ائمة فانه يرد في غيبته هذه الصدقة كل ذلك يوم وقف هذا الوقف وكل ذلك  
 له بعد هذا الوقف قبل حدوث الفعلة سقطت حصته ومن ما يوقف ارضي سهمه ويكون وقف لورثته والوطن  
 والفقير في ذلك على السنة في باب ما يوقف الوقف في النوازل اذا ابراهيم وقفه موقوفة على  
 عباده وزيد فالفلة ائمة ولو ما كانت الفلة كلها لفقير او ان يبيح ثقله بغيره بغيره على عدد رؤسهم فان  
 احدهم صار حصته لفقير او ان يبيح ثقله بغيره بغيره فالفلة ائمة فالفلة ائمة فالفلة ائمة فالفلة ائمة  
 لفقير ولو قال على زيد وعمرو وزيد الثلث كان لعمرو الثلثان وكذا اذا كان ثلثه وبين نصيب الا ثلث  
 وسكت عن الثلث كان الباقي للثالث وكذا اذا كان ثلثه وذكر بعضهم ان زان معلومة في بغيره ما في الكتاب  
 لم يبيح ولو قال لزيد نصف وعمرو الثلث وسكت لعمرو الثلث واحد ما في الكتاب بينهما نصيبا وكذا ان  
 سمى لكل واحد منهما شيئا فان زادت الفلة على ما كانت الزيادة بينهما على السوية ولو قال ارضي من صدقة  
 صدقة موقوفة لزيد وعمرو فالفلة ائمة فالفلة ائمة فالفلة ائمة فالفلة ائمة فالفلة ائمة فالفلة ائمة  
 يكون بينهما بخلاف المسئلة الاول في الحاشا والعيس من وقف اكرامى رجل وقف ارضه على اولاده والى  
 اولاده ابراهيم ائمة فالفلة ائمة فالفلة ائمة فالفلة ائمة فالفلة ائمة فالفلة ائمة فالفلة ائمة فالفلة ائمة  
 الجور وفي القيد عن تم تقني القني بغيره اولاد ابنته في الوقف على اولاد الاولاد بغيره من  
 لا يظهر حكمه الا في غيبته المستقبلة ومن ما في غيبته ثلث السنين معدومة كما لا يظهر الحكم بغيره في الحاشا  
 بغيره في الوطنات الحاشية والمدة لولا كانت غيبته السنين الحاشية فامة السنين اولاد ابنته من  
 منها وعن تم وغيره ان الحكم يظهر في الثلث السنين دون الفلك في الكبرى اخوان عليها دار موقوفة على  
 احدهما وتقبل لغيره عليها ثم حضر الثاني وقد حضر فاراد ان يبيع بغيره بغيره فان كان في غيبته  
 كان له ان يبيع لانه ان استغنى كانت الفلة لها وان لم يكن فيما لم يكن ان يبيع لانه ان استغنى كانت الفلة لولا







في الوقف وان اتي بها بعد عقود متفرقة فيكتب اسم جده لان من هذا انما يكون عقد موقوف على  
فيكون العقد الاول لازما لانه باجزء الباقى لانه مضاف بزيادة في نوع في العقد من العقد الثالث من الوقف  
وبعض المصنفين زعموا انه محتمل لان الاجزاء الطويلة انما تجزى على الوقف كسائر ابدان الوقف لانه اذا  
تصرف الموقوف في تصرفه المالك فمضى انكر المسجل جازا لوقف بمسجله الكائن بالملك في حق هذا المصنف لا في حق  
والعقد الواحد قال ابو جعفر رضي الله عنه في العقد الطويلة في الالف سنة عشرة وعشرون سنة والى  
فقال من الرخصة اجماع الوقف منتهى ان لا واقف شرط ان لا يجرى سنة لكونه زمان لم يشرط في الوقف  
لكن من حيث كذا احتجوا بغيره بالثبت وقال الامام ابو جعفر الكوفي ايضا في كتابه في فقهنا في الاكثر سنة  
وقال القاضي ابو علي لا ينبغي ان يفرض لوقف فصححت فان اراد ان يبيع بالاجماع بغيره بعد الاجزاء بالثمن من حيث  
الى ان يبيع بغيره كما علم فيجوز في كل حال ان وجرت شرائطكم بزيادة في نوع في اجزاء الوقف في العقد  
من كتاب الاجزاء **فصل** متولى الوقف اجماع الوقف بدون اجماع الموقوفين قام اجماع الموقوفين وكذا الباب لاجزاء  
الصغيرة بدون اجماع الموقوفين قام اجماع الموقوفين وكذا الباب لاجزاء الصغيرة بدون اجماع الموقوفين  
في يد ائمة من مال المسجد فمضى ان لا يشرى به مستغلا لا يخصص منه خمسة دنانير ولو دفعها لمصلحة  
وزيادة لم يشرى في الباب انما لم يشرى في باب القينة في باب تصرفات الوقف لوزوج ائمة جارية  
الوقف يجوز وعبد لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والسعة ولو زوج عبد الوقف من امة الوقف لا يجوز وجاز  
عبد الوقف في مال الوقف بزيادة في نوع في وقف الموقوفين **فصل** في الوقف **فصل** في الوقف ولو قال جعلت ارضي  
صدقة موقوفة على المحججين من ولدي ليس في ذلك اجماع واحدا من المصنفين والى الفقهاء عدا  
في الوقف وذكر القاضي وقف على ولادة رجل فقرا فان بعضهم يعرف الوقف بالباقي فاذا ماتوا اضر  
الى الفقهاء لا الى ولادته ولو وقف على ولادة وسماهم ثلثا وقفه وثلثا جعله لفقراء فان واحد  
منهم مات يعرف بغيره لغيره الفقراء بخلاف المسئلة الاولى بزيادة في المحججين بكون الوقف ولو قال ارضي صدقة  
موقوفة على من ارى في ربي رجل فدية لولده وثلثه لغيره لولده وقفه لولده وان كان في نسبه  
اولاد البنات لا يدخلون فيه ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولد الخلقين وثلثي بغيره فمضى ان  
محمدا ومن ائمة يرون ولو قال على ولدي وسلم بغيره الموقوفين من ولدي وسلم بغيره في باب  
الرجل نصف على ولده وولده من كتاب الوقف **فصل** في الوقف **فصل** في الوقف ولو قال ارضي صدقة موقوفة  
او انا والعقب لولدي ولولدي من الزكوة استأجر باب ذكر الوقف على ولادة ولو قال على الزكوة ولولدي  
وعلى ولولدي من الزكوة على الزكوة ولولدي من الزكوة ولولدي من الزكوة ولولدي من الزكوة ولولدي من الزكوة  
نسبه سواء كان من ولولدي من الزكوة ولا يدخل فيه الا نسي الصلابة اسما في المجلد الاول **فصل** في الوقف  
وقف على ائمة اولاده الا من تزوج فانه لا يملك لما فتر وجبت واحدة منهن ثم طلقها زوجها لا يكون للزوجة  
الا اذا شرط الواقف في الوقف ان من تزوجت وطلقها زوجها فانه لا يملك ايضا فحينئذ يكون لما نسي كذا وقف  
على بئر فلان الامم خرج من هذا البلد فخرج بعضهم ثم عاد فمضى على صديقين اوجدهم بغير ائمة الا ان

ان ائمة طاروا فلهذا لو عادوا فلهذا ايضا **فصل** في الوقف **فصل** في الوقف **فصل** في الوقف وان كان  
لوقف متولى ومشرقا لا يتصرف في الغلة الا المتولى لان المشرق لم يملك الا لغيره اسما في اوقاف  
الولاية على الوقف ولو اوجز ائمة ثم غلبت فمضى ائمة الجاهل ولا يصح له ان يملك الا لغيره اسما في اوقاف  
لوقف لنفسه فبذلك باب تصرفات الوقف في الاوقاف وعليها من كتاب الوقف متولى الوقف اذا قبل  
ارض الوقف لنفسه فمضى لكونه متوليا لانه لا يتولى طرفة العدة الا اذا قبلها من الوقف فيمضي العقد بغير  
في فسخ اجازة الاوقاف وقف الحائنة لشرط المستحقين خبرا او مينا كل يوم تسليم ان يدفع القينة من  
وفي موضع اخر طلب المدين واخذ القينة بمسألة في اوقاف كتاب الوقف اذا حصل في الوقف في سنة  
وقطع معلوم المستحقين كذا وبعضه فاقطع لابقى لم ينع على الوقف اذا لم ينع في الغلة من الموقوفين  
الا جازع اليه عداولا وفي الذخيرة ما يفيد ان النظر اذ ارضى لم ينع الى الموقوفين بغير ائمة ومادة  
ما ذكرناه لوجبات الغلة في السنة الثانية وما مضى في بعض موقوفهم في هذه السنة لا يطبق الا في بعض موقوفهم  
بما قطع وقد استفتيت عما اذا شرط الواقف ان يخصص من الوقف لوقفه وقطع المستحقين في سنة  
يخصه بسبب التغير في النظر في الغلة في السنة الثانية لم ينع لوقفه وانما جازع لوقفه وانما علم وانما علم  
بتفصيل النظر اذ ارضى لم ينع الى الموقوفين بغير ائمة بغيره كذا في بعض موقوفهم في هذه السنة لا يطبق الا في بعض موقوفهم  
صريحنا لكونه لوقف ان باب التفقات ان مودع انساب اذا انفق الوديعة على اهل الموضع بغير ائمة  
واذن الفخر فانه يضره واذا لم ينع عليه لانه لم ينع بغيره ان المودع عليه لكونه لوقفه  
الوقوف في ائمة الهداية وغيرها وقالوا ان كتاب المصنفين يملكها ايضا مستندا الى وثقت العقدي  
استأجر في اوقاف كتاب الوقف متولى المسجد ائمة من مال المسجد فمضى ان لا يشرى به مستغلا لا يخصص منه خمسة دنانير ولو دفعها لمصلحة  
له ولاية الشراء ومن المسئلة بان على مسئلة لفرى ان متولى المسجد ائمة من مال المسجد فمضى ان لا يشرى به مستغلا لا يخصص منه خمسة دنانير ولو دفعها لمصلحة  
الدار ومن ائمة يملكها بغير ائمة الموقوفة على المسجد ومعناه انه لم يشرى به مستغلا لا يخصص منه خمسة دنانير ولو دفعها لمصلحة  
الصدقة المسجد المتخارئة لا يملكها ويحكم بغيره من المسجد وهذا الشرط لا يتعلق به لزوم الوقف  
وصحة حتى لا يكون في نفسه ولا يبيع لم يوجبه من ذلك ههنا فلم يضر وقفه فيجوز بيعه **فصل** في الوقف  
عشر من كتاب الوقف **كتاب** في الوقف **كتاب** في الوقف **كتاب** في الوقف **كتاب** في الوقف **كتاب** في الوقف  
مضى وكان الوقف ستم من الدوا والى البتة بغيره فمضى ان لا يشرى به مستغلا لا يخصص منه خمسة دنانير ولو دفعها لمصلحة  
من كتاب الوقف رجل اجماع من لا كان والدية وقفه على ولادة ائمة سلوانا جرة هذا الرجل اجازة طوية  
واقف المسجلة جرة عارة هذا الوقف بغير المواجه قال الشيخ الامام ابو محمد الفقيه ان لم يكن للمواجه ولاية  
في الوقف بل لم يكن متوليا يكون المواجه عاصبا وكذا على المسجل اجماع المسجل بغيره ولا يصح المسجل  
بما انفق في العارة على ائمة ولا غيره لانه لا يملكها وان كان المواجه متوليا كان على المسجل اجماع  
المسجل انما كان موقفا لاجل المنداء او لم يبرج المسجل جرة في غلة الوقف بما انفق في البناء فاصح  
اجازة الوقف وما لا يبيع من كتاب الاجازات ارض في يد رجل ائمة جازعها وقف وبين شرط الوقف















لو لم يمس باقية مئة من فلان جاز البيع ولو لم يمس ما ملكه بمئة من فلان كالسبع وسداسا فاضيا وكذا  
 انوار من كتاب الارز ولو استمرى بها ففقد بعض النعم والى السبع تركته رهنا عندك ببقية النعم او فلان  
 تركته ودية عندك لا يكون ذلك قبضا قال في باب بيع المس من كتاب السبع ط شرط جواز  
 البيع كونه المس ماعا معلوما مقدورا وقام المنفعة والملك الانتفاع للمالك ليس بشرط وفي الاجارة  
 شرط حتى جازع المرء والمجنى والظفر والجمجمة ولم يجز اجارته فله ثبابة يجوز بيعه من كتاب السبع  
 اعلم ان البيع محس المس الى البينة النعم اذا كان النعم طائلا وليس الا اذا سلم المشتري النعم له وفيه القصد  
 المداواة بين العاقلين وهو المشتري متى كان في البيع فبقي ان يتبين محال البيع ايضا في النعم ولا  
 يتعين النعم الا بالقبض لان الدراهم والدينار لا يتبعان في رخصتها والمواضعا عندنا في كل استحقاق  
 وان عينت واما يتبع في محس النعم والصفة بخلاف ما اذا كان النعم موصلا فليس للبايع محس  
 المبيع لانه لا يملك اصله في محس وكذا لو كان بعض النعم طائلا وبعضه موصلا لم يلزم محس المبيع  
 لا لمحس لا يتجزى والى النعمة ولو دفع المشتري الى البايع نعمين رهنا او كفذه كقبض لا يقطع في محس لان هذا  
 وثيقة بالنعم فلا يقطع حقيقة عن محس المبيع كاستيفاء النعم ولو احوال البايع رجلا من المشتري نعمين وقبل  
 سقط محس المبيع وكذا اذا احوال المشتري البايع على رجل واحد عند ارس وعند غيره رواية في رواية كما  
 قال ابو يوسف وقال في رواية ان احوال البايع رجلا من المشتري سقط محس المبيع واذا احوال المشتري البايع  
 على رجل لم يقطع محس المبيع وهو مسلكه في مسكونة وهذا الذي قلناه في وجوب دفع نعمين ولا على المشتري  
 فيما اذا كان المس محضرا قاية البينة فيبيع حذرا بشرط رجل قال فيه بعثت بك جزاء ثوب بمئة علم ان  
 تعطيني كل يوم درهما وكل يومين درهمين فانه يقطع المئتين في ستة ايام درهمان اليوم الاول ومئة  
 في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث ومئة في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس ودرهما في اليوم  
 السادس ما تضمنت من اصل الاثر من كتاب السبع رجل اكتب مالا م حرام ثم استمرى بها وهذا على  
 مئة او جرم اما ان دفع مئة الدراهم الى البايع او لا ثم استمرى بمئة بتلك الدراهم او استمرى قبل الدفع  
 بتلك الدراهم ودفعها او استمرى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفع بها او استمرى مطلقا ودفع الدراهم  
 او استمرى بدراهم اخر ودفع مئة الدراهم قال ابو الفرج بطريقه ولا يصح عليه ان يتصدق الا ان الوجه  
 الاول واليه ذهب الحقيقة ابو البند لكن هذا خلاف ظاهر الرواية فانه نفى في الجملة الصغير اذا غصب  
 واستمرى بها جارية وما عداها لانه يتصدق بالبيع في كل المحس اكثري في الوجه الاول وفي الوجه الثاني  
 لا يطيب يتصدق وفي الوجه الثالث والحمد لله والاربع بطريقه وقال ابو بكر لا يطيب ويجوز عليه التصديق  
 في الوجه كل المحس القوي اليوم على قول اكثر في دفع الموعود عن النعم ما راجع في قصده السبعة  
 بال درهم من كتاب السبع دفع دفع عليه من يحيط بالبيع عن غناه ماله ما يجنبه فبني ليس له في  
 الحماة وفاقا اجاز الوتة او لا المشتري يتم القيمة او يفضع البيع ولو ادب عليه جازت البند  
 وصلى المليون لبيع تركته لونه فبني يسير وهو ما في عجيب الماعان ان تبعدك مالا ملكه المالك

المالك ولو كانا مع الكافر لم يجز عند حنيفة اصلا الارض ورثة ولو قبل قسمة وعند مالك بن حنيفة حين فسخ  
وانهم لو قبله فبين اولى بالثالث اكثر ثمر وكذا في الحب لو باع موارث فهو على خلاف وكذا وارث  
جميع باع من مورثة الرضى فهو على خلاف لم يجز عند حنيفة ولو قبلت وعند مالك بن حنيفة **فرض** من الادوية  
يبقى لكل مال لو شربا من اجبي مالو شربا ما وارث لم يجز **فرض** نفس السبع الرضى موارث لم يجز  
بل اجاز بقية الورثة وكذا الحياة معه لم يجز الا بها وكذا على وجه الاستسهاك الا يرى ان الرضا لو شربا  
بما نية السهمود واعطى غنمة جاز ولو لم يجز فانه سائر ما اجبي الموارث كما كان الاجبي في الارقار ما وثبات  
صالحا فما سواه ولم يذكر خلاف لهذا اورد على جواز سائر الرضى موارث عند مالك **فرض** الحياة مع الموارث لم يجز  
اجازت الورثة اولا ويتم القسمة وهذا يستكر الا اذا حصل على رضى مديون **فصل** في بيع الكسائم المملوكة  
وفي الموقوف اذا باع الرضى مرض الموت من وارثه عينا من اعيان مال الرضى جاز بيعه وان كانت من دنف الرضى  
ولم يجز الورثة بطل السبع **فصل** في البيع الموقوف **فرض** باع عينا من اعيان مال من وارثه لم يملك القسمة لا يجوز  
الجميع وكذا لو باع الجميع **فصل** في البيع العند باع عداكم اقربا من اعدائكم حررا  
واحرار المسترى لا يبرأ المسترى من الثمن ولم يجعل دنف الاقرار من البيع ابرأ له عن الثمن **فصل** في بيع  
المنع من العسر من كسب الاقرار لو اخذ سوا النبي عم محبة علف واحله هبة عظيمة لا يبرأ البيع **فرض**  
لا يبرأ به **فرض** كونه في نوع في بيع الكسائم **فرض** فصول باع وبيع حاضر كسب لم يكن كسوة اجازة  
ولو باع فانه كسبه حسنت واصبت او فعت او كسبه مؤنة السبع او حسنت في ذلك او خيرا لم يكن  
اجازة لانه يذكر لكسبه الا ان محمدا قال قوله حسنت واصبت اجازة استحقاقا اقول ينبغي ان يفصل  
فان قالوا اجازة لانه لو قاله استبرأ وبيع بالثمن ولو لم يوجب ثمنه ان يكون اجازة اذا اهل هو لم يجز  
وهية الدين لكسبه او الصدق عليه اجازة **فصل** في بيع المبيع **فرض** المبيع في بيعه وان افاق اجازة ان قال  
المستري للمسا جاز ان في المستري الذي في اجازة فقال بدارك باء فلهذا اجازة **فرض** في بيع الموقوف  
في كسب السبع ولو باع جازية روضة فقال له لدفع في المستري الثمن جيدا فهو اجازة **فصل** في بيع الموقوف  
استقام من رضى عينا فعمل الموقوف او رجل اخر في الثمن لا يبرأ منه واما يفسد كسبه ليرغب المستري في الزيادة  
فذلك مكره وهو الخس المنهي عنه وان كان الموقوف استقام يطلب الشراء بغير قيمة فلا يبرأ منه ان يبرأ  
يرغب المستري في الزيادة ال تمام قيمته وهو ما جوزه ذلك **فصل** في احوال من كان كسبه من  
كتاب السبع **فصل** في بيع السبع المبيع الثمن لكنه يحضر المبيع الى المجلس القضاء ولا يحضر البنت في النكاح ان المنع  
للصدق وان بقي الثمن فليس له بيع كل المبيع وان بعضه مبيع لم يبرأ من كسبه **فصل** في بيع الموقوف  
من المستري لا يفسد حتى يسهه وكذا ان احواله رجلا او من المستري لا يفسد حتى يسهه وكذا ان احواله  
البايع لا يفسد وعندنا في يفسد بماله وانما قبله كسبه او باءه لفظا او كسبه او باءه لفظا او كسبه او باءه لفظا  
استراوه وان يغيرونه ملكا الاستراوه ونفق كل طرف يحمل النفق كالبيع والهبة لا العلق وفروعه  
وان رفع الثمن وقبض ما اذن وجد البايع الدراهم فبأنها او سبعة او سبعة لرفع قبضه وان



بأنه لا في الزلف واستدراك الرصيد والتوفيق المستحق وان تصرف فيه بعد قبضه بغيره او بغيره ثم وجد  
كذلك لا ينقض التصرف لان تصرف المشتري بالتوفيق باذن البائع كقبضه وان كان قبضه بعد القبض  
اذن البائع وتصرف فيه ثم وجد ثمنه كقبضه من الثمن فانما يتحقق ان علم البائع قبضه  
بما اذن وصحى به فهو كالان ائتمار سواء في الدار على السوم واليك ان ليس بمصلحة والعدو  
المشترى منه مبيعة ابرار الا انساب اذا وصفت وضرب لها اجر بصيرتها حتى لو اشترى بغير ثمن  
موصوف في الدار ولم يفرط له اهلها لم يجر وان ضرب له اهلها جاز ولو اقره قبضه العبد لا يفسد البيع  
وجير له بغير ثمن ليس من ثمن من كان ببيع اذا اشترى بغير السوم فان كان قبضه قبضه البائع  
ينظر ان كان القبض قبضه البائع كان مكيدا او موزونا او معدودا وينفسخ العقد بقدر الهالك  
وتسقط حصته من الثمن لا كل ثمنه المصادرات معقود عليه فيعبر به من الثمن وهذا كل المعقود عليه  
بوجوب النفس مع البيع في ذوقه وسقط الثمن بقدره والمشتري بالخيار في ان يترك او يخلصه  
وان اشترى ترك لان الصفقة قد تفرقت عليه وان كان القبض قبضه البائع وكل ما يدخل في البيع من غير  
استجابة كالتجارة والبناء والارض والاطراف الحيوان والجمود في المكيد والموزون لا ينفسخ البيع اصلا ولا  
يسقط من المشتري من ثمن لان الواجب لاحصاء ما من الثمن الا اذا اورد عليه القبض والجمود لا ينفسخ  
مقصودا بالقبض والجمود والمشتري بالخيار ان يترك او يخلصه من ثمن وان ترك القبض المبيع قبضه  
من البائع في فصل ثمن البيع من ثمن ببيع في لوباع داره فباعت داره فباعتها بغيره وقال البائع سلمت اليك وقال  
المشتري قبضتها لم يكن له ببيع في لوباع داره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
قبضتها وكترعت في لوباع ان كان بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
بعدم مقام القبض من قبضه القبض فاذا لم يقبله لا يقع الخلفه مقبولة وكذلك الهبة والصدقة في  
لو اشترى داره اذ ان الباعث لغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
الى ان قبضه البائع ان يخرج مع المشتري الى تلك البلدة او يبعث وكيله اليه ويقبض الثمن  
بهناك فقد افق في لوباع ببيع عشر مائة ببيع في لوباع ببيع قال ابو حنيفة رحمه الله الخلفه بغيره  
وبين البيع يكون قبضه بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
ويقول المشتري قد قبضت وانما في ان يكون المبيع كالمشتري بحيث يفسد الى اخذه بغيره فباعتها بغيره  
ان يكون المبيع مفرزا غير مفرز بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
فذلك لا يمنع الخلفه وخلفه ابو يوسف وجوز الخلفه في دار البائع قال ابو يوسف لا يكون خلفه ومن ذلك  
رجل عاذا فقال البائع خلت بينك وبين اخادم فقبضها واتخذ من ثمن البائع بغيره فباعتها بغيره  
فقال المشتري دعها الى الذواب لا يقبض فملكها لادم فانها موتت فزاد المشتري بغيره فباعتها بغيره  
البائع في قول ابن في لوباع ببيع في لوباع ببيع في لوباع ببيع في لوباع ببيع  
بكون الخلفه عند حسن حاله فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره

المشتري عليه الغدوى في لوباع ببيع في لوباع ببيع في لوباع ببيع في لوباع ببيع  
خلفه فباع منها واحدة بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
ليقبضها فباعها فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
اخذا بدين ومعه دين والركبة لا تقدر على الخروج من ثمنها فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
ولا يفسد البائع بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
او لا يقدر على اخذها فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
في قبضتها وان كان المشتري يقدر على اخذها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
او لم يقدر على قبضها او افسد ما افسد من ثمنها فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
عاد جازا في احوال المانع وهو لزوم الفرض لمصلحة المشتري بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
مخيرة بين جليلين باع احدهما لنفسه من اجني لم يجر وان كان ثمنه كغيره وان كان ثمنه باع احدهما من  
لا يجوز وان باع منها جملته بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
منها جازا بغيره في نوع في الزرع والمارم فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
في لوباع ببيع في لوباع ببيع في لوباع ببيع في لوباع ببيع في لوباع ببيع في لوباع ببيع  
لا يمكن لانه لا يمكن لاجازة قبل الروية فلا يمكن البيع لان الجواز لم يثبت وبغيره فباعتها بغيره  
الجواز لانه غير ثابت ولكن كسرا لم يره المشتري فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
والروية كذا في الخلفه وكونه في صرح الطي ووسطه بقوله ويجوز ان يكون الروية كذا في الروية  
بيع وقيل الروية اوجب الى الصنف نهاية في جوار الروية كسرى بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
لا يردوا بغيره بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
من الجارية وفي فصل في العبد ببيع في لوباع ببيع في لوباع ببيع في لوباع ببيع  
اراد او المقصود هو الجارية وكيفية اقرار عليها اقول ينبغي ان يكون الرد وجدا بغيره فباعتها بغيره  
في الجارية والعبد بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
خلفه فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
وكذا اذا ظهر وجوبه عليه فهو عيب لا يفسد في بيعه الا ان يكون عيبا في الفهم ايضا لانه لو لم يكن عيبا  
البيت لا يتخوم وهذا ليس ببيع في الفهم كغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
في العبد بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
في جسد العبد الا في الزنا ما ذكره رويته بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره فباعتها بغيره  
ان في الجارية عيب وكذا في الروية في الجارية عيب في لوباع ببيع في لوباع ببيع



علا ما فوزه بداريم فنقص بان كالمطبا ليس فله ان صدق البائع في الرطوبة فان خلفا فانقص  
لان نيكرو جوب لود و لوسج انزل و جعل الفيلان اربس ما لم يفلد كرجع بالنقصا بخلاف اذا باع  
وقدر ان البوك يباع منه اربس كما انما فوزه عليه وبقضه ثم باع بعد ذلك ودار جدره فاقض فان كان  
او بقضه كذا انما فله ان لا و البس و جعله نقصا من الشئ اذا لم يكن نقصا له و لا نقا و لا و لا و لا  
قبضه في الما من المتفرقة في العيوب من السبع فوع اذا باع لود في صدق البائع او لود في صدق البائع  
انما اذا اراد ان يواحد ليكنز و عليه الفتوى قاله القاضي و قال في الحكمه السبع فله ان يبيع من نقصه  
لقلوبها في بابها رطوبة من كتاب السبع و الحز اذا كان فاضل في الكرم عيب وكذا اذا كان  
بيوت الفل فبذيرة وكذا اذا كان الكرم غير اصيل في الفل و لود جدره فاقضه لا يصدق الما اليها  
الا بالكرم عيب حرمه انما نقا و لا يصدق ان يكون عيبا من السبع في لو استخدم لود مرة او لود  
مرة او كركب الدابة مرة لم يبطر حيان و لود في ثوبين بطل **فصل** في ثوبين بطل فلو كان ثوبان  
باجر ففكت فمورثا لا لو باع لود لانه لا يستخدم الا بولائه لو قال له اخبرني فمورثا لم يكن رضاء شري انما  
ناحرا با رضاع و لود لم يكن رضاء لانه استخدم في الخماس و الخمس من القدر **شري** جدره و لود  
فوجد عيبا في الشاب و قد انقص الجراب فله رد الشاب بطل و ينبغي ان يكون الجواب في الفل الا  
كذلك اذا وجد بها عيبا بعد ما تلف ثوبها فله رد الجراب الحق شري و لود مع و لود فله عيب  
فارتفع منها و لود فله رد و لم يكن رضاء و لود ارسل هو عليها او بالعبه فمورثا **شري**  
بقرة فشرى منها فوجد عيبا لود و يرجع بنقصه **شري** لود رضى به البائع او لا و لود رضى بنقصه  
وكذا لو اشترى الشجر فاكله و لود اكل عليه الفل او لود اراد **شري** انما فاضل و لود لود في جدره  
عيبا فله رد و لود استخدم حاتم القصور في اواخر الفل من الخمرين و لود اشترى رضاء على انما  
حرة من الزايب الدواني و هي ليست بحرة فابيع فاسد و قال في الضمان لا يصدق و لكنه خير من  
والنقصا و على هذا لو اشترى عدوان فاقضه كذا فاذا هو اكثر فقص كذا في السبع **شري** فلو  
بعث منك فيصير من هذا الدرك كذا اجاز اذا علم المشتري بنقصه لود كذا وان لم يعلم بالبائع لكن  
بشرط تصديق البائع فيما يقول و ان لم يعلم المشتري لود كذا عند الامام و جدره علم البائع اولم يعلم نقد  
الفتوى في الثاني من السبع **شري** انما بداريم نقد البلد فلم يبقه هبة فغير الحق ان كذا لا يرد  
في السوق فسد السبع و ان كذا يرد في الحق لا ينقص السبع و ليس للبائع الادب و في الجدره  
البس اذا اشترى الفلوس فكسدت قبل القبض فسد السبع عند رحنه و عند ما لا يطرح عند ابي  
يجب على المشتري قيمتها يوم العقد و عند جدره قيمتها انما كانت كذا المعاملة بها فله ان يالك  
عشر السبع و لود اشترى بداريم نقد البلد فلم يبقه حرة فغيرت فان كانت لا تروح في الجار  
فسد السبع و هو بمنزلة ما لو اشترى بداريم بالفلوس الرابحة فكسدت قبل القبض و قد مر هذا وان  
كانت الداريم بعد التغير تروح في الجار لانها انقصت قيمتها لا يفسد السبع و لم يكن له الا ذلك

الاول من ان السبع في العقد البقية ايضا وان انقصت كذا الداريم اليوم كذا عليه قيمته  
كذلك الداريم قبل ان ينقص عند جدره و عليه الفتوى وكذا لو اشترى الفلوس شيئا فكسدت فسد السبع عند ابي  
وان فلت و حصة لا يفسد فاصلا و فصل من كذا ب السبع و وقع السبع بالعدل او الفلوس  
وكذا قبل قبضها فسد السبع و ان غلا و خضل لا يفسد لادها سار و ان كذا عشر السبع  
اشترى شيئا ثم انما لا يفسد كذا عند ابي بيع تسليم السبع في محار فان لم يعلم حتى مضت السنة فلا جدر  
السنة المستقبلة عند رحنه وكذا لو كان في السبع جدره فغيره وقت سقوط الحرة عند رحنه و في  
الفتوى من لود ارهم على فدره فوجد دانيه يمد يد و يا فخر و في شرح الكفا لا باخذة اشترى عيبا  
ال سنة فوات البائع لا يبطر الجبل و لو مات المشتري قبل ان يفسد الفل و لود كذا كذا  
**السبع** **شري** كذا المبيع في يد المشتري فلو كان يبيع للبائع شقيق السبع و يرم على المشتري قيمته و لو  
لمشتري يرفه المثل و يتم البيع **شري** هلاك المبيع قبل قبضه بيضا با او ينجيا ربا فاسد او يفسد البيضا  
او يفسد المبيع بطل السبع و ان كذا يفسد في يد المشتري انش و فسخ البيع و انش اجاز و ضمن  
المستهلك في الفصل الخامس و خمسين من القصور **شري** لو كان يبيع السبع با جازة فلو  
او فلو و بتصرف و بمضي المدة و بصير و كذا المبيع كذا لا يفسد كذا و نقضت سبيل حاتم في المثل  
او يفسد البائع او الجاني او يفسد السبع او با فاسد و قال لود سفاخر و قيل هو قول جدره ايضا  
في يد المشتري يفسد البائع لا يبطر حيان لود من الجبل لود و اما اذا كان يبيع لود لود فان عيب  
في يد البائع لم يبطر حيان لانه يمكنه اجازة العقد في القام و ان يبيع يد با فاسد و لود  
البائع او يفسد لود السبع عند جدره و عند جدره لا يفسد بنية البائع لانه لود بنية سلفه على الزم  
العقد ففسدت فاسد لود لود لود في الجدره و لود في ضمان المشتري و نفق و كذا  
من الحق ففسد عليه ردان في لما فيه من ثقل الصفقة عند ابي بيع قبل التمام في لود ففسد العقد  
و يرجع على البائع بالارش لان البائع لم يفسد بول جدره ففسد فيه و لود المبيع ففكت الحى في فدره  
انما لود لود لا يفسد لم يبطر الحى لان جدره عن رد لفقد شرطه و هو لود كذا قبض فاذا زال الحى  
شرط الرد و انما ربا في كذا الرد من المحيط للسبع في الفصل الثاني من باب جدره **شري** في جدره  
**العيب** قال رحمه الله اشترى دارا و لها مبداء ال حرة الفدر ثم ظهر انه بغير حرة و لم يعلم وقت الشراء  
انه بغير حرة فله رد و انش اسكه و رجع بنقصه **شري** مثله و لو كان لود كذا في اليد  
او فلو س ردة فادر الفدر برفه بخصومة اهله لم يرد الدار لانه ليس بحرة و لو كان كذا  
في الطريق الاظم و باب في سكة غير فرق اقام اهله بنية اعاروا البائع هذا الطريق فادر الفدر  
بشرط جدره لود انش رده و انش رجع بنقصه ذلك الطريق و التغيره منها بخلاف  
س ر العيوب فسه و ان السبع مري س **شري** على انه بغير حرة ففسد السبع و لود  
فوجد صفيقا بطل السبع فياخذ المشتري ثمنه و عليه سدر كذا البذر و على هذا تخم خيرة بلاف



ما كنته وسهر خط فكره وسو بالي يادى كمر نوع اجناس مختلفه وهذا اصح ولو شري بذر ارون  
فوزعه في ارضه ولم يثبت ربح على بايعة بخل ثمنه ان كان النقص فيه وكذا لو شري بذر البطيخ فزعه  
فثبت القضا او شري بذر القضا فوجع بذر القضا البطل البيع جملة **فقط** وقدر شري بذر  
فوزعه ولم يثبت اكر معلوم شود كه برنا آمدن از عيب تخم است بها باز كره **وعلى** شري بذر البصل  
وبذر ولم يثبت ان ثبت كه بوسيده بوده است يربح بثلثه **فقط** شري حب القطن فزعه  
ولم يثبت قيل يربح بنقص عيبه وقيل لا يربح لانه الهك المبيع **ش** شري بذر الخيار فبذره ثم  
يثبت اكر معلوم شود كه برنا آمدن از تخم تخمى باز كره اكر خيزر ديكر اصلح لي بود  
بعد از تخم ويثبت فزع يثبت انه فاسد او يتخلف بايعة ونظيره ملحرا لو شري منه فوجدها  
لا تخلف **قد** طين اثناء اقرار الباع او كونه **خ** شري بذر بطيخ فظفره بذر القضا ربر المشرى  
مثله وياخذ ثمنه لا خلف لاجنس بطل البيع ولو خلف النزع لا يربح بثلثه **في خمس العشرة**  
**من القصير** اذا اشترى عبيدا جارية وثقنا ثم وجد بالبعد عيبا وما عجزه فان ربح بخصه  
العيب من الجارية فيقدم البصحيحا ويقدم وله العيب فان كان ذلك بنقصه العشر ربح بعشره  
لان بدل البعد الجارية من المبسوط للسحري في واسطه بالاجوب **السبع** وكلها الرطل الا باق  
والبول في الفرائس والسوق يختلف بالعضو واكبره فان شيا من بطن الكينا اذا وجد من صغير غير ميز لا  
يكون عيبا وان كان ميزا فيكون عيبا ويروى بالبلوغ فان عاوده بعد البلوغ كان عيبا حاد فلو كان  
مختفين لا خلف سببه ما فاذا حصل عند الباع في الصغر وعند المشتري في الكبر لا يرد المشرى  
على الباع بناء على انه عيب قديم **در عذر فريخا العيب** وفي الفواكه الظهيرة ودهن مسكنة  
عجيبة وهي من اشترى عبدا صغيرا فوجع بول في الفرائس كان له ان يردده وان لم يتمكن فمرد  
حتى يعيب عنه عيب اخر كان له ان يربح بنقص العيب ولو ربح بنقص العيب ثم كبر  
العبد هل للبائع النسيئة وما اعطى من النقص لزال العيب بالبلوغ لا رواية لهذه المسئلة في الكبد  
ثم قال رضي الله عنه كان والى رحمه الله بنى النسيئة استلما لمبستلين احدهما ان (الصلوا)  
اشترى جارية فوجدها ذات رحم زوج كان له ان يرددها فان عيب عنه عيب اخر ربح بنقصات  
فاذا ربح بنقصات ثم ابانها زوجها كان للبائع النسيئة والنقص لزال العيب كذا ايضا نحن فيه  
والثانية اذا اشترى عبدا فوجع مريضا كان له ان يردده فان عيب عنه عيب اخر ربح بنقصات  
فاذا ربح ثم برز مرضه هل للبائع النسيئة والنقص قالوا ان كان البرز مرضا لا يرددها لم يكن له ان  
يسرده والا فلا كف والبلوغ عهد لا بالمدواة فكان له النسيئة كفايه في باب جزار العيب  
العيب لمحدث اذا اراد ان يرددها يوجب الرد ينع اذا اشترى شيئا فحدث عنه عيب ثم اطعم على  
عيبه القديم لم يرددها لحدوث العيب عنه مانع الرد واذا اراد ان يرددها لحدوث المنع بزياد المنع  
لحدوثها وفي الباب **ومن السبع** ومن السبع ما يكون باطنا في الحيوان والحوار والغلمان والنسب

قال السبكي في كشف الرغوى الى اهل البصرة ان اخبر بترك واحد ثبت العيب في المحفوفة والدعوى  
 شهيد بترك عدلا وشهدا انه قديم كان عند البائع روى البائع وما كان باطلا في الجوارى يوفىها الب  
 ولا ينظر اليه الرجال كالقرى والرق اذ اخبرت امة واحدة بترك ثبت العيب في المحفوفة  
 لا في الرد في ظاهر الرواية لقد اوصى والى من السبع **فج** اخلفا في كون الحرة قديمة شهيد  
 فشهد البصر امة الاطباء انها لا تحدث منها في الحرة في قبضها المسترى منه فقبضتها دنم ويرد  
قبضها باحاطة بالعيب من كتاب السبع **بم** المسترى حار كذا بطلوه لمح وياقوتة في دبره فالتفت  
 به فلم يبق فيها جواب لامة وقال عبد الملك النقي ان طوع فعيب والا فلا وقيل عيب **قب**  
 سمعت بعضهم لو اشترى عبد اعلم به على قوم لوط فانه كان مجانا فهو عيب لانه دليل لامة وان  
 كان باع فلا يخلف الجارية فانه يكون عيبا كيف كان لانه يفسد الفرائس فتبينه باب العيوب  
السبع رجل اشترى عبدا فانه فيمنه وقد كان ابن عند البائع لا يكون له ان يرجع بنقصان  
 العيب دام العبد جانيا في قول الحنفية وكذا لو اشترى امة ففرقت منه ثم علم بعيب لا رج  
 بنقصان العيب فما من في حيا العيب ابن العبد ليس له الرجوع بالنقص لان يموت العبد  
بعد ذلك لان يقول اقبله كذلك بنايه في نوع ما يمنع الرد وما لا يمنعه من العيب **فج** دهب  
 بينهما في احدى ما فوق سطح حجرة باذن شريكه ثم باع اذن نصيبه من الدية ليس للمشتري ان يرد برفع  
 الحجة عن سطحه والمسئلة بجاء لا تكون انه اذا استقرم آخر جدارا الوضع جردوه عليه ووضعها  
 ثم باعها للمعير ليس للمعير ان يار المستعير برفع جردوه لان المستعير وان لم يثبت له حق لازم لكن  
 المستعير لم يحكم لجدار الاستفوا لا يجوز المستعير ان يخرجه فانه لا يمكن من رده فلو استأجر  
 بناء وان لا يستأجر عتري على مسئلة الاستئجار في امال **فج** وقد اوصى بالبيت على خلافه  
رجل اذن الجار في وضع مجذوع على حائطه او حفر سورا تحت دانه ثم باع دانه فلكم شريكه  
والسراب الاموال اشترط في السبع ترك ذلك فحينئذ لا يكون له ردك فمنه المحقق في آخر كتاب  
الدعوى واذا اشترى فانجزة مسك فخرج المسك منها لم يكن له ان يرد بجار الروية والعيب  
لانه يعيب بالخراج حتى لو لم يخرج المسك كلها ان يرد بجار الروية والعيب فما من في حيا  
الروية لو اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كما للمعير في الجار  
فان تعدد الرد مع المشتري على البائع بحصة البكارة فتقوم وهي بكر وغير بكر ويرجع بالفضل  
ولو شرط الثابتة فوجد بكر الاجنار له ان لا يخلط بعقبه من غلظ فلو كان المشتري لم يجد  
بكر اقل البائع بعته وسلمتها وهي بكر فذهب الجار عن ذلك فلو قال البائع مع يمنة  
بالدقة بعته وسلمتها وهي بكر ولم يذكر انه بريميا النساء وذكر في كتاب الاستحقاق انه بريميا  
النكاح وضع المسئلة هناك ان البائع يدعي انها بكر في الجار فيريها النكاح ان قلن هي بكر يلزم  
المشتري في غير معين البائع وان قلن غيب يخلف البائع ان ظف لم المشتري ايضا وان كل



روت عليه وكذا الاختلاف قبل القبض فقال البائع هي بكرو المشتري يقول هي بئب يربها أنت والأختان  
 سيفعلانك أم والدك هل يسع أم لا قال نعم لكنه سمعت من نقة أن الأختين يبيعن أحدهما المقصرة فإن كان  
 القاضي ليس بخبرة من أنت من يثق بها لمشتري الجارية المشتري من غير يمين البائع حذر تحضر لم يشأ  
 من يثق بها الصالح الجامع الكبير حاشاه في الحاس من السوء والأختان يبيعن أحدهما والدك لكن يمكن  
 يبيعن أحدهما المقصرة سارسل الحاس من السوء أو استرى جارية فولدت عند البائع لمن البائع أو عند  
 أخو ولم يعلم المشتري بذلك وقت العقد بل إن يرديه روائيا على روائيه السوء لا يردها ولم يكن لها بسبب الولادة  
 نقصان على روائيه روائيا رتبة روائيه على تلك الرواية الولادة عيب لازم لك التمسك الذي يجعل بسبب  
 الولادة لا يردها وعليه الفتوى نفس الولادة عيب في آدم وفي البهائم لا إلا أن يوجب نقصان في ما دون  
 الكبير فلو أهرزاه وبقي من ثمنه على وجه من العيب لم يسع عيب يجعل يثبت بقولك في  
 لكن لا يردها قولك في أحدهما يمين من شترى أدب الفتى المختص من المحل المورر رجل استرى جارية بها  
 حبلى لم يعلم بولدت عند المشتري ولم تنقصها الولادة ثم ماتت يمين على البائع فاصح وما رجع  
 بنقص العيب من كتاب السوء وعن خواهر زاده رجل استرى جارية امتد طهرها لا يردها عالم يبيع  
 ارتفع يحض بالداء ويجعل الرجوع إلى الأباط في الداء ويستمر طائنان وفي جعل إلى النش ويكتفي الكرامة  
 وارتفع يحض بالباحدين السبب ليس عيب ملوأي بسبب جعل من محمد رحمه الله روائيا في رواية  
 أن كان من وقت نثر الجارية اربعة أشهر وعشرون أيام تسع العترة وان كان أكثر من ذلك وفي رواية سهران  
 وضمة أيام وعليه على النش اليوم وإنما بخبر في الباب اقصى ما ينشأ إليه ابتداء جيل في النش في ذلك سبع  
 عشرة سنة عندا جنسه فإذا بلغت هذا المبلغ حكم ببلوغها وإن لم ترسها واختلفت إلى داء عنه في الغلام  
 في رواية سبع عشر سنة ورواية ثمان عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي الخبر وفي نسخة القدرى  
 اعتمد على ثمان عشرة وعندنا في الجارية والغلام خمس عشرة سنة وإنما يوف بهذا الاستدراك وقت  
 المذمة بقول الامة ونحن نرى سماع الدعوى وتوليها يمين لأن من الركون إلى الحكم ملوأي أنها نقتة  
 حينئذ عند البائع يسع في الحال ولو أقام البينة ما نقتة حينئذ عند البائع لا تقبل في النقصان يحض  
 لا لا وقت عليه ولو أقام البينة أنها كانت حصة عند البائع تقبل وإن عجزت أمانة البينة كلفه وبينة  
 التحيف كما قدم ولو أخرجت امرأة أمه حبلى وامرأة أو أكثر أنه لا جسد ما صحت له ولو تقبل  
 قولك المرأة على الفتى فتوفاك البائع أن يزوج المرأة ليست لها بصرة فالفتى يجازي من لها بصرة  
 قبض كركي فيما يبيع الدوم لا يمنع منها ما لا يجوز استرى من حبلى فولدت عند المشتري ليس مع  
البائع خصومة فإن ما في يد المشتري في نفسه ما يرجع بنفسه لا بكل العتمة أن لم يعلم بجعل عند الشراء بزيادة  
 في الفصل ومن من كتاب السوء استرى من حبلى فوجد فيها ثوبا إن كان منسوبا يكون له ثمنه لا يردها  
 يرجع بالعصا وإن كانا جارا لا يكون في لحظة من ذلك وبين الدش عيبا لأن يردها لحظة كلها ولو  
 أراد أن يخرجه التراب ويرده على البائع ويحس لحظة ليس له ذلك استرى مسكا فوجد فيها رصا

[illegible]

مطلب  
الخدم بعد روى  
العيب لا يبرؤ



لا بأس وانما يجوز اذا انقضى سبب ملكه على بيعه جزاء ان لا يصح لو باع المصنوع ثم ضمنه المالك جائز به  
اما لو شره ان لا يصح بملكه او وجهه او ورثه منه لا ينفذ بوجهه ففي غصبه بملكه او وجهه او ورثه منه لا ينفذ بوجهه  
الفصل جاز به لا ينفذ قيمته يوم البيع ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
على ان لا ينفذ او اذا انقضى من المسمى ليس له ان ينفذ او اذا ادعى ان المصنوع وكله يقبض منه ففي تصويره او احواله  
ما لا ينفذ بما اذن له ورثه لا ينفذ بما يجزىه وكذا زوج احده بغيره با حصة الاب بما اذن له ثم انقضى  
الاخر والولاية جاز بجزائه بعد انقضاء الولاية لا بالسكوت والوقوف ان المصنوع ولا ينفذ بان لا ينفذ  
تخليك قيمته لا كونه ملكا بجزائه ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
كذا هذا انما ينفذ على ان ينفذ كذا او يقبضه في البيع كذا خلاصة ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
خطه شره او اسد او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
عبد على ان لا يبيع او لا يبيع او لا يبيع ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
بنت في ارضه بغيره با حصة ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
با حصة على ان يبيع من قبله كان اسد وان باع على ان يبيع جاز ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
شره با حصة با حصة با حصة ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
لا يجوز لانهما جنس واحد ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
استره بالعتوس بالعتوس ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
قبض بعضه من ثم استره بالعتوس ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
ثم استره بالعتوس ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
شره با حصة با حصة ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
ولم ينقص بغيره ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
فاسد عندنا ولو باع بالعتوس ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
فاسد من ذلكا ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
فانقص من حيث السور فاسد ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
خلاصة ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
لان الاثر انما هو بالعتوس ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
لا تقبل شره منه ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
حق ملكه ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
بمنزلة شره منه ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
لا يقبل الا لملكه ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
شره با حصة ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله

وغيره من المال متقدم كما فاسد ولو باع المصنوع ثم ضمنه المالك جائز به  
قال الشيخ الامام علي بن ابي طالب ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
بمنزلة البيع ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
السور استره جاز به على ان لا ينفذ ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
انما جاز به او لا ينفذ ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
فيستحق العقد ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
فان لا ينفذ ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
لان الاصل ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
على انما مولود الكوفة ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
تركه او على انما تركه ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
حقيقة خلاصة ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
رحمه الله ولو باع على انما مقيمة ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
على انما ذات اللبن ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
ووجه ذلك ان المصنوع ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
في البيع عزه فيكون ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
ليس بصيغة ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
اللبن المحلوب ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
على انما تضع ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
جواز او طبخ ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
ما يشاء ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
رجلا ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
استحقاق ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
جاز ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
فانضم ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
الاجنبي ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
في او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
السور ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
في الخطة ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله  
ولا ريب ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله ففي تصويره او احواله

وغيره من المال متقدم كما فاسد ولو باع المصنوع ثم ضمنه المالك جائز به







[illegible]

الوصية جاز وبعدها ذابح الزكوة لفظ الدين واستغنى الوصية وكره الحنف ان لا يكون ماصلا مع الوصي وسئل  
 من السوء رجل ترك اولاد صغارا ولم يوص الى احد منهم الا ان يملك الوصي فان كان الميت اوصى كان  
 له بطلان فينفذ الوصية وليس مع العقر والعور فينفذ الدين في حق بين لجد الوصي فان لم يوصى الا بالسعة لتركته  
 لفظ الدين وبنفذه الوصية وليس للجد فكيف قام محمد رحمه الله بجد مقام الاب فقال اذا ترك وصيا وابا الوصي  
 اول وان لم يكن وصيا لا با ولا ثم وعم الى ان قال في جد اول ثم وصى القضي منه الحنف في تصرف الاب  
 والوصي من كتاب الوصايا وفي اب الوصي لفظ الوصي الا مع الزكوة لفظ الدين وبنفذه الوصية وليس للجد  
 ذلك قالوا في عادة الكتب انه يجب ان يكتب في المسئلة لفظ فان لم يكتبها في البسط لم يرقم فيه لجد  
 الاب عنده عدمه ولفظ بينهما كذا كذا قالوا وبقول الحنف يعني اب لا وصيا السعة الاب والوصي اذ بان  
 عقر الصبي والبيع انما هو محمد بن الفضل ان راى القضي لفظ بيع خير للصبي لانه لفظه البيع اذ ذابح او  
 استمرى ثم يبيع جاز وكتب جاز ووطئ او علق ثم جاز بغير البيع لم يجز لانه لا يجز لفظ الوصي والحق في حاله  
 فلم ينوقف البيع والشراء مجزى حاله وكتبه اذ كان البيع بمثل القيمة او بغيره ليس بمتوقف وكذا على جاز  
 من لفظ البعثة وهو الاب او الوصي القضي انما اذا كانا بغير جرح فهو لفظ الوصي في سوادهم مع الاب  
 من كتاب السوء ولا تخافه لا يجوز مع الوصي ان لا يبيع منه ولا مع غيره ان يبيع منه وان لم يسم له الوصي  
 وبيعه من لم يسم ثم الوصي يقبله حيث يجوز وان كان الوصي وصيا فيه منه ادب لا وصيا السوء وفي  
 بيعه انكساره عن نظم الموتى جاز مع الوصي ان لم يسم وجاز شره ان لم يسم فانما هو في وصا اب او  
 القضي فلا يملك ذلك لانه لا يكره ان يملك البيع منه نفسه والشر لا يفسد فكذلك يفسد معناه  
 ادب لا وصيا في البيع وفي انكساره ولا ينفذ لا يملك وصي القضي البيع ثم لا يقبل منها دله لانه لا يكره  
 ولا يجوز مع الوصي من ادب لا وصيا في البيع **خلاف** شره ان يملك لنفسه بغيره لا يفسد ولم يجز  
 للوصي ولو بغير القيمة ولو كان جاز خلافا لمحمد رحمه الله **في** الجواز في ذلك من جاز للوصي ذلك لوجوه  
 وتفسيره ان ياخذ خمسة عشر مائتا واثني عشر او سبع منه بعثة ما يرضى في خمسة عشر وبعثني وصي  
 له بيع عقر الريم بمثل القيمة وبعثني بانه لا يجوز الا بالضعف القيمة او لغيره ومن جملته ان يرضى منه  
 العقر على غلبة وصح كتاب بيع ماله من ابنة لولم يرض في اب مع الوصي من الوصي **ع**ت  
 عن زوجة واولاد وصار فلها سبع عشي من منقولة الزكوة لما جرت الى النفقة دون غيرها وجبته في  
 لفظ **ص** نفسه في باب تصرف الاب والام والوصي من كتاب الوصايا رجل استمرى لولده الصغير فو  
 اوصاهما ونفذ الثمن من ماله لنفسه لا يرجع بالثمن على ولده الا ان يشهد انه استراه لولده لا يرجع عليه  
 وان لم ينفذ الثمن حصرات يؤخذ الثمن من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع بقيمة الورثة بذلك على  
 هذا الولدان كان الميت لم يشهد انه استراه لولده **في** ما يبيع الوالد من كتاب السوء استمرى  
 لانه الصغير لا يرجع عليه الثمن وكذا ان مات قبل الاداء يؤخذ من تركته كونه اذا استشهد انه اخذ  
 لانه لا يرجع بثمنه على ابنة وبعدها استراه كوفت الشراء وقبلت ثمن وفي الوصي

در اینجا فضل و احوال و صفات  
الذریه











وقال لا يرجع في الاول في اثنية يرجع لان المكسب يقع للمولى فكان المعتبر هو كونه له ان الهبة يقع للمولى  
 من وجه وهو ملك الرقبة والعقد من وجه وهو ملك اليد لا ترى انه احتياجه ما لم يفقد عن حاصلة فباختار  
 احد المجانين يرم فيها وابعثا لهما بنات لهما فلم يدر فيهما فلا يلزم بالشك ينفي في باب الرجوع  
 من الهبة وبما هو مذهب المحققين اليه لان فيهما لا يتغير رقبة متى على صلح حرة واذا قبض ثبت  
 الملك للمولى بزيادة الحسن الثالث من كتاب الهبة مع مسس للشيخ الراشدة لا نكح وغيره  
 ناض وغيره دفع اليه تحت الاصل المصالح فاصح ثم قدم يرد ما دفع اليه مع المتناقضات يدفع  
 كل واحد منها لصاحبه استثناء في رخصة لا يثبت فيها والدفع استرداداً في رخصة الاخرى  
 خطب امرأة في بيت اجنها قال ان يدفعها حتى يرفع اليه درهم فرفع وتزوجها برصع ما دفع  
 لانها رخصة مع باب الاصل من الهبة مع فكاك الاب جمع ما هو حق ومكسب فهو ملك لولده هذا  
 الصغير فهو كرامة لا تملك بخلاف الوعنة فقالوا نحن في النوى اكلها ودارى لا يبنى الصيغة فهو جهة  
 ويتم في كونه في يد الاب مع باب الاصل في سقوطها الهبة من كتاب الهبة ولو وهب  
 رزعا بدون الارض او غراب دون الخيل واحدة بمحضه والجداد ففعل الموهوب له فكل جاز في الموهوب  
 اذا قبض الهبة باذن الواهب مع قبضه في المجلس قبل الافراق جاز استثناء لا القبض في الهبة  
 بمنزلة القبول فصيح في المجلس لم ينهه وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب له لم يقبض  
 ان كان بالارواهب مع والا فلا وان كان الموهوب غائبا عن حضر الموهوب له فان قبضه باجر  
 الواهب مع والا فلا فاقضى في هبة المشاع والتخلف في الهبة الهبة لا يكون قبض عند  
 اكل كافي البيع الهبة وفي الهبة انقرة التحلية قبض عند تحجر الموهوب لو كان غائبا عن حضرته  
 الواهب الموهوب له لا يقبض فيها ان يارها ليقبض وعند ارباب انه لا يكون قبض فيها تنقل حتى تنزله  
 عن مكانه والتخلف ان يخلى بين الهبة والموهوب له ويقول له قبضه فاصح في هبة مع ويتم هبة  
 بالقبض ولو غلبت على الواهب لا مستغلا به في حموز مقصود ومثل في التيسر لا يبايعهم ولو  
 لم يملكه فاقسمه ولم يصح ولو سلم له يملكه فلا ينفذ لقرنه فيه كالمسح وكونه ويكون مضمونا عليه  
 وينفذ تصرف الواهب ذكره فاقضى في الفصول العادية وبهية المشاع اذا فسدت لا ينفذ الملك  
 والقبض لجهة يروي وكفى على ارباب والمصحيح وفي حكمه الهبة الهبة الهبة مضمونة بالقبض اما لا يثبت  
 الملك للموهوب له بالقبض هو المختار وفي جامع الفصول والبرازية ان الهبة الهبة الهبة الهبة  
 بالقبض وبه يفتي فقد اختلف الصيغ لكن لفظ الفتوى اكد من لفظ الصيغ كما افاده في بعض  
 والله علم مع الفهارس شرح تبيين البصائر المحقق في الهبة وفي فتاوى ابى الليث ولو وهبت المرأة  
 دارا في زوجها وهي كنفه فيها ولها استقاة والزوج معها كنفه فيها تقع في المرأة مع ما فيها  
 من الدار والمساكن في الزوج تقع في الدار في الموهوب له مع قبض الهبة في داره الفها وفي  
 الفصل الثاني من الهبة اوتت المرأة ثوبا وهبت ممرها زوجها فصحها بل يصح بيعه في البيع

[illegible]



في بطنها او تصدق عليها لم يحزن ولو لم يصب لم يصب وطنا جاز كل له ولو ان تصدقت عليك وعلى نفسك  
او غلام او على الرجل الذي في هذا البيت فلم يكن يحزن ولو قال علي بن ابي طالب ان هذا البيت ميت فان  
كان يعلم جاز يحسن له الجوار ولو لم يصب له لا ولاده وفيهم كبير لم يحزن لان القول شرط في كل كبير وروى ان  
الكبير والحيلة ان يعلم الدليل الكبير ثم يتصدق بها عليهم عن ابي عبد الله في الفصل الاول من كتاب الهبة  
مريض وميت لا يحج في البيت يراد على الثالث بلا حجة روى السبع بخبر كافر في  
السبع بتطهره بموت قبل تسليمها اذ الهبة في المرض ولو كانت وصية لكنها هبة حقيقة فلا بد من  
القبض ولم يوجد وصية فلا كانت وقد باع الموهوب لا ينسخ بيعه لغيره فانه لم ينفذ في العن  
لورثة فصول في اول كتاب الهبة تعليل الهبة الشرط ان ذكر بكلمة ان وان ذكر بكلمة على ان كان  
ملايا لا مالك وهبتك هذا على ان توفضني كذا تحت الهبة والشرط وان كان الشرط في صحة الهبة  
وبطل الشرط خلاص في السبع بشرط كتاب السبع رجل اقرانه وهب لهما هذا العبد فاعلم ان العبد يكون  
اقرارا بالهبة والقبض جميعا لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة تامة وذلك لا يكون الا بالقبض  
والقبض ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض فاصح في اقرار كتاب الهبة **ج** ويجوز قبض الصغير  
الموهوب بنفسه ان كان يعقل ستمائة وسبعة كما جاز في بيع ما لم يرضى الا في الهبة فلهذا ان ولاية الرجل  
ثبتت في الهبة للصغير **ط** مثله في موضوعين فسد في اقرار الهبة للصغير وفي فناء في هبة الدين والحائنة  
وهب للصغير ستمائة ليس لوصيه ان يعرضه من مال الصغير ولو عرض منه لم يحزن ويكون الواهب حتى الرجوع بعده  
كما يكون قبله ومثل الكتاب فلهذا ان القبض صحة وليس لها ولاية صحة ماله اذ لا يصح الهبة  
تال في رخصته ولو وهب اراجلين وقبضها وكف لم يحزن الهبة عند رخصته وهي جائزة عند ارسى محمد  
ولو قسم وكف قبل القبض وسلم الكل واحد منها حصته مقسومة جاز ذلك وان وهب عبدا او ثوبا او جملتين  
او شيئا مما ليس جاز ذلك في قولهم جميعا عامة الثالث في الرجوع في كتاب الهبة وفي متفرقات  
العبادة الى البيت وهب نصف داره لم يحزن الا ان يتيقنه ويجوز له يسلم اليه وكذا لو وهب نصف  
بيتها لان يكون البيت صغيرا لا يتيقن في الهبة نصف جازة ولو وهب نصف دارها لم  
يحزن حتى يعرضها ويسلم في المنقح وهب نصف بيتها لم يحزن الجرم لم يتيقنه ويبين ما وهب له  
تمناهي في اقرار كتاب الهبة ولو وهب لانه الصغير ارضها فيها زرع كتاب او وهب لانه دارا والاب  
سكن فيها لم يحزن الهبة وعن ارسى في الجرد رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب فيها سكن  
اولا فيها سماع او فيها قوم يكونون بغير جازت الصدقة ويصير كتابا ايضا لانه ولو كان فيها  
سكنها بجر كانت الصدقة باطلة **ح** اصح في هبة كتاب الهبة وهب لانه الصغير دارا وفيها  
سماع الواهب والاب ساكنها يجوز وعنده الفوتى بزاز في الفصل الاول من كتاب الهبة امرأة لها مهر  
على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه تصح هبة الهبة لان هبة الدين غير  
من عليه الدين لا يجوز اذا وهبت وسلطت ولا على القبض فيجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض

اذا قبض فاصح في هبة الولد **د** **ع** وهب احد الورثة حصته من الدين للمدين قبل القسمة وفي الكسرة  
تعدو وعرض صحيح استحسنه كالصالح مال رضى الله بهبة حصته من الدين لوارث واخبره ببيع فيا لا يحزن  
ولا يبيع فيما يحملكه فيسند باب هبة الدين من كتاب الهبة رجل عليه دين مات قبل القبض فوهب  
حصة الدين الدين لوارث المدين صحيح سواء كانت الزكاة مستوفاة او لم تكن فلو ان الوارث  
رد الهبة صح رده في قول ارسى وبطل الهبة وقال محمد لا يبيع وقيل لا يبيع بغير رده عند محمد  
انما في بينهما فيا اذا وهب الدين من الميت فوارث اخذ ارسى ببيع رده عند محمد لا يبيع فيا ان  
قبيل فصل الرجوع من الهبة رجل وهب لارضه على ان يخرج منها زرع بنفق الكسرة  
له ذلك على الواهب قال ابو القاسم الصغار ان كان في ارض كرم او اشجار الهبة وبطل  
الشرط وان كانت الارض واحة فالهبة فاسدة قال الفقيه ابو الليث لان في التمسك على الموهوب  
عوضا فهو لا يخرج من الارض ما ملكه فيكون له فكان به هبة الهبة فاصح في فصل  
هبة كتاب الهبة فان اتى اخوان رضى الهبة وان اتحت الهبة رضى في العوض وان  
بذلك العوض يرضع بمسألة او بعتية وان اتى العوض وقد اذاد الهبة لم يرضع وان اتى نصف الهبة  
لكي يرد ما بقي من العوض ويرد الهبة خلاصة **هـ** في الهبة اذا اودع عند رجل يدين ان الوارث  
وهب العبد للمستودع والعبد ليس بماض فقبل المستودع جاز وينوب قبض الوديعة غير قبض الهبة  
لان كل واحد منهما قبض امانة ويصير الموهوب قابضا للعبد بنفس الهبة حتى لو اقام العبد قبل ان يجد الموهوب  
له فيه قبضا بمسألة من مال الموهوب له حتى كان القبض عليه فان اتحت رجل فمات في راض ضمه  
الموهوب له وان اتى من المودع فان ضمه الموهوب لم يرضع على المودع في نظر ان مال الموهوب له  
توجد وفيه قبضا قبل ان يتيقن المستحق لا يرضع بغيره على المودع وان لم يجد رضى كذا ذكر المسئلة  
في كتاب العلل لولا هذا الفصل في كتاب خصص على العلل والعوض ان الموهوب له اذا لم يجد  
قبضا لا يتيقن قبض الوديعة بقبض الهبة وبقبض العبد بقبض الهبة والموهوب له قبض  
الهبة عاقل لانه فيكون قرا لهما عليه **و** في هبة الفصل الثالث عشر من كتاب الهبة اربعة اقسام  
المفضلة كالولد لخالها او سفاها لا يمنع الرجوع في الهبة ولا يرضع في الولد في الجمل ان زاد خيرا  
يمنع الرجوع وان قبض سائر الرجوع في كتاب الهبة ولو استولد الموهوب فقامت  
الحاجة بنية ان الواهب كان دبرا اخذها الواهب عقرها وقيمة ولده والولد حرة بنية عتاقه  
في اواخر كتاب الهبة ومنع الرجوع عن الهبة حرة بها الهبة بالسبع والهبة والاعناق والولد  
وكذا عن ملك الموهوب لانه كسند الدين فلو ضحك في الهبة لم يرضع عند ارسى خلا  
للطرفين كما في المنع فاستثنى في الهبة **ك** حلال خطيبه المستعة حينئذ يحل الدين وانما  
ودفع اهل الخطيبه اليه سائر اهلهم فلا رجوع له فيه اذا اقر قوا والماله في مثل هذا غير فيما  
ينتم حسنة باب الاموال الترتيب في المصنف كتاب الهبة **ل** **م** بحث اليها شيئا



كما هو لكافة ثم تزوجها ولم يخجل بها فخلعت نفسها عنه بنصف المهر فليس لطلب العتق اليها اذا  
 عوضته **متفق** لطلب العتق ان لم يعوضه **متفق** المهر **متفق** رجوعا وان فسخ هذا المال وانقر بسبيله  
 يكون وقفا لان اللفظ يحتمل القرض ويحتمل الهبة والقرض اذا ما تم فنجعل عليه ولا انهد المطلق بسبب  
 للضمان في الشئ ولو دفع اليه درهم فقال انقصه ففعل فهو قرض وهو كما لو قال اصره ففعل هو  
 يملك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكرس به لنفسك ففعل يكون هبة لان قرض المذهب باطلا فاذا  
 نقد المهر على القرض يجعل هبة لغيره لا للقرض **متفق** في احوال الهبة وان زن برئوى را  
 ياباره اذها زوجا واده است وكفته كغيره وورث وورثته وان خرج من ثمنه في حجة  
 است وورثته وان خرج منه اكون بها ان كالا بائنت ارضى في خواهر او ابنة  
 اجماعا لانه لا يملك المهر له سعة المتاع ثم مغيرة للمهر واعارة المهر اقرض فان قيل  
 هل لا يملكه واصحة للمهر او ممن المتاع قلنا اما المتاع فلا قولنا به طلبة لا يملكه عن الهبة  
 والتمليك لا وصفا ولا شرا واما المهر فلانها اؤتمنت له به فله في حوائج نفسه لا يملكه ذلك  
 بالملك فينت له الملك للمهر بغيره والمهر بغيره بغيره فيكون الهبة وقد يكون بالقرض والقرض  
 اقلها لانه يتفق الزوال لصورة المهر لانه زوال بغيره بخلاف الهبة وما ثبت بالقرض يتفق  
 بقدر الزورق ومراكم دفع الزورق يجعل هذا الرفع اقرضا لا هبة ولا يملكه هبة واصحة  
 مسئله وري بغيره است **متفق** في الكحل **متفق** قال حلت من كل شيء هو كس على ففعل واره  
 برئ عندنا في بيعا علم وبقا لم يعلم وعليه الفتوى اذ لا يراعي كحق المهرولة جائز عندنا بوجوه  
 او برونه قال جعلك من حلاله في الدين برئ في استحقاقها والرايين قال لا في الاصل  
 ولا اطلب منك شيئا مالي قبلك فمذا اليس شيء قال تراجل كروم وله عليه دين بئر او لكر  
 همه غرماء راجل كروم بئر اعزاه ولا يدرى تحتها اجماع الطولية بذا في الزمانك  
 كتاب الوقف رجل عا ليدونه ان لم تقبل قال عليك من مائة فانت في حل فهو باطل  
 لانه تعليق والبراءة لا يحكم التعليق ولو قال رب الدين اذا مت فانت في حل فهو جائز  
 بانه وصية ولو قالت لزوجها الميراث ان مت فمهره هذا فانت في حل فهو باطل او قالت  
 فمهر عليك صدقة فهو باطل لان هذا في طهره وعلق ولو قال اطلب ليدونه اذا مت فانت  
 برئ منه الدين الذي عليك جائز ويكون وصية لطلب الميراث ولو قال ان مت فانا  
 برئ من ذكرا الدين لا بئر اذ هو مخاطرة كقولنا ان خلت الاراء فانت برئ من مالي عليك  
 لا بئر ولو قالت الميراث لزوجها ان مت فمهر هذا فمهر عليك صدقة او قالت فانت  
 في حل من مهر فانت من ذلك المهر كان مهر عا ليدونه لان هذا في طهره فانت في حل  
 هبة المرأة مهر فانت بالهبة رجل اتخذ زوجة لثمن فمهره هذا او وصفا بغير  
 قالوا ان كانت المهرية ما يصح له بيعا من ثمنها بالبيع او يكون سببا لطلبه العتق فهو

فولصيص لا مثله يكون هبة للصبي عارة وان كانت الهبة دراهم او دينار وغير ذلك يرجع الى المهدى فان قال المهدى ان هبة للصغير كانت للصغير وان تعذر الرجوع اليه ينظر ان كان المهدى من معارفه او اقاربه ام لا فان كان من قرابة الام او من معارفه لم يملك وكذا اذا اتخذ ولية لرافق البنت الى بيت زوجها فهدى النكح صداقيا فهو على ما ذكرناه من قرابة الاب او من قرابة الام وكذا لو كان المهدى من معارفه فروج او اقاربه او من معارف المرأة او اقاربه الا اذا بين المهدى وقال اوصيت بهذا او لهذا فيكون القول قوله وقال بعضهم في احوالها تكون الهبة للوالدان الوالد هو الذي اتخذ الولية وقال بعضهم تكون للولد الا الوالد اتخذ الولية لغير الولد ولا يجزئ قول المهدى عند الاب او ابيته للوالدان لان الوالد وجب الولية اذا كان جليظا محترما يقبل المهدى هذا منكم وانما حكمه ما ملنا **اولا** فان صح في احوالها **باب الغرض في الهبة ثم** وجب دار من جيلين بشرط عوض الفدورهم فيقلب بيعا جازا بعد التقاضي ولو بحث في غيره سقطا بهرية ثم بان انه في بقرة ابن المهدى الصغير لا يجوز ولا يملكه الاب بالعلاج حتى صار لابن صقواط وكذا لو عوضه المهدى اليه لان العرض هبة ابتداء ولا الرجوع فيه فينه في باب التعويض من كتاب الهبة واذا وهب للصغير هبة فعوض الاب والوصي من مال الصغير لا يجوز لانه تبرع واذا بطل التعويض كان للواهب ان يرجع في هبته فان صح في التعويض من كتاب الهبة فان صحى الهبة كان للمعوض ان يرجع في العوض وان صحى ايضا الهبة كان للمعوض ان يرجع في العوض لانه ما عوضه ليسم الهبة رجوعا به رجوعا في الفدورهم ففوضه للموهوب له درهما فكذلك الدرهم لم يكن وكف عوضه بخدما وكان للواهب ان يرجع في هبته وقال زفر يكون عوضه وكذا لو كانت الهبة دارا ففوضه بيتا منها **باب فيما يدخل في الهبة من غير ذكره** وجب دار من حلقى ويرضى في هبة الا ان يرضى بها من الابنية والاشجار من غير ذكره وكذا في الصبي على ارض او عنها يرضى ولا يرضى لزرع في الصبي من غير ذكره **كس** الزرع يرضى من الزرع والافراغ يرضى بغير ذكره ولا يرضى في السع والقسمة والوصية والاجارة والكنح والوقف والهبة والهدية وفي القضا بالملك المطلق ولا تدخل الا غاروا وراق المقومة في هبة الاشجار بغير ذكره فاما لم يذكر وفيه غرور ورق فسدت الهبة لانه يمنع التسليم في حال تعدل لا تدخل في الهبة والهبة باطله لشيوعها وفي الفتاوى الحجازية تصدق بانه وعليها ثياب او صلي جاز وهي كالمصدق وسفلها بها لا يمنع التسليم لانه لا تسلم عريانة بخلاف صدق الواهب في البيت وهبت بهن العارة المحنطة وهذا فرق السن لا تدخل العارة والوقف في الهبة وكذا على عكس **فصل خمس** وهبت لزوجها جميع اموالها لا تدخل المهر فيه فينه في كتاب الهبة **كتاب الاجارة** سكن دارا معق للعتلة او زرع ارضا معق للكتفلة من غير اشتغال بغير الاجارة وبغير كذا اذا دخل حيا مسميا لمعق في اول الاصل الفسخ الهن مقدرا في الاجارة بدو يارده حيا هو الفسخ في كتاب الاول من الاجارة في اجارة اهلهم متولى











تفقت الربة الالهية على مفرقها من رفع سكاوهم الى السماء ان ذكروا الوقت جاز وبقيت وال  
رابعة نوع الحق من الفصل الثاني من كتاب الاجابة اذا كانت اجلا في الارض فيها مراح مراعيا او  
باعتبار سنة بيعة مسمى برعي فيها غنما مسلم لم يجوز ولواخذ من هذا ما حرم ثم باع جاز وكذا  
مراعي الجبال البرية ولو ان رجلا زرع قتيلا في ارضه ثم اجره من اجل برعيه غنمة او دابة كما باطلا عليه  
قيمة ما رعى غنمة او دابة من ذلك كان الحكم الشريعة في كتاب الشرب ويجوز الاجابة قبل الفقه  
بدون ذكر الحرج والكون الاجابة للفقهاء في الايتام الحرة وحدها ما لم يرد الوالد او القدر والكتاب  
الوكالة سبب جرحه في البيع والشراء ولم يردت لم حرمان وقت جاز ويلزم الاجابة في البيع لم لا يرد  
في الاستصناع في كتاب الاجابات واحاط الحق قبل القبض قبله الخلف وقيل لا يجوز للاختلاف  
لان الحق وعليه في الاجابة المنفعة ومنفعة العاقل مستقيمة على ما قبل القبض على ما قبله فيمكن فيه الغرر  
وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته لانه منافع منفعة فلا يجوز بيعه لغيره لانه يفسد في  
الحق في الاجابة بملك المسافر من المحيط للامام الرضوي في باب القرض في المبيع قبل القبض في البيوع  
اكثرى واراسنه بالف درهم فلما انقضت السنة قال رب المار ان فرغته اليوم والاقبى عليك  
كل يوم بالف درهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى يقول له قال في محرم لم يفرغ من اجره الا انهم لم يملك  
لمحرم ولا يتجمل في مقدار ما يتقدمه منها باجره منها قال في هذا من اجل ما جازيها فان فرغته الى ذلك  
الوقت والحق لا يبعد ذلك ما لم يكل يوم فاصح في كتاب الاجابة قال الفقهاء في سكر مداري هذه  
الى ان قضيتك الدين او ركب حاري يدافعوا حارة في ذلك ان قال وقت الا واصل لا قبله او بعده ولو ان  
المقرض سلم هذا كمالا الى السراخ ففوت الزمان في المقرض فيقته لانه لا يحل جازا منه ففوت امانة  
فقته بالرفع الى غيره رابعة نوع المقرض في الفصل الثاني من الاجابات وفي النوازل استقرض  
من اخر وسلم المقرض في المقرض حارس لم يملكه يستعمله الى شهرين حتى يوفيه عليه الدراهم والمخاض  
المقرض بمنزلة المقرض جازا منه فان استعمله فليجاء به منه وكذلك اسم المقرض وان لم يكن  
فهذه اجابا ما قد ولا يكون ردها في اجره الربا في او او الاجابات في سكر هذه حرجا  
ليعدم جواز ابي بنه حاطة كل ذلك او قال ابن درهم ما باخره برك او استا جولي كسطة خطية  
قال الشيخ الامام ابو جعفر في الفصل الثاني من هذا المأثر ان اذا استا جازا باعها كان عملا  
لو اراد الاجران ياخذن العمل ليقدر عليهما في الاجابة ذكر ذلك وفي اوله ذكر كوخان يقول كسار  
تمك التجرة لعشر من من لم يجز بدورهم جازان كما المدة جرة وكل كوقت يمكن ان لا تجز كاليقين وكذا  
وخذ ان لم يبين مقدار العمل لكنه ذكر ذلك وقتا فقال استا جولي كسطة في اليوم الى البدر بدورهم جاز  
ايضا لانه ولو لم يبين مقدار العمل فقد ذكر الوقت وذكر الوقت فيمنفعة معلومة ولو قال جرين يك  
درم ابن وياور من بازن جاز ايضا لانه سلم عملا لو اراد ان ياخذ منه العمل ليقدر عليه فذبح الاجابة  
بين ذلك وقتا اوله يبين ولو قال جرين ده درهم ابن خرج من باذن ان لم يذكر ذلك وقتا

لا يجوز لانه سببه على ايراد ان ياخذ فيه الحلال لا يقدركم التذرية لا تقوم به وانما تقوم بالبيع ولا بد من ترتيب  
البيع وان يثبت لكم وقتا فلو وقع وجيئ ان ذكر الوقت اولاً ثم الاجرة بالمراساة جرت ايامهم بدرهم على  
ان تدرى بذلك سبب جاز لانه سببه على علم وانما ذكر الاجرة بعد البيع العرفي لا يتغير وان ذكر الاجرة  
اولاً ثم العرفي بالمراساة جرت ايامهم على ان تدرى بذلك سبب يجوز ان العقد وقع على الاجرة  
اولاً وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد البيع العرفي لان العلم بعد ما اوجبه ولا صار ذكر الوقت بعد البيع  
الاجرة لكستجلى اى على شرط البيع لا يلزم البيع ولا يجوز ان يكون ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا  
يجوز وعلى هذا مسئلة السائر رجل امر سمياً بالشيء لم الكراسيس ولا بالبيع لم انه انما  
بدرهم لا يجوز من الاجرة لان البيع لا يتم بالمال وانما يتم به والمشي ولا بد من ترتيب البيع المشي فان ذكر  
ذلك وقتاً وذكر الوقت اولاً ثم الاجرة بان قال سبب جرت ايامهم بدرهم على ان يبيع لي كذا او تسري  
لا يجوز وهذا مسئلة تدرية الكلاس سوارى ان كسيت الاجرة وعلم ان كان له اجره مملوك على ما هو  
الوفى ان اهل ذلك العمل في الاجرة الفسدة رجل سعى شيئا السوق مستحقه من رجل من  
اهل السوق فاعانه عليه ثم طلب منه الاجرة المجترة وفيه عادة السوق ان كانوا لا يعينون الا بالرجح  
اجه المنكر وان كانوا يعينون في منكره فليس له الا بالرجح ان لم يكن موضع يجب اذا اخذ الدال الاجر  
ثم المشي رد المشي بالبيع لا يفيق هو يبيع ولا يكون شيئا لا يستره الدال وان دفع اليه  
الاجر خلاصة في الحاصل لا جازت الدال في البيع اذا اخذ دلالة بعد البيع ثم انفسح البيع  
بسببه من الكسب سلمت له الدلالة لان الاجر عوض من العمل وقد تم العمل فليست عليه  
الدلالة لا يجب وانما اذا حاط الثوب ثم نفقه حبس الثوب فانه لا يبرص على الجحاط بالاجر وكذا يجب  
الاراذ ايام الدال لا يبرص على البنايشي فاصلى في الاصل الفسدة لو سته رجلا لم يبرص  
للفرد والفاقة لا يجوز وانما الموقوف خلاصة في الحظر والاصح من كتاب السيرة دفع الى رجل ارضا  
بيضاء وسنين معلومة على ان يوزنها بخلا ويخرج وكذا على ما افصح الله سبحانه من كرم ويخرجوه  
بينما نصفان وعلى ان يكون الاضنينهما نصفين ايضا فهو كسده فان قبضه وخرسها غراسه عند  
فرضت ثم اكره الكسبة والاصح رجلا الاضنين ولسا على رب الاضنين قيمة غراسه واجر  
مسئلة في الحظر فاصلى في باب الحظر من كتاب المارعة رجل دفع الى رجل ارضا من معلومة على ان يوزن  
المرفوع اليه فيها اعراس على ان يخلصها الا عرس وانما يكون بينهما جازة على المرفوع لو قال لرجل  
اعمر منى كوني حراً ففعل في حصة كذا وكذا ثم ان اختلف المصلحة فيه ولو على كرم رجل على طمع ان  
يزوج بنته منه ثم يزوج بغيره باجر المنكر شرط التزويج اولاً اذا علم انه يعزل لهذا الوقت وانما كسده  
ظهوره ان كان لا يبرص على المصلحة انما تقدم عنده بالعقد خلاصة في الفصل الرابع عشر من كتاب الكسبة  
وفي فقهنا وحسبنا الدلالة في المنكر لا يستوجب لاجر وبه لا يفتى وغيره فمخرج زمانه فيقولون بوجوب  
اجر المنكر به بغيره لا معظم لافق الحاصل يقوم بالماله فان الكسبة لا يكون الا بمسئلة يكون بالماله



على ما لا يمتنع من ذلك ان السنين التي هي في السنة التي اجبر وان كان السنين من حجب المتعالي الدار خلاصة  
 او اخر الفصل الثالث من الاجازات وفي فتاوى الى اليث ومن روى غنم انك اذا قال الذي لعجب الغنم  
 لا اري غنمك بعد هذا الا اني عطيت كل يوم درهما ولم يقبل حجب الغنم منها وترك غنمه معه لانه كل يوم  
 درهم وذكر صاحب الغنم عنده رجا باق له في الملتقط وكذا في الاجازة الدور ما جازين في الفصل  
 ان من من الاجازات منع الحجب لانه في السنة التي لم يترك في الوقف والمعد لكسختال منة  
 المعد لكسختال في سنة الا اذا سكن بيا وملك احد فمعد كسختال سكنه احد لم يكن في الكسختال في  
 الوقف اذا سكنه احد بما بالقبلة يكون اذن لا في سوادك موقوف لكسختال وكسختال فانه يجب الاجر  
 ويستثنى من مال السهم مسئلة كسختال مع زوجها في دار بلا جليلي لما كسختال ولا جليلي كذا في وقفية  
 لا تميز الدار مع كسختال جازيها بل لا تميز مع له اذا بنا بالركن واسرة باله ولا بعدا والبيع لا يميز  
 معرة في حق السرة في الغائب اذا اجتمع فيه مقومة في مال الوقف او مقومة في مال السرة في مال السرة  
 ولا يميز الغائب في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة  
 واروا غائب وترك او تميز فيها ليس للاجر ان يجرها ويجعل ان يجرها في مال السرة في مال السرة في مال السرة  
 يريد في حقها في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة  
 لان يجرها من الدار في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة  
 فلهذا في الفصل الثالث من الاجازات رجل اجرد ان او حادثة كل شهر برهم كالحل واحد منها ان  
 يفتح الاجر عند تمام الشهر فان فرض المسكن جرت تمام الشهر خلف امرته ومعه فيها لم تكن لاجران  
 يفتح الاجر مع المرأة لانه ليست بختم فان اراد ان يفتح عند غيبة المسكن جرت لاجران  
 اخر جرت تمام الشهر فاذا تم الشهر تنفذ الاجازة الاولى وينفذ الثانية فيخرج المرأة في الدار لم  
 ان في ما يفتح في الفصل الرابع الطويلة استعمل جرحا في غير استعمل في الفصل الرابع الطويلة  
 لاجازة في الملتقط السدالام ما طر الدين رحمه الله وفي المحيط اذا كان لاجران جرة موقوفة في تمام  
 يجب ذلك والاي جبر الملتقط جميع الفتاوى في الاجازة الفاسدة من الاجازات رب الدار اذا  
 اتفق على تفرغ بيت لاجران لم يجز لكن ان يفتح الاجازة ولا يجز عدا صانع الميزان في السطح ايضا  
 قبته في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة  
 كسختال في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة  
 فليس على المسكن جرت في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة  
 فيها وما سئل في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة  
 اخرج ما احدث فيها في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة  
 وتطينها واصلاح ميزانها على الاجر وما سئل في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة  
 خلاصة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة في مال السرة

[illegible]



[illegible]

وسكن المالك فيها معه وقال المذبح لا يعطيك الا بعد اتمامه فليدفع له الاجرة  
 بقوله الحق وعليه برائة في الفصل الثالث من كتاب الاجارات وان مرض المذبح ومجوعه الزراعة  
 كان ممن يزرع بنفسه يكون غذارا فان كان يزرع بنفسه لا يكون غذارا حائنه ولا يعطى بها الاجارة  
 من كتاب الاجارات **ف** ارض هذه الحقة من الكدس بالزرى كل غوز كذا ان قال منه فسدا  
 طلق يجوز في غوز واحد كالمسح لعل الفاء في الاستصناع من كتاب الاجارة استباحة ككتاب  
 جازا في ايام الوقت او كدس الكسح على كتابه المصحف جاز وكذا الفاء ولا يكره كدس جولا  
 حنط بالاولا حتى تن اول صعيد جاز ولا يكره الفاء والقران لا وقيل علم القران جاز وحب  
 المسعى وبه يفتى من المصنفين **س** قال لا تاعل الى قطع الاجارة فيها في جامع الصيفة واما جوار جوار  
 ليدفع الى البصرة ويجعلها فذهب وجعلهم ميتا وحاشا من يفتي بغيره من الاجارات وفي الحائنة قالوا  
 هذا اذا كان عليه معلولين **م** حكم على الغنمة ان يجوز ان قال في المسئلة اذا كان المسئلة يعطى بنفسه  
 العداء اذا كانت مؤنة اكل والبعض سوا يجب جمع الاجرة في الحاد والغير من اجارات  
 اما حائنة اذا مات احد المتعاقدين والزرع بقدر ترك المسمى ان مضت المرة والزرع بقدر ترك  
 باجر المثل لان حائنة الى الانقضاء وفي الاول الى البقاء وعن الثاني مضت مدتها والزرع بقدر ترك  
 باجر المثل في الاستصحاب الاختصاص وان لم يتصور احده فله الاجرة بحسب دفع ولا يتصور في ربح الزرع  
 بالفضل وان مضت مدتها ولم يخر الزرع فتمت وروى الاصل ان المالك فان فرغ بعد ذلك روت  
 ان صاحب البذر والزرع وعليه باجر المثل وكذا لو لم يتصور احده فله الاجرة بحسب دفع ولا يتصور في ربح الزرع  
 والزرع بقدر كتاب الاجارات **س** باجر المثل دفعه معاملة الى المواجه ان كان المالك باجر الاشجار  
 كما هو احد الطرفين يصح وان دفع الاشجار معاملة كما هو الطريق الاخر لا يجوز بزيارة في الفصل الثاني  
 من الفصل الرابع من كتاب الاجارات وعن الثاني استباحة ارض للزراعة وانقطع الماء وبقي شيء  
 من الملقح ما يصلح ان يزرع غرابا ولم يني صم ولم ينقص خضرت المنة لم تملك الاجرة وان خالص له  
 نقص الاجارة وينقص من الاجرة بحسب وان لم يصلح ان يزرع غرابا لا يملكه الاجرة فيما بقي وان  
 لم يخالصه بزيارة في الفصل الاول من كتاب الاجارات ولا يجوز اجارة الشجر والكرم باجر على  
 ان يكون الخمر له وكذا البقا الغنم وصوفها ولو استاجر الشجر مطلقا قال خواهر زاده لقار ان يقول  
 بجواز وينصرف الى سدايها عليهم او الدابة وبعدها المتفعة المقصودة منها المرة في اجارة  
 استباحة في اجارة النظر **ن** لا يمس الا باجر المثل انظر الكفاية والتميز قد روت في مجوز  
 ولا يمس ان ترضع المسئلة ولا الكافر منية الحق في كتاب الاجارات **س** استباحة الارض من كتاب الاجارة  
 وان استاجر لترضع نارضعت بشيء جارية استحق ولو شرط عليها ان ترضع بنفسه خلت  
 المشقة والوجه ان استحق منه وما لم يمسح المفعول عليه من كتاب الاجارة ولو دفع النظر  
 الصبي الى جارية لترضعه فله الاجرة بخلافه اذا ارضعته بلين البقرة او ارضع فينزل في نوع



فأما الظاهر كتاب الاجارة والمخطط القديس في اجارة الظاهر ان لا يجوز كما اذا استأجر بوقت ليس  
لبنها وفي الاحتياط يجوز لقوله تعالى فان ارضنكم ما تمنن اهور من الالة وهذا العقد لا بد على المدين  
بالعنة الزمنية فيدخل الابن تبعاً كما اذا استأجر ورأى اليكسب له فليجبر بغيره في الاجارة بقا ولو ضاع البع  
من يد الظاهر وقع فوات اوسرى فيبقى على البع وانه فلا فائده على الظاهر وطم الظاهر كونهما عليها  
اذا لم يستطع دفع عقد الاجارة على المأجور وما يضر البع في نحو خروج من منزل البع زماناً كثيراً او  
ما يشبهه يمنع عنه ولا يضر لا تمنع عنه ولو حصل بطل الدقيق الى منزله واستأجره لغيره ان اراد ان  
يسع بغيره الاجارة وان كان لا يملك الا اوجها وفي الظاهر بطل الاجارة بغيره ولو بطلها كونهما  
مرة معلومة جاز عند حقيقته استحقاق الظاهر وحدها والها الوسط وعندها يجوز ولو بين  
الكتاب وطولها وعرضها وصفتها وبين كمال العلم وصفته جاز بالاتفاق وتوضع الولد في  
بيتها الا ان يستطاع الرضا في منزله فان ذكر المرفق سنين فوات الولد بعدئذ فلهما في الاجارة  
بحسب ذلك نفس كذا في نوع الاجارة الظاهر كتاب الاجارات ولربح الظاهر بطل الاجارة  
ان فلتت بغير اذنه سواء كانت الاجارة تسعينة او ثلثة اشقت مرة الاجارة وقولها البع في  
لا ياخذ البع في الغبن ان كانت مودعة بالنظر لم يكن لها ان تترك الاجارة الا ان عذر  
وان كانت لا توفى بذلك لها ان تأني والاجنبية والحكم فيه سواء وليس لهم ان يخرجوا في غير عذر  
والعذر ان لا ياخذ البع ثوبها او يبيع لبنها او يبيع اظفرت سارفة او ظهيرة الفجور  
اوسية لحن اوزيرة الدك اواراد واسفرا ولا يخرج معهم والعذر في حبستها ان تحض اولم يرضى  
روجها من محل المودعة فما ان الاجارة تترك والخاص اخذت عا ط المنة ولم يرضى المدين  
بينهما بعضهم قالوا الاجارة تترك في سبب الاجارة بغيره لا في سبب العمل والهرم على سبب الاجارة بغيره  
وبعض المرفق ولا يستطاع دفعه كاستحقاق الاجارة وبعضهم قالوا الاجارة تترك من تقبل العمل في غير  
واحد والاجارة بغيره يتقبل العمل في واحد محيط برأى في الفصل الثامن والعشرين من الاجارة الاجارة  
من المدين بالملك في بطلانها بغيره عمل المادون فيه بالاجماع ولا ينقض في اجارة والاجارة  
ضمن ما جنت بغيره بالاجماع وكذا ما يملك بغيره بطلانها بغيره عمل المادون فيه بالاجماع ولا ينقض في اجارة والاجارة  
ورفره لحن رحمة الله عليه وهو في سواد الملك لا يجوز عنه كسرة وخصه ولا يمكن كسرة  
عالم او غارة عالبة وقيل قول من حقه قول على صبي غنمه وقولها قول من حقه قولها وقيل  
العمى اختار المتأخر والمفتوى بالصحة على النصف جبر علما بالقبول وقيل بغيره بقول الحنفية وقيل  
قوله قول عطى وطا ووس وبما ذكره المأثورين وقول ابراهيم وقوله قول على في بغيره وبغيره  
احت ما لم وعلى رضي الله عنهما وصيانة الماوال الحسن في الفصل الثامن والعشرين من الاجارة  
ليس للمتأجر ان يضر العظام ولا ان يضر الالة المتأجرة للمركوب سارفة في امر الفصل الثامن  
من الاجارات الاجارة لو ضاع ثم عاد لا يبرأ المدين من حقه في قوله الا غيره في قوله الاول وهو قول

وان كان العرف مما لا يصلح الى الطه بوضع الصبي  
فامر الاب لونه ومكره ان يحكمه مسهم

قوله ياء العوض والثلث من الضمير والموضع اذا قلنا في الودعة ثم عاد الى الودعة برع النظم  
 بخلاف اذا جحد الودعة ومنع حيث لا يبرأ الا بالرد الى المالك وفي الابل والاعراف اجمع انه لا يبرع النظم  
 بالعدول الى الوفاق من وديعة فيكون اكثر في سقطة لعل خطة الحنية الى موضع فعمل صاحب السقطة  
 احطه في سقطة لفرى استحق الاجر المستحق بين الضمين لا تفاوت في العمل ذكره الشيخ الامام الكبير  
 ووجه في اوافضل المحاسن والعشرين من كتاب الاجازات استباح دابة بعينها او سقطة بعينها  
 يعمل عليها طعنا فعمل الملاح في سقطة لفرى او على دابة لفرى وبلغه فعمله لانه الاجر تام ولا يضمن تلف  
 وغرق الخطة والتفاوت حرام لا كالحمل من المثل المنقول من العيون من كتاب الاجازات  
**العارية** ولو قلنا على دابتك او ثوبك فان ضاع فانما ضامن فالشرط لفرى فلهن صحت وكما العارية  
 استعاره ذهاب فلهذا صيا فرقت فان كان الضمير مضبوطا على الدابة والضمير ضمائم التمام  
 في النوع الثاني من ممل العارية **نظم** استعار دابة الى موضع كذا فله ان يذهب عليها ويحرق ويغير  
 غيره فلولم يسم موصفا بل هو اخرجها من المصروفية المستعير ان يركب دابة العارية في الرجوع بخلاف  
 المستاجر **فصل** استعار دابة فهد على المصروف وكذا في اعارة الخادم واجارته وكذا المثلج بالخزيرة فهو  
 على المصروف وعن ابن ابي اسفار دابة اوليا حتم وقع على استعمال المصروف خرج بها على المصروف ان استعمالها  
 ضمن وان لم يستعملها ففي الثوب لم يضمن لانه حافظ له خارج المصروف ضمن في الدابة لانه يحميها  
 نصيرضة التلف فيكون اخرجها بقبضه لانه هذا السبق المصروف الثاني بالسبق المصروف وفي  
 استعاره محملا او فسطاطا وهو من المصروف فيه لم يضمن ولو سرق في بيت استعاره للمصروف وعنه  
 لستم ضمن الفرق ان المثلج لفظا يستعمل خارج المصروف عادة فيكون عارضا اذا لسوقها بخلاف السبق  
 والتمه لكن على قيس مسئلة اخرج الثوب بيني والانيمة بالسوقها ايها وعلى قيس مسئلة بيني ان يرضه  
 الثوب في الثوب ايضا كافي اذ اخرج دابة العارية فانه الذي يرضه يجوز ان يفوق بينها وبين مسئلة الثوب  
 لانه طرفيها طرفيه والله تعالى هو الوفاق صما بالضمير المحال في صمات العارية **فصل** في المستاجر  
 او المستعير لو خالف ثم عد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان عليه الفتوى في الثالث وللمستعير  
 استعار دابة الى موضع فلهذا ليس بمجادة ضمن لو عين فلهذا طرف الوفاق سوا لم يضمن  
 ولو ابعده او غير مسدوك او تخوف ضمن **فصل** استعار بالمكان فنزل طريق ذهاب لم يضمن لعدان كان  
 طريقا ليكسككككك الى ذلك المكان ان لم يبين طريقا ولو طريقا لا يكسككككك الى ذلك المكان اذ لم يبين طريقا  
 ضمن اذ مطلق الاذن يفرق الى المتعارف من الحمل **المورد** رجع استعاره الى الطمخنة فادخله الموطر  
 الذي يكون ثم جعل على الباب خبثا كذا خرج الحمار ففرقه الحمار لفرى لانه لم يخط ولم يرضع ضمن  
 لم يرضع المستعير كنه بالعارية ولو استعاره كنه بالارض فمضى ثم جاء صاحب الحمار وطالبه بالرد فلم يجزه ايضا  
 ووجه لانه لم اجزه بالارض فمضى فلهذا بعضهم ان لم يكن ركب فيه وجوده لانه عليه وان كان ركب فيه وجوده  
 ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا يبرأ عن الضمان منه لانه من تفق ضمانا في نفس المستعير



ادام يبيع بطلب **ق** باب الوديع لا يبيع بغيره فبما يدعى براءة نفسه على النكاح لا يكون مكررا للثمن  
ولا يصدق في الجباة على النكاح كما لو دفع الوديع الى الرسول وانكر الرسول دفعه او الفحل  
ايمن بالوكالة او المصون في كل موضع كان الحال ما نذر في يد الفحل قوله في الودع على الميت وكذا البنية  
بنية وان كانا الى النكاح عليه والبنية بنيتها على الابن ولا يكون الفحل يبيع الميت على النكاح في كل موضع  
الا يصدق في كفاه بالمدعى لعل الفحل المستوفى يصل له على ان دفعهم فليس عليه رسول القبط  
فبقيتها ودفعها الى المرسى فذكر ذلك المرسى والفحل قول الرسول مع مبيته لانه موضع المودع اذا مات  
فقال وورثته فورد الوديع في حيوته لم يقبل قوله لولم يصب ما لم يمت فان اقام الورثة البنية  
على اقرار الميت انه قال في حيوته وردت الوديع بقوله المودع اذا مات كذبت الوديع في منزله ولم  
يزم مبيته ما لم يمت فبقوله مع مبيته خلافا لما كان لانه ادين اخبر عما يقبل قوله مع مبيته  
المودع اذا مات وصفت الوديع بين يدي ثم تمت بنيتها فصحت بعض ولو اقر وصفتها بين يدي  
في واري ان كان لا يخط في عصمة الدار كره اليه الفضة وكونها لغيره ايضا والا فلا رجل مستوفى من  
رجل حزين وديها فاعطاه غلط شيئا واخذ الفضة ليدفع في الطلاق يفرغ خمسة مائة الفقرة  
لان ذلك المودع فرض وابتاع الوديع هذا في اوقافها بالوديع التي وراهم الوديع في الجيب لم  
يقع في الجيب وولون انما وقعت في الجيب فبقيتها على الفحل الاول من الوديع الملقها منه  
في عيال المودع ضمن الميراث صغيرا وكبيرا او قتل المودع في استعمال الوديع من الفحل الثالث والبنية  
من الفحل المودع دفع الوديع الى من في عياله كولد والديه وامه وابنه من هذه اومن هرة  
لا يباع ولا يبيع المودع بالودع اليه من الفحل المورور ولو نام ووضع الوديع تحت راسه وجنبه سكر او كذا  
لو وضعت بين يديه الصحيح فالوا لا يباع في الفحل الثاني لو نام فاعدا ما لو نام فبقيتها في الجيب في  
السوق **ع** يباع فاعدا لا واصفا مبيته على الارض وفي الفحل المورور بالوديع تحت جنبه بقوله  
فمنه لا يصدق الميراث ولو جعل الميراث تحت جنبه بغيره مطلق فصور فاما المودع من الفحل المورور كذا بين  
ادعى ايضا لانه انما يصدق قوله كما لو دفع الوديع الى الدار والوكيل وانظر اذا ادعى الفحل الموقوف  
عليه وسواء كان في حيوة مستحقا او بعد موته الا في الوكيل يقبض اليه اذا ادعى بعد موته المورور بقوله  
ودفعه لم يرد في حيوة لم يقبل الا بنية بخلاف الوكيل يقبض اليه في الوقوف في الاول الجنية القول للمدين الجيب  
الا اذا كره الفحل فلا يقبل قوله في النكاح في نفقة زانية فقلت انظر وكذا التمس بمباه من كتاب  
الامانة وفي الجباة الاخر ولو اخذ الوديع جهنم والمودع يراه فسكت قالوا انهم الصغار ضمن  
ان امكده دفعا ما لو لم يمكنه منه فخره ودعا ربه لم يفرغ ضامات الجبال فان الوديع  
ولو قال وورثته عندا مبيته ثم رد على فمكنت غندي وكذا المودع ضمن الا ان يرضى اذا روج  
الفحل عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بنية وكذا لو قال بعثت بها اليك مع اجنبية والمودع ينكر  
ذلك وكذا لو دفعها الى رسول المودع وانكر المودع الرسل ضمنه وصدق المالك ولم يرجع المودع

المودع على رسول المودع انه رسول ولم يفرغ الرسل الا ان يكون المدفع فاما يرجع فصور فاما مبيته  
المودع من المالك المالك قال ربه المودع من اخبرك بعبادة كذا ما دفع اليه فاجزه رجل فكيف العلة  
لم يصدق ولم يدفع اليه بغيره اذ يتصور ان ياتي بغيره رسول بكنة العلة فصور طلب الوديع ورد به  
الفحل المورور في الفحل المورور رجل اودع رجلا ربيها المالك الجيبين ثم جاءه سرور ودعا على ان كان فيه قد  
قد مبيته فقال المودع قبضت منك الرهن ولا ادري في قبضتها على المودع ولا يبيع على الفحل لانه لا يدري  
عليه صفا وكذا اذا اودع عند رجل ربه في كمين لم يزل على المودع ثم ادعى انما كانت اكرهه وكفى  
وقال المودع قد قبضت الكمين ولا ادري كم كان فيه فلا يصدق عليه ولا يبيع ويشتري ان يخلف فان محمد بن  
يقول الفحل قول الفحل المودع في المقدار مع مبيته من الموطأ في الولاية على المودع في الجيب اذا طلب  
الكس الوديع فقال لطلبها غدا في وجهها غدا فقال المودع ضمت الوديع في المودع متى ضمت قبل اقرار  
او بعد اقرارك فان قال فبقوله اقرى لزمه انما لقنا قضى لان قوله لطلبها غدا او امرته انما ضاعت فاذا  
فانضمت لطلبها متى وان قال ضاعت بعد اقراره لا يفرغ لانه لا يصدق المالك فاما اذا قال في  
الكس فادفع الوديع اليه في راحة اليه وطلب الوديع فقال غدا فلما دعا اليه غدا لم يمسك فبقيت  
خلافه في الرابع في الوديع قال ربه ارفعها الى فلان فقال المودع دفعها اليه وقال دفعا لرجل لم  
يدفعها اليه وقال ربه لم تدفعها اليه قال قول المودع في حق براءة نفسه لا في الجباة. الفحل على المودع  
اليه وربه لو امر المودع بغير الوديع الى دين ربه فقال المودع صرفت وانكر ربه صدق المودع في  
برائة نفسه لا على ربه الدين حتى تبقى دينه على ربه كالك فصور لطلب الوديع ورد به المورور  
والبنية. تختم بخاتم الوديع في مخرج الفحل المورور لا يفرغ وبه يفرغ من الفحل المورور لا يفرغ بانه  
الميراثين وتفرغ المارة مطلقا لانه يستحق منها في استعمال الوديع واستعمالها طلب الفحل المورور  
الى رجل الفحل المورور وقال ادفعها الي فلان يارى ثم مات المورور ففرغ المودع المالك الى رجل لم يدفعها اليه  
فلان يارى فاذ في الطلاق فلا يصدق على المودع لانه في الميت ولو كان الدافع جيب المودع لا وكيل الا ان  
يكون الاخر في عياله فلا يصدق عليه فاصحح فيما يصدق من كتاب الوديع اودع رجلا ما لا او قال ان  
مست فادفع اليه فادفع اليه ولم وارثه غيره ضمنه نصيبه ولا يكون هذا وصيا ولو قال فادفع الي فلان  
غير وارثه ضمنه ان دفع اليه في اواخر الفحل المورور لا يفرغ من الفحل المورور وفي الزخرفة فيها المودع المورور  
ال وارث ربه وفي الزخرفة ومن ضمن المورور لا يفرغ من مودع النصيب لانه اذا رده على الفحل لم يفرغ لانه على  
اخر منه ضامات للفحل المالك في باب دفعها الى الفحل فان الوديع **ق** وضع الوديع مع ثيابه  
على سطح النهر واغسل ولبس ثيابه ونسي الوديع فخره وكذا لو رست جيب الفحل فبما يفرغ المودع  
ولا لا من المالك والبنية المورور ولو ادعى الوديع فاكتر فاما المورور بنيتها على المورور ثم ادعى المورور  
عليه المالك والاراد ان ماله الجواب وان كان ليس له على ثيابه لم يسمع هذا الدافع لانه المورور  
ولو قال اودعته صلا لا يسمع لعدم الامانة في الفحل المورور في المارة **ص** في المارة بين ففرغ



[illegible][illegible]















[illegible]

المدت فذهبنا الى ان النظم سمى والنظم لغوي النظم فانما في النظم في الادب ما كان خفيا لا روي وصار  
النظم على جواب الكتاب في حجب النظم فحكمة وهي حكمة وما كان الرعي لا يلهو فحكمة يستكان القول قول  
الراعي فاصح في الفصل الثاني والاربع من كتاب الاطراف ولوسون زين غيرة وفيه من جليل ما صايبه  
فذا بـ خفيا فيه وذكر من الامور الحسية انه لا يمكن من ما انتم في الفصل الاول من كتابها انما كان  
ولو قطع جمل فذهبنا الى حكمة او فتح زين انما او شق في اقية فنه في قولهم وكذا لو كان ما فيه جليل فذا  
وسال بعد ما سأل كان صايبا في كتابه بل لفظه اذا ما كان لغيره اسكن هذا الطريق فانه انما  
فمنه في الفصل الثاني في غير ذلك فان كان حقا واضحا ما كان ما كان من داف المسئلة بما لها في غير ذلك  
في حجب زين المسئلة انما بالفرق ما بينت في الجمع المعروف على انما راد من ذلك في غير عقد معاينة  
وضعه في المعروف صفة المسئلة رضا وكذا اذا كان كل هذا الطعام فانه طيبا انما هو مسموم فهو على  
ملأ آذانه وكذا في الراعي في اواخره في الفصل الثاني في التبع في الفصل الثالث في التبع  
وفي الدور في فصل الثاني من على اخره من كتاب الحجة في داف الحجة في الفصل الثاني من كتاب الحجة  
فذا وثنى سبب في ذكرى راخذ واسب حوزا خفا في ذكرى حجب اسلم برهان الدين في غير  
وان كانت الزيادة في حجب في انما المعروف لودل سار في غير ذلك انما لفظه حقا في المعروف فاعتبرنا بمسئلة  
السئلة في غير صايبات النظم في الفصل الثاني من كتاب الحجة في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
مواها من غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
رضان ما في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
بنصف متاعه فاما ما كان في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
على ان حجة في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
الملاح من كتاب الحجة وفي الفناوي العداية ولو قال من في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
بلد من في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
ما في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
الموخر عند اختلاف الجنب في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
لا كما كانت وكذا كل حجب او موزون مسرف على الملك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
اخذت في الوقت ما في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
كما في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
عليه ولم يجد ما في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
استحقاق منه عادة وما رتبته في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
فذا في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
سبب في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك











وعند ما يبيع والقيس أبو الليث كان لا يفرق قولهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله في أدب القضاة المقتضى مخبره في  
المسألة أنشأ وأفرق قولهما في حقه وأنت أفق قولهما قال رحمه الله في معنى أن الراي القضي  
حاصل في الفصل الثاني من الكوكبة والوكيلة بالخصومة بغير رخص الخصم لا يلزم وقال لا يلزم ثم اختلف  
المستخرج على قوله بعضهم قالوا رضا الخصم ليس بسبب لينة الوكيل بل هو شرط لازمه وهو العدم  
الا ان يكون الموكل رخصا او على سيرة سفر فحينئذ يلزم والمخرج بمنزلة المرفق وهو المختار والقيس  
أبو الليث رحمه الله اختار قوله للفتوى **ط** والشرف والوضوح ذلك سواء **ك** وبعض من يخاف  
المدعى فيقول ان حسن القضي من الموكل القصد الى الاضرار بخصمه في التوكيد لا يقيد منه التوكيد  
الارضاء وخصمه حراما لمقتضى الكوكبة بالخصومة الموكل مهورى ولا يفرق مسلم وجا التوكيد مهورى  
نصارى لم يقيد لان هذه الشهادة النظرية قامت بالكافة على السلم مقصودا فان كان الغرض نظريا  
تقبل لانها قامت على النظر فان احضر بعد ذلك عوجا ماسا اخذ بتلك الكوكبة لان شهادة  
النظرية قامت على النظر في مقصودا وعلى الغرض المسلم بتلك الكوكبة من الخطأ للشرعي والشرعي  
على الكوكبة من كتاب السلم ادعى على غائب دينا بخصومة جارية بغيره ويكره ان يثبت بخصومة  
فاو المدعى عليه بالكوكبة لم يصح حمله من المدعى بالدين على الغائب لم يقيد بزيادة في البيع  
من كتاب الفتوى قالوا حنيفة الوكيل بغير رخص الخصم لا يجوز قبل معناه لا يجوز قبل الكوكبة  
وعند ما يجبر وهو المختار والشرف وغيره سواء عتبه في او لا في كتاب القضاة ويجوز للمدعى المودة  
ان توكيل في أي شيء لم تخلف الاجال بمركانت او نيبا كذا ذكره ابو بكر الرازي وقالوا في البيع ان المدعى  
بخواه راده طاهر المذهب من ان حنيفة انها على التسليم ايضا وعاقبة المباح اخذوا بما ذكره ابو بكر  
الرازي وعليه الفتوى فاصح في التوكيد بالخصومة الكوكبة رجلا دفع ميثا الى دلال السبيعية في سلم  
وغاب الدال والرجل الآخر ادعى عن المشرى واقرانه دفعه لفلان لبيعية في سلم وغاب الدال  
وجاء الآخر ولكنه انكر البيع بل يملك الدعوى عليه ان صدقة ان المأمور دفعه اليه لا يملك الدعوى عليه  
لصدق وثمما عدله وصل اليه من جهة الغائب وان قام ذواليد البنية انه استأجره من قبله بدين  
دعوى المدعى موجب الاحكام تقسم بين فطوبى في بيعه من يكون خصما ومن لا يكون وكذا في الثالث  
من الفصلين التوكيد والوصي اذا رد الكوكبة او الوصية لا يحجج من الكوكبة او الوصية الابن الموكل او الوصى  
وحضرة الموكل او الوصى ليست بسبب لينة الوكيل او الوصى بغير شرط علم الموكل او الوصى  
في الفصل الاول من الكوكبة **في الكوكبة بالبيع** اذا وكل رجلا بان يزوج فلانة باله فزوجها  
اباه بالقيس ان اجاز الزوج النكاح جاز وان رد بطوان لم يعد الزوج بذلك حملا دخل بها  
فانما ربا ان اجازها عليه المسمى لا غير وان رد بطوان النكاح فيجب مهر المثل ان كان اقل من  
المسمى والابح المسمى وان لم يرض الزوج بالزيادة فعلى التوكيد ان اغرم الزيادة وان كان المسمى  
لم يكن ذلك صحيحا في صدق الكوكبة بالبيع كمن سألها احدوة وكلت رجلا ليرزقها

باربعة درهم فزوجها التوكيد فقامت مع الزوج سنة ثم رجع الزوج ان التوكيد ووجهه بدينار  
وصدقه التوكيد ذلك فان كان الزوج مقررا ان المدة لم توكله بدينار كانت المدة بائنا ر  
ان كانت اجازت النكاح بدينار وليس لها فيه ذلك وان كانت ردت النكاح ووجهه بدينار  
بالا ما بلغ بخلافه فقامت لان فم المدة رخصت بالمسمى اذا بطل النكاح وجوب العقد بالدخول لا بالزاد  
على رخصت فاما مهر المدة ما رخصت بالمسمى العقد فله مهر المثل بالمال والبيع وليس لها العقد  
لان العقد لم يوجب النكاح واما وجبت بالدخول فمبني على ما يجيب فيها النفقة وان كان الزوج  
يدعى التوكيد بدينار وهو يشكر كذا كان القول في المسمى الجاهل وهذا الوجه ما فيه من ان يستند  
على امره ويجوز ان يولد العقد اذا خالف امره وكذا الاول اذا كانت باله بغيره والتوكيد لا يحل  
المزبور باله وكلت رجلا بزوجها فلانة بالدينار درهم فزوجها التوكيد بدينار فلانة اخبرت  
بذلك قالت لا يجنب هذا لاجل نكاح المهر فله ان يكون كمنه الا ما تريد من فقلت رخصت قال  
القيس ابو جعفر يحوز النكاح لان قوله لا يجنب ليس به النكاح فاذا رخصت بعد ذلك فقد حلت  
اجازته عقد ما موقوف فصححت الاجازة للمزبور عموما وادارته بما له باذنها والعاقبة لها والنفقة  
رين عليها لان النكاح قد وقع امره بذلك فينقضي العقد بان يكون كانه هي التي عتبه فيقضي على  
ملكها وهو غير متقطع في الانفاق ويرجع عليها العقد امره كالمأموقة في الدين ولو عجزت بالنفقة  
غير اذن المدة كانت العاقبة له لان الالة التي بني بها ملكه فلا يحجج من ملكه بدينار غير رخصه  
فثبت على ملكه ويكون عايبا لوصفه وش غلا ملكه بغيره بملكه فيوزع بالتفريق الطلقت زوجته  
ذلك واذا عزمها لغيره اذن كالبنا لها وهو متقطع في البناء ولا يكون الرجوع عليها لانه لا ولاية  
له في كسب ذلك عليها وقد ملكته هي برضا فكانت مبررة على ما عتبه في كسبها عموما وادارته في  
وتركها وابنا فلانة بالدينار فلانة لها والنفقة دين عليها فتقوم حصنة الابن ولو عجزت بالنفقة  
فالعاقبة ميراث عنه وتنفقة بغيره النكاح وبغيره كونه لها ولو عجزت بالدينار فلانة لها  
ولا يملك عليها من النفقة فانه مبرر وعمل هذا التقدير عارضة كرم او نية وسر لا ملاكها فتصور في احكام  
العاقبة في ملكها من الفصل الرابع والستين **في الكوكبة بالبيع والقيس والبيع وغيره وان**  
تقدم رجل الى القضي فادعى ان فلان بكذا وكله بقبض دينه الذي على فلانة هذا واحضر الى القضي مع  
فلهذا على ثلثة اوجه اما ان اولي المزم بالدين والوكالة جميعا او اولي بالدين ومجد الكوكبة او اولي  
ومجد الدين اما اذا اقر بالدين والوكالة جميعا فالتضي ياره يدفع الدين الى الوكيل لان اقراره  
على نفسه جاز فان ابى ان يدفع فالتضي يحججه على الرفع فوق بين هذا وبين الوكيل فقبض  
الدين اذا جاء وقال التوكيد فلان وكلت بقبض الدين منك وصدقه المدعى عليه في الوصية  
والوكالة ثم ان ان يدفع ذلك اليه فانه لا يحججه على الرفع والفرق ان في الوصية او بغيره  
حق القبض في كونه لغيره لان الوصية ملك الموصى فلا يحججه على الرفع اما في الدين











لو ادبر له الايمان تنفع صحة الدعوى تنفع صحة كونهها والمدة والقبض على الموكلة لا كيد  
لا يكون خفي في ذلك ما رواه تالك المظن اريد بان الطالب قبل ان يقع الحق الى الكيد وانما  
واستحلفه وكذا الكيد باخذ السقعة اذا بنيت السقعة فادع المشتري الى الكيد سلم السقعة قبل لا يبرز  
لك على الكيد وسلم الدار الى الكيد ثم اتبع الموكلة وحلفه فقايل بين ما بين المسكنين وبين المشتري اذا  
اذا اوكله وكذا به المشتري ليسب دعي فادع البائع ان المشتري قد رض بالخيب فان الكيد لا يملك  
الرد بل يتوقف على ان يحضر المشتري وقد ذكرنا الفرق في كتاب البيع فمرجع الجميع الى الصغير  
من خمسة عشر ارباب القهي في باب بابت الوكالة رجل اوكله وكذا لا يقضي له ما في النكاح ان  
الما قد استوفاه فان يدفع المالك وينبع رب المالك فيستحلفه جميعا بينهما فان كان كل واحد منهما  
مادعي البائع فليحضر المشتري لم يرد عليه حشر يحضر المشتري لان التذكار يمكنه لو وقع الخطأ بمس  
داوما قبضه الكيد وهو غير ممكن ههنا لان القهي لو فتح البيع ثم ظهر الخطأ في القبض بالقبض كان  
القبض باضا عند جرحه حشر ان حشر محرجان يكونا سوار لان التذكار يمكن في هذا الحال  
الدين فاما عند ابرار المشتري لو كان حاضرا استحلف باية وضعت ادع البائع وقد اورد  
نظر المالك في المشتري عابا وقد ادع البائع ارضا ولم يدع فيجوز ان يرد عند لا يملك  
التذكار كما في كراهه والراجح عنده انه يعتبر في النظر فلا يرد حشر يحضر المشتري وفيما قل  
في مسئلة الدين التي تقدمت ان لو خسر النظر ايضا والله اعلم بحشر شرح ابي مع الصغير  
لما الدين السهم فيسبوا الحق في كتاب البيع ومن خيرا البائع والسكسة وكذا  
من المالك فان اذ جرت بجر المانع اليهم ليس ببيع بل ببيع البائع والسكسة على البائع  
فان التيمم بجر المانع الى المشتري ويستر منه ولهذا لا يبيع له والسكسة على البائع  
كروية على المشتري راد على نوع المستضع من الوكالة الكيد بالسكسة والشر اذا اضف  
العقد الى الموكلة لا يرجع حقوق العقد الى الكيد كما ذكره شرف الدين المؤدوي رحمه الله  
وذكرنا وكذا لا يجمع الاخرى بالاولى فقام الصفار رجل ام حلالا المشتري له عند ذلك بالف درهم ففارق  
البيع لعت بعد هذا فلا الموكلة لا تقدم فها الكيد فليست له الكيد في الموطاة او الكيد  
عن نفسه كمن يملك الموكلة او كيدونه وهو قبض على الموكلة فصار في لف الفصل العاشر والاول  
البيع والغير من الكيد ليس لا يملك بغيره ما كان في كيد الوكيل او لا يجره على التفتش  
لان مبيع بخلافه لا يملك البيع لانهم يملكون بالهجرة وقال الكيد احد الموكلة على المشتري  
وهو القبض على الكيد ولو قبضه الموكلة في الا انصرف فلا يجوز قبضه الكيد لا القبض فيه بمنزلة الكيد  
والقبول بل لا يملك في الرابع من الوكالة الكيد ليس به كيد على المشتري لانه  
مستبرع وكذا لا يقبض بنفسه اهل الموطاة على المشتري اركب بالقبض وانما يحضر الى الكيد  
لان حق القبض للعائد والمصل ليس به قد فلا يملك القبض الا بامره في القبض فاعلم في كتاب

في كتاب الوكالة قال الكيد ليس اذ ابيع الدين ثم اهل الموطاة لمن على المشتري به كيد فيه من القبض  
بنفسه اذ ابيع ثم لان الموطاة كيد على كيد لا يقبض فيملكه على قال وان المشتري وقع الحق الى الموكلة يرى لا  
اوصل الحق الى كيد فخلع على كيد الكيد ووقع عنه المونة والكلفة فاعلم في الوكالة موكلا وكيد  
او اشر او اشترا او ادع قبل قبضه الموكلة في الموطاة وقيل لا وقيل لو ابيع الكيد فمات فحق قبض  
الدين لو رزقه او وصيه وقيل لو كلف **ع** شرا وكيد فمات فموكلا رده بحسب **د** فحق الرد لو اراد  
او وصيه ولو لم يكن فموكلا على رواية **ت** وفي رواية لوي القهي ينصب وصيه في الفصل الاول  
القبض من بعد فند السوقي في سوق لا يجوز ولو قال لا يبعه الا في السوق فمات في سوق لا يجوز  
رازي في الفصل الرابع من الوكالة اعطى القهي بدينه وادفع الى الدين وكذا الصك  
فدفع ولم يضره لانها ولو قال لا يبعه المالك حتى يخذ الصك فوقع قبل ان يضره في حشر الموكلة  
فان حشره في مصادق الوالي او قال لا يبعه ذلك فخلع ذلك قبل ان يرجع فيها بلا شرط الرجوع وقيل  
في الكيد يرجع بلا شرط لان المصادق والامام الرضوي على انه يرجع فيها بلا شرط الرجوع وهو الصحيح  
رازي في نوع في المامور ببيع المالك الفصل الثاني من كتاب الوكالة والقبض في الفصل الثاني من  
يكون حشره في كتاب ارباب القهي من البراري ايضا **ق** **ح** وكذا كالة عامة على ان يقدم بامره ويغفر  
عنه ابد حشره الموكلة ولم يبين شيئا لانه في بلا طلق لم مات الموكلة وطالبه لورثة بينه وبينه  
ومصره فان كان عدلا يصرف فيما تاركان ابقوه حلفوه وليس عليه بين حشره الا ان **ع** ان  
اراد الرجوع عن القهي فاعل قوله وان اراد الرجوع فلا بد من البينة فمات فيما يتعلق بالموكلة والاولى  
من كتاب الوكالة اذ غيره بان ينفق عليه ويقضي دينه ففصل يرجع بلا شرط الرجوع بل لا يرد  
في نوع في المامور ببيع المالك من كتاب الوكالة واذا وقع الا ان لا يقبض دينه فقبض  
الموكلة بنفسه ثم قبضه الكيد فان الكيد لم يعلم فلا يملك عليه ويرجع الموكلة على طالب  
بما قبض من الكيد وان كان قد علم بان الموكلة قد قبضه بنفسه فهو ضاحك لان الموكلة لما قبضه بنفسه  
فقد غرر الكيد لان غرر الكيد لا يبيع الا بوعده به فاذا علم بغير الموكلة فوقع الموكلة فصار مفعولا  
في النوع في نفسه القهي واذا لم يعلم ثم يوجد منه القهي فلا يملك عليه وليس هناك كيد برفع الكوة  
اذا ادعى الموكلة بنفسه ثم ادعى انه قبضه الكيد علم باء الموكلة ولم يعلم عند حشره رحمه الله ببيع في الفصل  
الكيد لم ينفقوا احدهما بالقبض من كتاب الوكالة ولو كلف بالبيع ونهى عن البيع الا بشهود  
او لا يحضر فلا يملك البيع بخير حشر السهود وبغير حضور فلا يملك القهي في الوكالة ببيع **ق**  
وكلم ببيع منه فقايلكم ابيع فقال انت اعلم برك وبثمة فقايلهم حشر الموكلة او ببيع في نفسه  
في الوكالة ليس من الوكالة من مبيع منته القهي في سلب بيع الكيد ما غرو بان القهي على قايما  
ان لا يجوز الا ان يبيع من الموكلة في فصل التوكيد ليس من و كاله حشر القهي في الكيد ببيع الدين  
بالدراهم اذ ابيع بما لا يتعاقب فيه النش لا يجوز عندهم وكان يبيع عندهم بالدين وقيمة الكوك















هذا عهد او اذ يشهد قبل وان لم يبيها في حصة ولا صفة ولا نكاحا فكذا كان محلا فانما سمعنا الكفيل انه فضل  
رجل يوفاه او لا يوفاه بوجهه وقولنا كما سمعنا ونكاحا ثم الاحكام من جهة الكفيل فهو اخص بيانه  
من المحيط للخصيص وما كان كماله بالمسماحى بالكفالة ولو كفى على ذلك فقامت البيعة عليه باف  
ضمنها الكفيل لانه تبين انه فضل بغيره على الكفيل ان لم يتم البيعة فالقول في الكفيل مع كمينه في  
مقدار بقوله او القول قوله ولو لم يدر لانه ما كان له بالثمة فيصدق بالقول المذموم كما اذا اقر على نفسه  
بالجحور او باليهام فلا يمتنع منكر الزنا او القول في المنكر مع كمينه في الشئ ولو اقر المكفول عنه بالكره  
اقوله لم يصدق على الكفيل ان اقراره ان حجة في نفسه في حق غيره لانه مؤثر في نفسه مع في حق غيره  
ولا يطرده صدق المدعى الكبر سماعه في نفسه لبيان شرط الكفالة لم يبيها بالكفالة **من** قضاه  
قبل اجله برئ وليس للطالب ان ياتي بالقول **فح** ولورده بالزيادة غاها وموجلا ولو اشترى منه امر  
المديون شيئا بالدين المبرور ثم رده يجب بقضاه عادلا ولا نقلا لا لا يوجد ولو كان بهذا الدين  
كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين **مس** ولو باي شئ كان كتاب المذموم الطالب اذا  
وجب الدين بالمديون وبه كفى فرد الكفيل يعود الدين فزمنة الكفيل وتبقى برادة الكفيل **فح**  
في او اخر فصل في كمينه كمينه بالعاق ولو وجب الطالب المالك المطلوب او اراده منه فاق  
قبل الرد فهو برئ وان لم يمت ورد الهبة فزوجه صحيح والمالك على المطلوب وعلى الكفيل على حاله  
وان رد الابرار لا يبرأ الكفيل ويلزمه الكفيل لا ذكر له مسئلة في شئ من الكتب واختلف في شئ  
منهم في ما لا يبرأ الكفيل على سوى بين الهبة وبين الابرار ومنهم من قال في الكفيل ما راجع في  
العامة من الكفالة رجل في حصة اسهده والى فضمنت لهذا الرجل بالالف الف لانه قد علم ان  
المديون اقام البيعة انه كاف قضا قبل ان يضمن الكفيل فملت بيعة وبر المطلوب على دين الطالب  
ولا يبرأ الكفيل عنه من الطالب لان قول الكفيل ذلك كان اقرارا منه بالبرئ الكفالة فلا يبرأ  
الكفيل ولو اقام المديون بيعة على الغضا بعد الكفالة بر المديون والكفيل جميعا فاضى **فصل**  
في الكفالة بالمال رجل قال في بايع فلا يباع فلان على ان ما اصابك من خسران فهو على او ما ربح رجل  
ان يملك عبدا فضا فاضن بايع هذه الكفالة **فح** في المثل المبرور اشترى اغنا ما ربحه رجل  
وتلفها وظهر فلان فقال بايع الغنم ربح او خسر اغنا مكنت هذا الرجل يعني الذي ظهر فلان  
فانه ايمن فبايع وسلم ثم ان البايع الا ولاخذ الغنم مزيد المفسر بحيث يضمن اغنا ما تلفت  
اجبة العلماء عن البايع الثاني لا يملك ان يضمن البايع الا ولا لان الغنم لم يقع في ضمن عبده  
المعاوضة في الغنم **مس** عشرة من دعوى الزانية كفل بنفسه الى مدعى سباعه والطالبة  
بعد ذلك في الظاهر وليس معناه انه ليس بكفيل للمالك الا انه لو سلم المكفولة للمالك بحجر  
الطالب على قبوله ولو لم يبره كفتل للمالك بحجر وذكر المدعى بايجيل للطلب وعن ابن  
ابن يطل للمالك او يبرأ اذا حضر الرجل ومسئلة الظالم لا يبرأ منه الزانية فانه لو اقرت

استطاع ان يعرف ايام تطلق بدمى العشرة **ف** قول الله ان كسبه بوفاء النسي ولو قال كسبت بنفسي  
من هنا اشبه الى شبه سبيل بعضي الشهد بلا حلا ولو ان كان على ان يرى بول الشهد فانه يفرق من فلان را  
روزي بصيرة كفيلا بعد العشرة **ع** كفل بنفسي الشهد انه يرى بول الشهد فهو كماله والوكيد الى عشرة  
ايام بل ينسي بعضها الاصح انه لا ينسي وان درس العشر من العشر ولو اراد ان يفرق بنفسي ولا يصير  
كفيلا بل يحمله على طرار رواية ان يقول كسبت بنفسي الشهد عن ان اراد بيت فلا يصير كفيلا اصلا **ل**  
في الظاهر اذ فيه يصير كفيلا بوجع فلا شرط ان يرا بوجع بطل اصلا **و** الفصل السادس في القصور  
واذا كفل عن ان لا مال او نفق الى شهد فانه يابط له بعد مضر الشهد كما لو قال كسبت طلاق الى السيد او  
الى الستة لم يقع الطلاق الا بعد اهل كذا بنا وقال بعضهم يصير كفيلا لان مجمل الى شهد والاول  
اصح ولو اوجب في القصور فيما يصير ثوبت الكفالة رجل قال لا كسبت كسبت بنفسي فلا فان عا  
عنتك فانه ضامن لما عليه فغاب المكفول به الى الكوفة ولم يطلبه المكفول به ثم دفعه الكفيل اليه بعد  
من الكوفة فالكفيل ضامن لما كان عليه الكفالة بالغيبة ولو قال كسبت كسبت بنفسي فلا فان غاب  
ولم اوافك فانه ضامن لما عليه فغاب قبل ان يوافي له المالك وهو بمنزلة ما لو كان عا قبل ان  
يوافيك ولو قال فان غاب فلم اوافك به فانه ضامن لما عليه فهذا على ان يوافيه بعد الغيبة  
ناصية له واضرب رثا لم المكفول به من كتاب الكفالة صحيح قال غيره ما اتركه بفلان فهو  
على ثم مات الكفيل ثم اقر فلان بنفسه لزم المال القوي بفرز كذا الكفيل طهر به قبل كتاب الصلح  
ولو ان رجلا قال ان ابني عبدك فانه ضامن فهو مال وكوك لو ادعى على انك انك عبدك وزعم  
المدعى عليه انه صحر فكل بنفسي فاقام المدعى بالبينة انه عبدك فاقام المدعى عليه فكل بنفسي  
فانما حاسه واذا وقع الفصل اكر العشر من كذا الكفالة **ك** **الحالة** وكذا من جازت  
الكفالة به جازت الكفالة مؤبد زاده **و** الحالة فعلا عن البرز وفي الكفالة باع عبدك اخذ اخذ  
البائع غرمه بالثمن على المشتري بالثمن ثم استحق العبد اظهر حرا وقد فرغوا الامر الى القاضي فانه يطهر  
الحالة اما اذا رد عليه عيب بقضاه او بغيره قضت لم تبطل الكفالة وكذا اذا اهلك المبيع قبل التسليم  
خلاله **ل** **الحالة** ولو احوال البائع رجلا على المشتري بالثمن وادى المشتري الثمن الى المحتال لم يتم  
استحقاق الارض بل المشتري فالمشتري على بوجع بالثمن ذكر في مجموع النوار عن شيخ الاسلام  
السفوي ان المشتري يرجع على البائع قبل له فان لم يظفر المشتري بالبائع لم يرجع على  
المحتال قال لا في الجماع ان المشتري يبيها راضا يرجع على القابض وان شذرجع  
على امر مؤبد زاده **م** **الحالة** **م** **الحالة** فعلا عن يوسف الناصري  
شخصه في سعة لشخص واحد اهل ثمنها فقصه ثم استحق قبل بوجع المشتري على القابض  
ام على الجبل اجماعا اذا ظهر الى المبيع مستحق والاصح حتى يرجع المشتري بالثمن على القابض لا على الجبل  
فان الهدية ختمت المشيخ فان كماله فعلا الدرس ام نقل المطالبة فعند بعضهم نقل الدرس



و عند بعضهم نقل المطالبة بهذا ذكره بعض مشرعي الجاهل في نسخة الامام خواجه **الاشرف**  
بين برين ومحمد فخر بن نقل البرين وعند محمد بن نقل المطالبة ونسخة الاختلاف فيها اذا ابرأ المالك  
له المجلد عن البرين بعد الحوالة عند برين لا يصح لانه انقل البرين منه الى المجلد عليه وعند محمد  
يصح وفي التجريد اذا احوال وقيل يرى المجلد عند التمسك وكذا الكوفل على ان الكيس يرى خلاصه  
في الحوالة وان مات المجلد عليه بلا تركه ولكن كان له كغيره المالك ثم ابرأ صاحب المال  
الكفيل عنه رجع على الكيس المجلد ل اخذ الكفيل المجلد عليه بالمالك ثم مات المجلد عليه  
مغف لا يعود البرين الى ذمة المجلد سواء كفل بامره او بغيره والكفيل له حاله او مؤجله  
او كفل طام اهل الكفول له بزيارته والحوالة **المضاربة** لا يجوز للمضارب ان يبيع  
في حاله على الف درهم بامره صاحب البرين ان يعمل بها مضاربة لا يجوز المضاربة حاله  
او او كسب المضاربة المضارب اذا مات ولم يبين امره المالك المضارب له ذمة تركته ولا قبل  
قول ورثته انه رد المالك الى صاحبه الا يشهد انه رد المالك او يشهدان المضارب فاك  
قبل موته رد المالك والرجوع الى المالك **تاريخه** لو كلف المضارب فمضربه قد رخصت  
العاقبة وقد وصل الى خضاع المالك وكذا رتب المالك فوات فرب المالك ان يكلفه ذمة على علم  
بضمان المالك لانه اولى ذمته على مورثه بسبب الجحود وكذا لو ادرت فله استحقاق على العلم  
لانه استخلف على نقل النية بعد العاقبة في التاسع من المضاربة اذا اراد رب المالك  
ان يكون مال المضاربة ديناً على المضارب يحصل منقصة المالك بوجه فلو اقرض المالك  
من المضارب ولم يلم اليه ثم اخذ منه مضاربة ثم يبيع المضارب بعد ذلك فيجعل المضاربة  
ما يصح ان يفضل فيها كجزء المضارب على المضارب من كتاب المضاربة المضارب اذا  
اقرض مضارب ربح الف درهم مات من غير ان يرضى عليه لانه لم يقرض المالك اليه ولو لم  
انه ربح الف درهم وصل اليه ثم مات يورثه ذمة تركته لانه مات مجهولاً لا اتم الف درهم  
العامة في كتاب المضاربة في احكام مرض المضارب لو اقرض مضارب او دعت مال  
المضاربة فلان ثم مات فله ذمة عليه ولا على ورثته ولو اقرضه قبل ان يقول سباً ولا يعلم  
المضارب دفعة لانه لا يقول لا يصدق عليه وان دفعه الى فلان بامر ان او لا يقرضه  
ثم مات المضارب ثم قال مجهولاً لا يصدق عليه في ذمة المالك على المودع ولو اقرضه المضارب  
حي فقال رد ذمته عليه في حياته فاقول له ولاها عليه ذمة المالك **زيادة الفصل**  
من الودعة **ح** دفع الف درهم على انهما سرقا جائز والرجوع بينهما لانه لا يقرض  
المال ذمة في الغنم وقد جعل رب المالك المضارب سباً وبالغنية الرجوع **تاريخه** في الرابع  
من المضاربة **ح** رد المضارب المالك على جميعه واره بالتصرف على المضاربة فعمله  
يكون على المضاربة لان رب المال معين المضارب لانه يعمل باذن المضارب

المضارب وعمل المدين مما ينقله المستدين كما لو سلف المضارب بايجبه صار عمله منقولاً اليه  
فكذا هذا ورب المال يصح ان يكون معيناً للمضارب في العمل **تاريخه** والمحل المودع ولو نوى رب المال  
على اشرائه والسع ينظر ان كان رأس المالك فاق في يد المضارب تنفس المضاربة حتى لو سرق ما به بعد صا  
عاصبا اما لو سرقوا لم يعمل بهيه ولان يتصرف في العود بآباً وخطه صار المالك وراهم او  
دنايرهم ينظر ان كان رأس المالك وراهم وخلص مال المضاربة وراهم تنفس العقد والمضاربة  
واما ان كان دنايرهم فخلص من العود وراهم فله ان يشترى بمثل العود من جنس رأس المالك  
وليست ان يشترى غيره **حوالة الاصله** او او المضاربة **ح** اعطاه دناير مضاربة ثم اراد  
القصة له ان يتوفى دنايره وان يأخذ من المالك بقيتها اليوم تسعة لايوم النفع قدس والمضاربة  
وفي الثانية وتجر المضاربة بالدارهم النهرية والزيوف ولا يجوز بالاستوفى ان كان استوفى  
تزوج احدى العنوس وفي الفاء والعناية ثم عند محمد افا كسب العنوس قبل الترافة قدس  
ولو كسبت بعد الترافة او بعد اعتميتها فبها تحصيل رأس المالك يوم كسبت منه اول الفضل الاول  
من مضاربه العامة **ح** واذا اهلك المالك قبل ان يقرض بطلت المضاربة والعقد قول المضارب في الالة  
مع يمينه ولو استهلك المضارب رأس المالك اذ استهلكه غيره لم يكن له ان يشترى على المضاربة  
سياصراً يخذ الف درهم المستهلك وان اخذ فله ذمة وعن محمد لو اقرض المضارب رجلاً  
ان رجحت الدراهم اليه بعينها رجحت على المضاربة وان اخذ منها لا يرجع **تاريخه** في  
باب هلاك مال المضاربة من كتاب المضاربة **ح** تلف مال المضاربة قبل النصف بطلت المضاربة  
المحل والحق في المضاربة لانه ايمن كالمودع ولو اخطأها المضارب سباً وانفقها او اعطاه رجلاً واخطأها  
ذمتا رجل لم ينق المضاربة لانه صار مضروباً عليه وانفق مع المضاربة لا يجتمع على الامام  
رحمة انه ان اخذ مال المضاربة من المضاربة ثم يبيع المضاربة لانه اخذ العود من مضارب  
المعنى وعن محمد انه اذا اقرضه ثم رادستقرض عليه عين الدراهم فالمضاربة على حالها ولو ادر  
التقدي وان مثله لا لا التقدي استقوا بها وحكم المضاربة لا يجتمع مع الفمان وان اشترى  
مالها وهلك قبل تقديم ربح على رب المالك نيا ونال بخلاف الدين السرقا نية ربح بمن حرة و  
المجموع رأس المالك بزيارته لانه اهلك مالها من كتاب المضاربة **ح** ولو اقرض رب المالك كان را  
المالك الف درهم وشركت تلك ثلث الربح وقال المضارب لابل رأس المالك الف وشركت ل  
الربح وفي المضارب رب الف درهم مال المضاربة بقائه مال المضاربة لانه اقرضه رأس المالك ولو ادر  
مع البرين وفي شرط الربح القول الرب المالك يمين وان حال المضارب رب ثلثه اه ففكار  
الضمان ودية او بعتا رجل او عدي دين كالمودع لانه اقرضه لانه اقرضه في يده  
الا اذا اقرضه غيره **ح** ما يصح قبضه في كتاب المضاربة من كتاب المضاربة وفي المضاربة  
مال المضاربة الى رب المالك مضاربة لا تبطل الاول ولا نفع الثانية وكذا الدفع بعضه



وهو على المصاربة رابعة الفصل الثاني في ما يملكه المالك ولو كان له مال ودفع  
 اليك بعتة وقال المصارب لا يملكه ربة بالقسمة او بته ورهم كان القول في ربة المالك  
 لان الرجح يمتنع عليه فمهرته وكذا لو قال المصارب اوفيتي وقال رب المصارب ربة او  
 بعتة كان القول في ربة المالك المصارب يرد عليه فملك المالك والبينة للمصارب  
 يجعل له اعطاء مصاربه ثم اقضه ولو قال رب المالك اقضك وقال المدفع اليه لا  
 بدمصار ربة كان القول للمصارب لان رب المالك يرد عليه الف بعد ما اتفق انه اخذ  
 المالك باذنه والبينة بنية رب المالك فاصح في قرضه فيكون للمصارب ربة كتاب المصارب  
 ولو قال رب المالك هو قرض وادعى القرض المصاربة فان كان بعد ما تصرف قال القول في ربة  
 المالك والبينة بنية المصارب والمصارب ربة فصح وان كان قبل ما تصرف قال القول في ربة  
 ضمنا عليه ان القرض لا يثبت وقا على القرض كان باذن رب المالك ولم يثبت القرض  
 لان القرض يثبت بنية المصارب في الفصل الاول من المصاربة فعلى المدفع ان يقر او يقر  
 رب المالك البينة او ادعى المصارب ربة صحح او باساق قال القول في ربة  
 المالك واذا انا ما البينة بالبينة بنية المصارب وكذا لو ادعى رب المالك مصاربه او بعتة  
 وادعى الذي يدينه المالك انه اقضى فان الرجح كله في القول في ربة المالك والبينة للمصارب  
فصل الرابع عشر في ما يملكه المصارب وان شهدت بدين المصارب ربة وادعى  
 بالقرض ولم يقره واستأجره فذلك بالبينة بنية من يدينه القرض لانه لا تافي بينهما فيجوز ان يكون  
 كانا واقضيه على المصاربة والمصاربة لا يرد على القرض فيجعل له دفع المالك اليه مصاربه او لا  
 ثم اقضه منه اوفى ببينة من يدعي القرض البينات الزائدة وهو المالك المقتضى للقرض و  
 استحقاق القرض عليه الميسر في باب كسره والمصارب ربة من يدينه المصارب ربة  
 مصاربه مع الف استمرى بها بيا باقتصر با او جعلها بانه يدينه فذلك وان قال له ان  
 المالك اعلم بركبك ولم يقل فموتطوع لانه لو جاز على رب المالك المصارب المالك استدنيا  
 عليه ولم يامر رب المالك بذلك وقوله اعلم بركبك لا اثر له في البينة لانه لا يثبت من  
 اعمال المصاربة ويحكمه ارحله ما يملك المصارب ربة فصح ان قسم المصارب ربة ولو كان  
 وهو يملك بطلان المصاربة قال اعلم بركبك او لا كما لا يبيع والاعاقق والاسبيح  
 والاجاق والارتمان والارصن وقسم المصارب ربة وان لم يكن منها فيملكه  
 اذا قيل له اعلم بركبك كما دفع مصاربه واخطط بماله او بما رغبه والى ذلك ليس  
 منها ولا يملك بها ولا يملكه وان قيل له اعلم بركبك كما استدنته على المصاربة والافاضة  
 والعق والكتبة والتدبير والهبة ولوقة النسيج او الحمار بانه يدينه او قرضه  
 ولا يصير شريك في المالك لان القرض ليس بدين ما قام بركبه في ملك المصارب

فانه كانه شهود المصارب شهيد والبرص المصارب  
 نصف الرجح فانه شهيد وان شوط مائة  
 ورهم او لم يثبت فذلك  
 المصل كذا في القرض  
 من مصاربه الناجحة  
 مسه

المصارب وقال المصارب ربة وفي شرح الطحاوي ولو خط مال نفسه بالمال المصاربة  
 منه مال المصاربة وكان الرجح له والوضعة عليه وكذا لو ترك مع غيره بركة  
 عنان وخططه والوضعة عليه وقصص السكة بينهما وهذا اذا لم يقدر احد منكما فلو  
 قبل له ان يخطط فاذ رجح قسم الرجح بين المالكين فيجوز ماله له حصته ورجح المصاربة على شرطها  
صمات بجمال في تصرف المصارب بم باب صمات المصاربة ولو دفع للمصاربة الى رجل  
 ولم يقبل له عمل فيه بركب الا ان معاملة التجار في ملك البذل المصاربين يخطون المالك  
 ولا ينهاهم رب المالك عنه وقد فعل في ذلك والوان غلب القرض في سهم في مثل هذا وجو  
 ان لا يضمن ويكون المصاربة بينهما على الوفاء فيصير فيها كالمصارب ربة رجح دفع الى رجل  
 مالا مصاربه وبين نصيب احداهما الرجح وسكت عن نصيب الاخر ان سكت عن نصيب  
 نصيب رب المالك جازت المصاربة فيك وتكون استخفا وما در المصارب مال المالك  
 يكون للمصارب ولو قال رب المالك المصارب على ان لا يصف الرجح وكنت له كالمصارب  
 كسرت الرجح والى رب المالك ولو قال رب المالك على ان مازق الله في الرجح يكون بنية جاز  
 ويكون الرجح بينهما على السواء ولو دفع المصاربة على ان يدينه المصارب الرجح جاز ويكون الرجح  
 بينهما على السواء ولو قال على ان يكون للمصارب ربة شريك في الرجح جاز في قول الكسبي وفيه قول  
 فاصح ان من كتاب المصارب ربة واما المصاربة بدين فان كان على المصارب فلا يبيع وما استأجر  
 له والدين فدمته وان كان على غيره بالمال القرض لا على فذلك ثم اعلم ان مصاربه فهو جاز  
 كان مكره لانه شرط المصاربة قبل العقد كذا في الميسر في القرض في شرحه في البصار  
 من المصاربة ولو دفع اليه المصاربة فقال المصارب اوفيتي ففعل وهي كالمصاربة فصح  
 مكانها في قرض ولو قال رب المصارب ربة عندك شهادتي هي قرض ففعل ففعل ولو قال رب المصارب  
 ثم اقضه لم يكن قرضا حتى يبعها ولو اقضه شهادتي هي مصاربه لم يكن مصاربه ولو قال اوفى  
 الى راسي في ما يبيع فهو كالمصارب ان يكون المصارب ربة عتقه في كسره ولو  
 من كتاب المصارب ربة في السكة وليس لاحد شريك في الدين الا من اراد به من  
 من مال السكة بدين من يحتاجه عليه والارتمان بدين له بخلاف المصارب ان يدين  
 ويرتفع على شريكه من الدين قبل فروع في اخلاف المساق وضمان ان يقوض ولا يذهب  
 ولا يصدق ولا يبرأ به من شريكها من الدين في الفروع المبرور فصل في اب وابن يكتسب  
 في صنعة واحدة ولم يكن له شريك في اكتسابه كذا اذا كان الابن في عمل له كونه معين  
 الاثر له لو عس سجة يكون كتاب فصل في وكذا ان الزوجين اذا لم يكن لهما شريك في شئ  
 مبيعهما اموال كثيرة لا يزوج ويكون المدة معينة له الا اذا كان له اكتساب على حدة  
 فهو له كتاب اكتسب بينهما نصف ما ربحه منه وبهذا كنت سمع اجداب من افواه الناس















على نفسه بقبضته ثم ادعى على المستر كانه اقرا به على نصف النعمه وادعى بنيه تسع قالوا  
رضي الله عنه وان كانا ذكر شيخ الاسلام يصلح وجهه لكن الوجه الصحيح انه وان كانا قضا  
الا انه لما ادعى على المستر بذكر هذا ادعى تصديق الخصم فيه واشتبه بالبينة وان ثبت  
البينة كالتا بت حيانا ولو عاينا او المستر بيقا ويمنى من التمن تسع دعوى البيع ولا  
يكون التناقض مانعا وقد نص **ط** بان التناقض يرتفع بتقدير الخصم فيه في باب  
ما يطلو دعوى المدعى كتاب الدعوى رجل باع دارا وكفل انك بالكر كتم ادعى الكفيل  
الدار لم تسع دعواه قال في الكفالة بالكر كتم الكفالة **خ** برهن على غلته وحكم له ثم اقر  
ان عليه ثمة درهم لهذا المدعى عليه قال **ص** سقط عنه المدينان وقال غيره في المسخ  
لم يسقط **ف** ادعى عليه اربعة اشياء سماها فخر مختلف ثم قال المدعى كنت اخذت  
الانئين من الاربعة وبرهن على الاثنين قبيل فصول في اواسط الفصل **ح** في  
جاءت بولد فقال مولاه هو عبدي هذا وصدة الاله فلما مات المولى ادعت ان  
هذا الولد من المولى وانها حرة تسع لان الدعوى فيها حرة الفرج ليس بسبط فلا  
يكون التناقض مانعا في ما يطلو دعوى المدعى في دعوى القينة **ق** اذا دفع الوصي الى الميراث  
مالا بعد البيع ما شهد به ادين على نفسه انه قبضه جميع ما كان في يده من تركته والده ولم يبق  
له من تركته والى عنه شيء من قبيل ولا كثر الا قد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في تركته  
شيئا وقال هو من تركته والى وادعى البينة قبلت بنيه وكذا الوارث والارث انه قد  
استوفى ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى على جرد مينا لوالده تسع دعوى  
تعد القضاوي في او اخر الباب التاسع في كتاب الدعوى ولادى الدين فاقروا ثم قال **ر**  
يندر ام ان كانا القولين في مجلس واحد لا تقبل للتناقض وان تفارقا عن المجلس  
ثم قال **ر** ساينده ام واقام البينة على الايفاء بعد الاقرار بقبول لعدم التناقض وان  
ادعى الابن بقبول الاقرار لا تقبل حرة المعصية في السامعي من الدعوى **ج** اذا استشهد قضا  
الدين ثم ادعى الباراد لا تسع في باب ما يطلو دعوى المدعى في دعوى القينة قال اودع  
شيئا في مكان جرد له ثمانية فغاب المتاع واخذ احداهم وحلفه ثم اتهم بتمكينه في  
بل ان يحاكم بحلفه اذا اقرا اولان الاول هو الحائن ام لا اجاب نعم لانه صار مكدنا  
في حق الاول فاعده له كتاب الدعوى بالكر كتم اندر دكا كما ذكرنا في باب كونه است  
بريكى ساكر دعوى كره وسوكتين داد باز برديكر دعوى ميكند نشوند عند  
بعضهم واصلك الله القضا وعنده بعضهم نعم في المحل المذكور ادعى لا يحكم الكفالة فقال  
ما تخلفت اصلا ثم اقام بنيه عليه فادعى ان الكفالة اده لا تسع منه لانه انما تسع على  
اعتبار كونه كفيل والافوض في نفسه دعوى البصار في مقام الخصومة الاقرار

الاقرار بالكفالة وانكره في الاقرار فهو من تعنى في ما يطلو دعوى المدعى في دعوى القينة المداومة  
وشبهه كالاستدلال والكسوة والكتب التجارية والاستدلال فان كانا منهم اقرارا بانه لذي اليد  
لم تسع ادعى الخيرة بالوكالة او لنفسه **ز** باراد في النوع في المسامحة من كتاب الدعوى لو ادعى رجل  
شرا وثوب وشهد له بالشرا المدعى عليه وقضى اولاهم زعم احدث برهن ان الشوب او البينة  
هو عنه لا تسع دعواه لما قلنا ولو قال عند الشهادة بذكر شوب بغيره بانه لذي اليد او ورثته  
يقضى بالبيع وتسع دعواه **ح** فاذ ابرهن على مدعى قضي له لانعدام التناقض ولو قال قولا  
ولم يود بالشهادة ثم ادعى لنفسه وانه لايه وكله بالطلب لقبول وكذا اذا شهد بالبيع او اقرارا  
او الاستدلال او الكسوة المدعى بطلو دعواه لنفسه واخيره وسو طلب تحقيق بغير العقود  
المدعى المدعى عليه واخيره في النوع المذكور **س** ادعى عليه اني دفعت الي فلان درهم فقبضته  
ثم ادعى انك قبضتها منه ثم ادعى انك قبضتها من لا يصير قضا لان يد المدعى يد المدعى في باب  
ما يطلو دعوى المدعى في دعوى القينة **خ** الذي باع ثم ادعى انه باع بغيره جاسي سمع واقرا له على  
البيع لا يسع دعوى الفكا وكذا استولى الوقف اذا ابره الوقف ثم ادعى انه ابره بقرارة المثل  
وكل من باع ثم ادعى فكاك له يسع وتناقضه هذا لا يسع دعواه من هذا الموضع **ف** قال است  
وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين الحق يصح اذا التناقض في النسب لا يسع صحة الدعوى تعد القضاوي  
في السبع الوصايا **ق** ادعى دارا شرا فبايده ثم ادعى ان ثمة تسع لاميك توفيقه بان  
يقول شريته ويجوز ثمة ثمة فو رسته ظاهرا ولو ادعى اولا بارت ثم ادعى الشرا لا تقبل  
وتعذر توفيقه سنا جرد دارا ثم برهن على الموجه انه ملكي لان اسره لاجل في صفه في سمع  
ولا يمتنع هذا التناقض لما فيه من الحق وان كان لا يستقر بالبينة او للصيغة وفي الصيغة لنفسه والابن  
لا علم له به **ص** في الفصل العاشر رجل ادعى على اخيه انه ابن عم الميت وطلب الميراث  
ثم ادعى بعد ذلك انه اخوه لا تسع فلو عاد وادعى انه ابن عمه تسع **ح** في الفصل العاشر  
كتاب الدعوى لو اخلت ثم برهن على الطلاق ثلثا فلما ان شرا بدل النسخ ولو كان  
متناقضا لاستقلال زوجها بتطبيقها بلا علمها وكذا الزوج لو اقام اخا حرة ميراثا  
واقرا له انه وارثها ثم برهن انه كالطه ثلثا تقبل للباخ ان يرجع على الزوج باخذ  
زوجة فاسمحت وزنه زوجها الميراث وفاقروا بزوجه ثم برهنوا على تطبيقها ثلثا في  
صحته تقبل وكذا مكاتب ادعى بانه برهن على تحرير مولاه قبل الحيا بانه في **ص** وفي **ص**  
شري ثوبه في جراب وميدل فلما شرا قال هذا لي ولم اعرفه تقبل بنيه **ق** قال **ص** في هذا  
بخلاف ذلك وفي **س** ما لا ينصر قولهم قدم بلدة واستاجر دارا فقبل له هذا دارا بيك  
مات وترك ميراثا لك فادعى الميراث جرد وماركنت اعلم به لا تسع للتناقض اقول ينبغي ان  
يسمع فيه وفي مثله او التناقض في ما يمتنع لولم يوفى او لم يكن توفيقه واما اذا وافي فحينئذ







يقتدر ولو ادعى وقتا قبل وقت الهبة وبرهن عليه لا يقبله الفوق ان التعويض في الوجه الاول  
فلا يتحقق التناقص لجواز ان يقبلوه بكمية منذ شتمهم حجر في الهبة فاستمرتها منه منذ اسبوع  
وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق فيحقق التناقص در عمر و فرب شتمى من كتاب القضاء ادعى  
نصف دار في جدرهم ادعى بعد ذلك كل الدار فتم شتمى الحكم الا وجرى ندى انه لا يسمع دعواه  
ولو كان على العكس تقبلوا الصواب لتقبل في الوجهين جميعا كما ذكرنا فداوى ضامى ظهير  
وذكر رئيس الدين في فداوا وادعى نصف الدار ثم ادعى كل الدار لا يسمع لا دعواه النصف  
او ارانه لا يمكن في الحكم وادعى الصواب لتناقصا وعلى العكس تقبلوا وذكر موضع لم يمت  
فداوا ولو ادعى ثلث الدار ثم ادعى الثلثين تسمع دعواه ولو ادعى الثلث وادعى الاثنى في فيما  
ولو ادعى الثلث ثم ادعى الثلثين لا يسمع لكلا التناقص عماديه في القضاء سابع سناجر  
وابنه لم يمت ادعى انها كانت له اشترى اياه ابوه في صفه وبرهن تقبل لان التناقص  
بعضي فيما يجري فيه كخاء فان الله يتفقد بالشرط العاين ومن الابن فصار كمن يقر بارق  
وينفذ للبيع ثم يدعى بحرية الاهلية او العارية ويرهن بتقبله فصار العلوق فان الوثائق  
صغيرة من دار الى دار وينفذ للمولى بالاعتاق ولهذا قلنا المكاتب اذا دى بدل الكفاية ثم  
ادعى تقدم اعتاقه على الكفاية تقبل ويرد بدل الكفاية سازنه في نوع في الرفع من كتاب الدعوى  
باب ارضاء ثم ما كنت وقضتها او فاك هو وقف على فان لم يكن له بنية واراد تخليص المدعى عليه  
ليس ان يكلفه لان التخليص يترتب على دعوى صحيحة والدعوى لم تقع لكما التناقص وان اقام  
البينة قال الفقيه بوجه قبلت البينة وينقص السع لان اكثر ما قيل ان الدعوى لم تقع وبقيت  
الشهادة بلا دعوى والشهادة على كوفه فيقولوا من غير دعوى كما لشهادة على عتق الامه وادعى  
العبد السهميه وقال بعض الناس لا تقبل البينة لكما لا نأخذ به واكرضى الله وما ذكر ان الشهادة  
على كوفه صحيحة بدون الدعوى مطلقا فيصحيح وانما الصحيح ان كل وقف هو حق الله تعالى  
فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل شهادة على وقف هو حق العبد لا يصح بدون الدعوى  
يجمع الفتاوى اول التناقص من كتاب الدعوى انفق الزمان على ان المدعى لو فاك لا دعوى  
في قبولا او الخصومة في قبل فلا يصح حتى لا يسمع دعواه الا في حق حركات بعد البراءة فله ان  
في باب اليقين من كتاب الدعوى ادعى ثمن من فاك خصمه الشرا فبرهن عليه المدعى فخصمه  
على اياه ثمنه لا يسمع للتناقص في العاشر الفصل ولوادعى البيع على المشتري ثمن  
العبد المبيع ففكر المدعى عليه ما شترى العبد منك قط فاقام المدعى بنية على شتر العبد  
فقال المدعى عليه اني اوفيت الثمن واقام البينة لا تقبل للتناقص كما ذكر في الذخير وذكر  
في العقد ادعى انه اشترى منه هبة الدار فاكتر السع فاقام المدعى بنية على البيع ثم ادعى  
المدعى عليه الا قاله تسمع صفه الرفع ولو لم يدع الا قاله ولكي ادعى اياه ثمن او ابارا خلك

ادعى الایفاء بعد النكاح  
الاصل لا يقبل

أخضع المأخوذون فيه لثالث عشر العصور الستة **وب** يتيم ببلغ فادعى رضا  
 تركه أخيه الملبت مورثة خيرا بها ثم ادعى بالملك على أخيه فله ظهور له ذلك لا وارث  
 من أخيه المثلث في إنا له نصيب ولا ثاني فيها **فصل** في ما سطر دعوى المدعى من كتاب الدعوى  
 وفي صلح أهل الدعي إنا أمته فأكبرت فصالحته على ما جاز وصار كأنها أدت بدل العتق  
 وقد اعتقها على ما كان قامت بينة على أنه اعتقها عام أو لتقبل وترجع الماء وأقدمها على  
 الصلح لا يكون تناقضا في دعوى كبرته لأن محجته أن تقول في لم أعلم بالعناق حين صلحته  
 عما دونه في الفصل الرابع **فصل** في صلح على دعوى دين ثم برهن على الأيضا أو الأبرار  
 لو صلح على النكاح لا تسمع بنية لأن به الصلح افتدأ على الجاهل فلا ينقض وكذا لو اقرب  
 ولم يدع الأيضا أو الأبرار أو صلح ثم ادعى الأيضا أو الأبرار لا يقبل ولو ادعى الأيضا أو الأبرار  
 وأكبر فلم يقد على إثباته فصالحه ثم برهن على الأيضا أو الأبرار لا يقبل لعدم التناقض وضا  
 الصلح لم يقع فادعى الجاهل أدلا بين على المدعى عليه في ذلك وجه في بطل الصلح **ادعى** على  
 فصالحه ثم ظهر أن كاشي عليه بطل الصلح **الفصل** في العصور **في الرفع** ادعى العصبية  
 وبين النسب وبرهن الخصم أن النسب بخلافه أن النسب لا يلزم له يقضيه والالتفات للنسب  
 وعدم اللوثة برهن أنه ابن عمه لأبيه واه وبرهن الرفع أنه ابن عمه لا فقط وأعلى أقارب  
 به كان دفع قبل القضاء بالاول لا بعده لما كره بالقضاء بخلاف الاول ادعى ميراثا بالعصبية دفعه  
 أن يدعي خصمه قبل الحكم أقارب مفعول يدعي عنه من ذوالإحرام إذا يكون حينئذ بين كلاميه  
 تناقض **در دعوى فصل** الستة عشر من كتاب الدعوى لو ادعى ميراثا عن أبيه فادعى المدعى  
 عليه البنية أن بالمدعى رجل آخر غير الذي يدعي المدعى لا يقبل بنية المدعى عليه ولو ادعى ميراثا عن  
 رجل وذكر أنه ابن عم الملبت لأبيه وذكر الملبت إلى الجد الأعلى فادعى المدعى عليه البنية أن بالمدعى  
 هذا كان بقوله عصبية أنا دفع فلا لاه لأبيه لا يقبل بنية المدعى عليه إذا قام المدعى  
 عليه البنية أن قابضا قضى بثبوت نسب أبيه فله أن يرفع الذي ادعى المدعى صحت في أدله  
**باب** ما يبطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى في الكيفية فصل ما لو برهن على كماله وحكم بما  
 تم المطلوب ادعى أن الطالب مات قبل دعواه وليس له القبض يصح الرفع **فصل** المدعى عليه  
 جابحط البراءة فقال المدعى كبرت صيا وقت البراءة فاقوله لانه أسنده إلى جارية  
 معهودة منافقة للفقهاء **فصل** في العصور ثمانية **الفصل** في المدعى عليه رجل ادعى كذا في رجل  
 فقال المدعى عليه في دفعه دعواه أنه أجرف من المملوك في عمل كذا فهذا دفعه  
 لو أثبت بالبينة تنفع عنه دعوى المدعى **فصل** في الفصل الثالث والعشرين من كتاب  
 الدعوى في أدب الفقه لو ادعى رجل على رجل أن اشتريت منك هذا العبد كذا والى  
 يحجب ليس فادعى المدعى البينة على الشراء فقال المدعى دفعه دعواه أنه قد ردت



على هذا العبد العيب واقم على ذلك بنيت منه دعوى الرفع وسمعت بنيت عليه  
من الحمل المرد رجل ادعى على عمة دنا بنه فقال المدعى عليه في الرفع هو دفع الى خيار  
لا ارفع الى فكاك ودفعت وبر من صح الرفع من الحمل المرد ادعى عليه دنا ومارك وبكذا اقر  
ايضا فقال كنت مكرما في الاقرار بجمع الرفع وان لم يذكر اسم المكة واسبه وانما قلنا وبكذا  
اقرب لانه لو جرد دعوى الاقرار على قوله عليه كذا ومارك اقرى بكذا لا يرفع الدعوى لان دعوى المالك  
بناء على الاقرار لا يرفع ما علم ان دعوى الاقرار يرفع في طرف الرفع لا في طرف الاستحقاق رارة  
في المحاكم عشرة كتب الادعى وفي دعوى الدين لو قال المدعى عليه ان المدعى اقر بدينه فاستغنى  
عليه فقد قيل لا يرفع لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق اذ الدين يقتضي بمقتضى في المحاكم هذا  
دعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق فلا يرفع في الرفع في المحاكم  
محرجا ادعى جارية في يد رجل فقال المدعى عليه انها كانت امه لفلان وانه المتفق منذ عشرة  
سنة وقد تزوجتها وهي حرة وابنته وبنته يكون دفعا لانه ابنته المتفق بالامه فقد  
القضاء في البتة الثاني من كتاب الدعوى في بر من انه ثوبى غصبة من زيدا وقالوا ليد  
او دعيته زيد ذلك تنفع عنه الخصومة بلا بنية لا تنفعها ان اليد وهذا بخلاف لو قال انه  
ثوبى سرقة من زيدا وقالوا ليد او دعيته زيد ذلك لا تنفع عنه الخصومة استحقاقا في  
العشرة القصوى لو ادعى الورثة على غلام انا ورثناه مما بينا فبر من القن ان قن فلان  
الاخوانه حرة بقوله وبصية على الثابت في ابنت المملوك اذ ملكه شرط عقبة فيصير خصما  
في ابنت الحر في المحاكم القصوى واذا ادعى انه اخذ منه بغير حق وبذلك عنده وبر من خصمه  
ان اخذته بغير حق لانه ملكي تنفع المدعى لانه يدعى القهر فدفعته البينة ولو باقيا في بر من خصما  
على ما ادعىنا بقوله بنية الاخذ ايضا لقها وقها انه لا يبيد المدعى فيكون المدعى له حقيقة والخذ  
خارجا بنية اولى في المحاكم اخذ منه هذه الدارهم بغير حق فبر من خصمه اخذته بغير  
تقبل بنية المدعى لانه خارج وكذا لو بر من خصمه بعد ذلك فاعلم عريه من ملكها على ما ذكرنا  
بنية المدعى ولو بر من ان اخذته بغير حق لانه بحت منه كذا او قد اخذت منه تنفع الخصومة  
لانه ابنت المملوك اقول الملة الاولى في الحلف واداة وجعل المدعى زيدا وبها خارجا  
والصواب عندنا ما ذكره في ما مره نقدا وقها والعبر للخصم لا للصوره وقدره موقفه كالحاج  
وفدريد في في ما يوافق في العلم في العشرة القصوى من دعوى عليه دارا  
انها ملكه وابنته بالبينة ثم اقام المدعى عليه بنية ان المدعى باعها من زوجته وباعها  
هي من تسمي ط ادعى عليه بعد وابنته بالبينة فقام المدعى عليه بنية انك بعتة من فلان  
انك بعت فلان عليه سارت اجماع والزنا كات لا تقبل وذكر ان طفي في اجنبه امنا  
تقبل وترفع الدعوى ثم اذا قبلت وان لم ينع على المالك في جهته المنة في ما اول ان تقبل

دا  
دا

ان تقبل اذا ادعى نفسه نأب الرفع من الدعوى في بر من انه مات وترك عذرا لانا لا  
ومات ام وتركته لي وحكم له وبر من خصمه انك الماتى تدعى انها ماتت قبل فلان الذي  
تدعى مات او لا قبل تنفع وقيل لا لان الموت لا يدرى تحت الحكم فلا يثبت بنية  
موت فلانة قبل موت فلان جامع القصوى في اواخر الفصل العشر ادعى في دفعت  
اليك عشرة دراهم قرضا فاعلم دفعت الى وكسر امرتي ان ادفعها الى فلان ودفعت اليه  
وبر من فهد ادفع لي في المحاكم المرد بر من عليه انه دفع اليه عشرة قضا فهد دفعت  
الى المدعى الى فلان فدفعت صح الرفع من بر من في الرفع في الدين من انواع الفصل  
عشرة من كتاب الدعوى ولو ادعى دارا بر من ذوا اليد المدعى اقر قبل دعواه ان ليس اذ كان  
ما كان لا تبطل بنية المدعى اقر قبل لولا بالرفع قبل الحكم اما لو ادعى بعد الحكم فيه ونحوه بنى ان  
لا يرفع المدعى ما ياتي في اواخر الفصل في من احتمال التوفيق وان الشك يمنع الحكم  
ولا يرفع في العشرة القصوى في حكم له بال ثم دفع الى فلان المدعى عليه عند طهر  
بالرفع يرفع ويبطل حكم الاول وفيه لوان بالرفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل لاجازاته  
يبر من بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار فانه لا يبطل الحكم لاجاز التوفيق بان  
شرا بغير دفعه عليه في ذلك الزمان ثم مضت مع اخيرا وقت الحكم فلكه فلان جمل هذا لم يبطل  
الحكم لاجاز الشك ولو بر من قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذ استثنى الحكم ولا يرفع في المحاكم المرد  
رجل ادعى عمة او دارا في يد رجل انه له وادام البينة فقضى له القضي بغيره ولم ينفذ المحقق  
عليه بنية على ان المدعى اقر انه لا حق له فيه فاكسر حران شهدوا انه اقر قبل قضا القضي بطلت  
بنية المدعى والقضا وان شهدوا انه اقر بعد القضا لا يبطل القضا القضي فاصح في  
اواخر دعوى المرد ادعى انه ارثا غير ابيه فبر من خصمه ان اباك بغيره فلان في حجة وانا استبر  
من فلان قيل لا يرفع هذا الرفع احتمال التوفيق وقيل صح وهو الصواب في العشرة القصوى ادعى  
ارثا فبر من المدعى عليه ان مورثة اقر ان المدعى ليس له او هو ملك المدعى عليه ادعى اقر الوارث  
قبل موت مورثة او بعد ان لم يكن لاسية ادعى اقر ان ابا مات والدار ليست له كالمكة دفعا  
ولو شهدوا ان الوارث اقر ان ليس لاسية لانه وبه او بغيره من صحة ثم لو بر من المدعى  
عليه ان مورث المدعى اقر انه ملكي فهذا دفع ولو لم يقروا صدقة وقيل لو لم يقروا لا يكون  
دفعه والا لا يصح لصحة الاقرار به دون تصديق الموكل كمنه يبطل بنية المدعى من الفصل المرد  
في الخلف جارا راد ان يحلف غيره ليس ان يحلف بالطلاق والحق والام المخلصة  
وهو المشكك في شخص ذلك وبه في بعض مشايخ سيرة قضيا لا حوالا الى حق وقوله ثم  
لم يجوزوا ان المستغنى ينفق للمنفقة ان يفوض الامر الى راي القضي اذ اختلف المدعى عليه  
بالطلاق فنقل لا يقض عليه بكونه لانه كمل عا هو منى عنه شرا نهاية في فصل كنفية النكاح



في كتاب الدعوى وفي المحققين كغيره من المؤلفين بالطلاق وتصل القضية بالطلاق  
لا ينفذ قضاءه من المهر المهر وان اراد المدعي تخفيف الطلاق او العتاق في طهر الزاوية لا  
يجب عليه القضي الى ذلك لان التخفيف بالطلاق او العتاق او نحو ذلك حرام وبعضهم جوزه في ذلك في  
زماننا والصحيح طهر الزاوية فان كان في ما سأل من كتاب الدعوى اختلفت في ذلك في ذلك  
الموجز والراجح انه لا يخلف قبل حلول المهر حلاله والعقد كاي من كتاب القضاة ولا يخلف  
الاب في ما لا يفسد ولا الوصي ما لا يسيء ولا المثل للرجل والاوقات ما لا يفسد والاوقات  
الا اذا ادعى العقد عليهم فحينئذ يستعملون في الدعوى والكتاب في الدعوى  
وابتدأت القصة العامة لما دون لا يستعمل ويقتضي عليه لنكاح من المقتضى في قصور دعوى  
الطلاق والعقوبات من كتاب القضاة وادعى يوسف بن محمد في اربعة مواضع بدون طلب  
انضم الاول في الرد بالعيب كخلف المشتري بالله رضى بالبيع وانما لا يخلف السيف  
بالله ما بطلت شفعتك الثالث في المودة اذا بطلت النفقة خلف بالله ما بطلت زوجة  
وما خلف عنك الاول اعطاك نفقة الرابع في النكاح في يخلف المشتري بالله ما بعت  
ولا وهبت وعندهما لا يخلف بدون طلب الخصم وهذا بناء على مسند لقن ان هذا هو  
على هذا الخلاف واجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يخلف من غير طلب الوصي والداري  
بالله ما استوفيت ويكفي من المديون الميت ولا امر اصداده اليك عنه ولا قبض لك ما بقض  
باورك ولا ابرته منه ولا شيئاً منه ولا احدث بذلك ولا شيء منه على احد ولا عندك به  
ولا شيء منه رهن هذا في ادب القضي للمحقق خلاصة الفصل السابع من كتاب القضاة  
ما ذكره السيد الكندي اذا اختلف الزوجان في المهر فقلت المهر في قول النصارى وقالت  
المدة قول النصارى كما في القول قول الزوج مع عيبه فان جاءت المدة في شهر فها لولا  
سمحت له ويقدر المهر في قول النصارى في قول الزوج فقلت قول النصارى الا انهم  
لم يسموا فان القضي يجنبه شهرادهم ويغزو بينه وبين المدة وان قال اليهودي لا يترك  
قال ذلك ام لا الا ان لم يسمع منه شيئاً غير قوله المهر حتى لا يقدر القضي شهرادهم حتى يشهدوا  
انه لم يسمع منها غير ما صحت في باب التعلية من كتاب الطلاق اذا قال لا بنية له ولا  
المدعي عليه ثم اني بالنية تقدر عند حنفية وعند محمد لا تقدر استر وسينه في اوامر  
العقد الثاني عشر ولو قال المدعي ليس بشهر فخلف المدعي عليه ثم جاء بشهر و  
فانه يقدر في رواية ذكر في شرح الطي وان المدعي اذ قال ليس بنية او قال الشهر واما  
شهادته ثم جاء المدعي بشهر او شهد الذي قال لا شهادة عندي ما قصدا عند اصحابنا  
في رواية لا يقدر للثبات وفي رواية يقدر وهو الصحيح وهو ما استرنا في صدر القضي لان  
التوفيق ممكن بان يقول كان لي شهر وكنيت فينت او يقول الشهر وكذا

كذلك كانت الشهادة وكذا نسينا ثم تذكرنا كلها هذا الفتاوى في انك انك مكره بالثبوت  
ولو ان المدعي للمدعي عليه عند طهر الزاوية اذا اختلفت فانت بريء المهر الذي لا عليك فخلف ثم  
اقام المدعي البينة على الحق تقدر وتقتضي بالمار ما صحت في اوامر باب البينة من الدعوى قال بعض  
الامة الرضوي ينظر الى جواب المدعي عليه للمدعي انكر المدعي عليه الاستوفان والغيب فقال  
عاه استوفت منه شيئاً ولا غيبت منه شيئاً يخلف على السبب بالله ما استوفت وان قال  
المدعي عليه في الجواب ليس لي على هذا الذي يدعي ولا شيء منه يخلف على السبب بالله ما عليك ولا  
قبلك هذا الذي يدعي ولا شيء منه ما رخص الله وهذا هو الاصل لا يفتي عليه كذا القضاة  
فاصحت في اوامر باب البينة من الدعوى ورجل ادعى على رجل عتاقه الدارهم والداري المهر  
والضمان وانكر المدعي عليه وادعى تخفيفه فالقضي يجمع كل واحد يخلف بينهما واحد لان المجلس واحد  
فيجعله مبنياً واحداً لا ينفذ المشتري مع حصول المقصود تمامها نقض الفتاوى في اوامر باب الرابع  
من كتاب الدعوى رجل ادعى على رجل ان ينفق على امرأته عشرة دراهم في كل شهر فقال قد انقضت  
وكبره الامر ما داروا المأمورين الامر ويخلف بالله يعلم انه انفق على امرأته عشرة دراهم كل  
فيسقط كتاب القضاة رجل ادعى على امرأته فخذت او على رجلين لا طلب بين المدعي عليه  
ذكر كذا في القضي بعت امينا وامينين ومعه حتى يتخلف المدعي عليه ذكر في  
فيه خلافاً في قول الكسبي بعت امينا للمخلف وما رخصه لا بعت فينفذ ذلك الى ان  
فلان القضي بعت امينا للمخلف في الايمان وما رخصه لا يقدر قول الابن بدعي في  
باب البينة من الدعوى رجل ادعى على ميت ديناً واحضر وارثاً واحداً فانكر ما تخلف على العلم  
فخلف ثم اراد ان يخلف وارثاً لولا ان الناس يتفاوتون في البينة ورب العلم الادب  
بين الميت ويعلم الثاني مؤيد زاده في المسئلة بمخلف ومن لا يخلف ولو ورث  
رجل عبداً فادعاه رجل ولا بنية له يخلف الدار على العلم بالله ما يعلم ان هذا عبده ولو  
وهب لرجل عبداً وقبض او اشتريه رجل عبداً فادعاه رجل لا بنية له عبده ولا بنية له عبده  
المدعي عليه البينات والفقه فيه ان الدار يخلف عن الميت والبنية لا تجزى في البينة من حلف  
على البينات كالموت ولا كذلك المشتري او الموهوب له لانه اصله لا يثبت غير  
وفي كل موضع وجبت البينة على البينات فخلف القضي على العلم لا يكون مجزئاً واذا اكل  
عن البينة على العلم لا يعتبر ذلك الكفر ولو وجبت على العلم فخلف على البينات تسقط عنه  
اخلف على العلم لا البينات قوي ولو نكل عنه فعليه كذا في المحققين في  
رصد الاستحلال في كتاب الدعوى اب البكر بالالف طلب زوجاً غيره فقال الزاوية  
اني دخلت بها ولم يبق له حق القبض وانكر الاب فطلب الزوج بميمنه لم يخلف انه  
لا يعلم بذلك قال في المسئلة في ادب القضي ونكاحه ما ادعى على الآباء شيئاً











بعد العاوي والابيع عشرة السبع رطل شري جارية فولدت عنه مائة حبة جل البنية فاما  
باخذها وولدها ولوا قوما راجل باخذ ولدا وكذا راجل باخذ ولدا فاما راجل  
البنية الفحل له فانه يقضي له بالخير والتمتع والجميعا وليس شرط القضا بالولد فاما القضا بالبنية  
وكذا ذكر في القضا والمنطق واما القضا بالبنية في الجملة فيصير لا بد من القضا بالولد ولو كان  
الولد في ملك رجل اخر فله حصة ذلك الرجل هذا كله اذا ولدت عنه ولم تكن له حصة  
في الميراث من الميراث **ق** لو اشترى طاعة وكان في يد من ثم استحقها من غير ان يقضي  
ان يطلب الميراث في بقية الطاعة لانه ليس من اجزاء الميراث بل من كسبه فلو نقد القضا  
في الاب السبع عشرة السبع **ق** نص خبره انه انما هو فزوجها على ذلك فولدت  
ما شحقت يقضي بها وبالولد الميراث الا ان يبرهن الزوج انه تزوجها على انها حرة  
فحينئذ يكون الولد حرا وعلى ابيه قيمة فانه طاعة الحكم به دون ما كان الولد اذا السبب  
المنع وقد وجد في الاب والولد ولا يلزم في الولد ولو كان الولد قبل الخصومة ليس  
الاب يبيى فيه قيمة اذا الولد كان مملوكا حقيقة لم يكن مملوكا كان والولد في الميراث اول  
ان لا يكون مملوكا نقد القضا في الابيع عشرة السبع **ق** لو اشترى جارية فادعاه رجل اخر  
او ادعى فيه سقطت وصلا الميراث في حق ولوا راد ان رجع بذكره على ابيه لا يقدر لان الاستحقاق  
لم يثبت وهذا دفع المالك برضا نفسه فلا ان ثبت الاستحقاق وقضى له ثم دفع البرهان  
وامسك العبد يكون بذا منه شر للعبد الميراث فيمنه يثبت ان يكون له الرجوع بالثمن عليه  
وفي دعوى المنطق ما يؤيد هذا وهو رجل اشترى دارا ادعى رجل يصفون ان شري ذلك من  
لا يرجع على البايع شيئا الا ان يشري منه بعد الاستحقاق فيرجع نصف الثمن عادية  
في الفصل في عشرة **ق** رجل اشترى جارية ابوة فانفق عليها ثم استحقها لا يرجع الميراث  
على البايع بالفق **ق** اعطى اشري ابلاها زيل ففعلها من ثمنها ثم استحققت  
لا يرجع على البايع بالفق والجلف فيمنه ان اب الاستحقاق من السبع فاشترى ثمنه  
وسمها ثم استحققت فانه لا يرجع على بايعه بازاد كما لو اشترى دارا وبني فيها ثم استحققت  
فاعدية في اواسل السبع ذكر في فصل الاستحقاق فيمنه يسوع النضر من ثمنه اكله الا ان  
عن رجل اشترى جارية ثم ظهر انها حرة وقد مات البايع ولم يترك شيئا ولا وارثا  
ولا وصيا غير ان بايع الميت حاضر فاحل القضا للميت وصي من يرجع الميراث على وصي  
الميت ثم وصي الميت يرجع على بايع الميت عادية في الميراث **ق** استحق حار فطلب  
ثمنه فبايعه فقال البايع للمشتري من ثمنه غاب عنك الحار فاعاد ثمنه فبرهن ان  
انه كان في ملكي من ثمنه فبرهن ان ثمنه في الميراث في الابيع عشرة السبع **ق** رجل اشترى  
شيئا فاشترى واستحقه نقض القضا بالاستحقاق فرجع الميراث على البايع بالثمن

بالثمن البنية فاما غير الزام القضا ايا البايع ان رجع الميراث على بايعه فانه لا يرد الميراث  
وعند ابراهيم لا يرجع الا بالزام القضا بهذا ذكر في المسئلة في سوع الميراث الكبير هو الميراث والى  
السبع المستحق عليه اذا اراد ان يرجع على بايعه فانه لا يرد الميراث في ملكي ولم يقدر على الابنا  
حتى قضى عليه واخذ ثمنه ثم اراد ان يرجع على بايعه فانه لا يرد الميراث في ملكي ولم يقدر على الابنا  
بايع منه لان يرجع لانه لما اقيمت عليه البنية واحدة في القضا وعاد الميراث على بايعه عادية  
في الفصل في عشرة **ق** بايع دابة ثم تقابلها اوردت عليه بغير ثمن ثم ادعى رجل  
لها انها ملكه فثبتت عنده في ملكه وادعوا ابيد الميراث ايضا لا تسع منه لان الدابة لم يرد  
وخلد السبع بطل دعوى الميراث **ق** وسما السبع كذا بالرد على القضا بالثمن فيمنه  
يكون ثمنه على القضا فانه من الميراث على وثيقة ارض حكم بها على ذبيحة ادمي لفر  
انه ملكه لا تسع دعواه فخلد القضا بغيره الا ان قبل لادعي اذ انه ملكه بسبع فخلد القضا  
بالملك **ق** حار القضا في اول الفصل في عشرة **ق** وفي امانة ولو خفف ذبانه ادعى حار انها  
دابة ولدت في ملكه يقضي بها لغيره **ق** لو اشترى اشري جارية فادعاه رجل اخر  
رجل اشترى في ما خوار العبد وثمنه ثم اشترى نصف الدار كما اشترى الدار باي لا يرد  
الصفقة عليه وهذا التفريق اوجب عينا في الابن او الشكر في الابن عيب فيكون له الجوار  
الشرى واخذ نصف الدار بنصف العبد وان تركه لا يكون اشري العبد الجوار وان تركه  
الصفقة عليه وتقبل البايع بغير الشكر لان هذا العيب ان كان سبب بغيره فجهته وهو  
سبع كل الدار مع علمه انه لا يمكنه الا نصف فلا يبيى مستحقا للنظر وعلى هذا اذا اشترى نصف العبد  
كان اشريه بخلافه وان اخذ نصف العبد بنصف الدار لا جوار لانه لا يرد الميراث  
البرهان في اواخر الفصل في من كذا بالرد على اذ اشترى الميراث من الميراث بالملك المطلق  
ورجع الميراث على بايعه بالثمن فاما البايع بنية على التسع وان القضا للمشتري وقم با  
وليس له الرجوع بالثمن على ان يقبل منه البنية بنية المشتري فخلد الميراث فيمنه وجوز  
بشرط حضرته واخيرا ثمنه لانه لا تسع حضرته وهكذا افي بوعانه كذا ذكر في  
قضاوي في ظن الميراث وذكر في كتاب الاحكام من ثمن الدين في كسبه الميراث من الدين  
ان المشتري عليه اذا اراد الرجوع على بايعه بالثمن فاما البايع بنية على التسع او على وصول  
ذلك البنية اليه من جهة المشتري سبع او كونه بئر تسع حضرته المشتري لسبع هذه البنية  
اجاب بجم الدين واجاب حرم الدين نعم هو الميراث من ثمن الميراث من الدين هذا هو الميراث  
خفا على المشتري لسبع هذه البنية على التسع وكونه ليدفع سجلا الى المشتري حتى  
يسر والميراث من يملكه في الميراث في فوايد جدي في كسبه الميراث من الدين  
رجعه الله فاما ان يفر ثمن الميراث من ثمنه في البنية بغيره حضرته المشتري وكذا



[illegible]

لا يتحقق الشجار له حقيقة المثلث فالأمانة التوبة في وقتة وبرودة طارئة ما يدخل بها حصة  
 له المثلث وقال واحد منهم لهذه المسئلة رواية انه يرجع المشتري بحصة الشجار ووفق بينهما وان  
 البردة والتوبة ان الشجار مكتبة في الاصل بخلاف التائب ما تتبعته بهما اقل الخ لا نه حتى  
 بعض وكذا اذا اودا البائع الى البطر غير تلك التائب فله ذلك لو كانت ثيابا لم يسل بخلاف  
 الشجار اقولك الشجار في كل ما يدخل في البيع تبعا او استحقاقه اليقين فبني ان يكون له حصة على  
 سبيل في **قوله** العلم **بأن** شريته عليه ثياب ببيع مثله فيها كتحته ثوب منها او جلد  
 به عيبا لا رجع المشتري على ما يده بشي لانه رجع البيع تبعا لا قصدا وهذا المثل يذكر البنا والشجار  
 في البيع حصة فضلا تبعا اما لو ذكر انك ما يبيعان فضلا لا تبعا حصة لوماتا قبل القبض بأفنه  
 سبابة تستقط حصة المثلث كذا في **فصل** وفي **قوله** شريته دار مع بانه كتحته البنا و  
 قبل قبضه فالواخير المشتري اخذ الاصل بحصة المثلث او تركه ولو سحى بقبضه يأخذ  
 الاصل بحصة ولا يشاركه الشجار البنا ولو اصرعا او قلها طالم او قلها طالم قبل قبض  
 يأخذ الجميع المثلث او يترك ولا يشاركه بحصة بخلاف الاستحقاق والهداك للقبض وهو على  
 المشتري كذا في **قوله** وهذا بخلاف ما وفي **فصل** من المثلث لو **قوله** شريته دار واستحقاق  
 وقبضه فخر البسقا على ثم استحقاق الاصل ويرجع بحصة الاصل لا بحصة المثلث وان لم يذكر  
 البنا ولا الشجار ولا البنا وان كانا بفتحهما لا يقض صا مقصودا وصا رجع حصة المثلث ولو كان  
 الاصل والاخر بالتبعية المثلثي فبغية قيمة المنقوض ويرجع المشتري على ما يده **بطل**  
 استحقاقه لصفاء الدار ثيابا او ثلثه او كونه بخير المشتري عندنا وروايات ورجع بكل ثلثه  
 او امسك الباقي ورجع ثلث المثلثي فلو سحى منه موضع بعينه لو كان قبل قبض فهو محرر كما  
 ذكرنا ولو كان بعد قبضه فلا يشاركه ويرجع ثلث المثلثي وقيل ان يرد الاصل ويرجع ثلث  
**قوله** شريته كما كان في قبضه فله ان يرد الباقي لو لم يتغير في بيع ولم ياكل غيره **قوله** المثلث  
**ثلاثين** **بأن** غضبه ارضه بدست جوه فزجر المالك على الفاضل **قوله** المالك  
 استع اذ ملك المنفعة له بعدد الاجاق فله الخصوصية بلا حصة المالك **قوله** ان **قوله** المالك  
 ولو اوجر دابة في رجل ثم اوجر في غيره وسلم فاء الاول واراد ان يعتم البنية على الاجاق  
 ان كان الاجر حاضرا قبلت بنية عليه وان كان هو قرا اجاق الاول ان اقراره  
 لا ولا يصح فرض ان في وان كان الاجر غائبا لا يقبل بنية الاول عدا انزل ان يرد  
 ثلثي بدانة فلا يكون خصما للرجوع ولو اوجر ثم باع وسلم فاء السجود وادوا الاجاق  
 قبلت بنية على المشتري وان كان الاجر غائبا لان المشتري يرد المالك للغير فكان  
 خصما لكل منه يرد حصته في ذلك العين وكذا لو اوجر رجل عند ان عينا وسلم ثم انتم  
 يرد بغير اذنه وبيع وسلم ثم جاء المهر من واحد الرهن واراد ان يسره من



من المسمى واقام البنية على الركن بنيت بنيت وان كان الركن غائبا ولو خذ العيون من  
 يد المسمى وسلم الى المسمى لما قلنا ذكر مسئلة الركن في الزيادات ومسئلة الاجابة المسئلة  
 فاصحابنا او اركاننا لا يجازوا لاداعي كفاية اوداه لما زوج فلا يرثه طر حضور هذا  
 الزوج ايضا ودعوى الكل على ما تيزوج ايها برون حضوره لا يجزى اذ عرانه زوج منه  
 بنيت البنية برضاها واراد قبض صداقتها واراد الزوج بالكل ولم يسع الدخول فيكم يوم  
 الزوج تبسليم المهر ولا يرث طر حضورا سارسل نوع من شتر طر حضور من العصور من عمر  
 من كتاب الدعوى وذكر كونه من المنظمة اذ ادعى عليها انها من كونه وبرهن وقالت انا  
 امرؤ فلما اناب بقض بنيت كذا الا ان يكون مهرها اذ اودع فلان الغائب وذكر العذر  
 لا يجوز ان يكون لها زوج فلما كان سارسل الرابع عشر من كتاب الكفاية ادعى كفاية مسئلة  
 شتر طر حضور الزوج المطلق بانما كان الطلاق او رجعا سارسل في دعوى الكفاية من كتاب  
 الدعوى سارسل ان الغائب اعقبت امته او طلق امرته لا يقدر وان كانت الامة غائبة او  
 الزوجة غائبة تقبل لانها لو حضر ما وكذا لا يلتفت الى قولها فلا يثبت بعد حضرتهما رارة  
 في الحاشية من سارسل نوع في دم السعوى على البعض من كتاب الدعوى **فصل** في دفع ما سولاه  
 الى جروا والمولى الى دفعه ليس اخذه ولو دفعه وكذا ارجل ابيه لم يجز ولو انكر المدعى  
 القن وادعاه ملكي وبرهن فله اخذه لا اذ ابرهن ذواليدان فكذلك في دفعه الى فين دفع  
 عنه الدعوى الثالث من الفصول اودع ما كتب في بيت مولاه عند جرحه فله ان يملكه  
 الموضع سارسل في الثالث من الودعة ليس لما كان يجره ودية عبده ما ذونا ما لم  
 يحضر ويظهر انه من كسبه ان يكون ودية غيره في الجدة فان برهن انه للعبد يدفع اليه  
 من ودية لبرازيه فيسقط محض وفي الحيط اكتسب بيت المولى ثوبا وادعه عند  
 آخره فكذلك في الموضع للمولى في دفع الموضع لانه ما اودعه عبده بلا اذنه فكان كمنوع  
 الغاصب وفي اخوانه ادعى على مودع العبد ودية العبد لا يصح مع ما كان العبد مولاه  
 لانه لما حلت الودقة اليه في العبد لا تسع دعوى مولاه بزازيه في المادون ادعى  
 اوداه في اجارة الغير لا يقدر بنيت المدعى الاجرة والمست جميعا وكذا اودعه  
 جميع الفادى في كتاب الدعوى شتر طر حضور الرامين والمهر من دعوى عيون من  
 والعارية والا جازا لرحمن خلاصه في ادعى ب الدخول رجل مات وترك  
 دينا يحيط به فله ان يكون الورثة حضا له لانه لا حظ لهم في الزكاة وقا بعض  
 المت فيهم خصم في ذلك لانهم لو لم يكن حضا يحاج الى نصب الوصى وهو اجنى لكونه  
 حضا فتم اول حقاها في حقه في باب الماريت ببلد النور ذكر رشيد الدين  
 ان في الزكاة المستوفى اختم في اثبات الدين انما هو الوارث لانه خلف الميت

قال اصحابنا الكتاب ان يكتب المهر في الدعوى  
 كبيرة او اكانت كبر الكذا في ادعى  
 المطالبة بالمهر في محضر شرع ارب  
 الفاضل مسهل

الميت وشيخ البنية عليه لكن لا يخلف لانه لو نكل لا ينفذ اوارده على الفوا عارية في ان المهر  
 بهذا المشهور في الكتب ولم يذكر في شي من الكتب انه يرفع اوارده الوارث في قول نفسه  
 حتى لو ظهر للميت ان لا يثبت في دين المهر من نصيب الوارث المهر وبنيت ان يصح ولكن لا يخلف  
 لهذا الفادى الموهومة من الحيط البراني في لقا العطل على عشرة من كتاب الدعوى **فصل**  
 ادعى عليها ان الدار التي بيدكم ملكي فبرهن على صاحبها ثلوث الدار بيد احدكم ببارث  
 يكون الحكم عليه كما على العاقل اذا اخل الورثة بنصيب حصة البقية ولو لم يكن كل الاربعه  
 لا يكون هذا قضا وعدا الفاضل بكون قضا في يد الحاضر على المهر ولو لم يبرهن اوبيد  
 احداهما بشار او لا يكون الحكم على احداهما حكم على الآخر **فصل** في الكفاية وفي الكفاية ادعى  
 عينه الزكاة وبرهن على احد الورثة القضا على قضا وعلى الكل وفي الجماع ان الكل  
 في يد وان البعض في يد فبقدر سارسل في اولى كتاب الدعوى في يد الحاضر ضيعة  
 وفي يد الغائب لوقى ادعى على المهر من ثلثها وقطع رجل واحد على كذا وبرهن ان ما ابرهن وقطع  
 رجل واحد على كذا وقطع واحد وكذا ملكه يقض على الحاضر والفاضل بوقضتها وان لا وقطعها  
 وقطعها متوقفا يقض على الحاضر فقط قيل في المسئلة نوع اسكال لان هذه المسئلة تحت مسئلة  
 احد الورثة وفيها اما يقضى اذا كان العيون في يد الوارث المهر حاضرة فان نص الوارث  
 احد الورثة انما يجزى حصة غير الكل لوارثة في يد فان الحاضر وارث العيون في يده لا يصح  
 الدعوى عليه ولا القضا فعند هذا من يلزم ان يقضى على الحاضر لا غير الوجهين جميعا  
 بزازيه في اولى من كذا **فصل** في امان فوجد في يد رجل من علم انه له فمخضم ولوقا زويدة  
 او دعيته من اعتره منه فليس خصم المودع او الغاصب لوقا لا ينصب خصما للمسمى  
 وينصب خصما لوارث المودع والمقصود منه حتى لو ادعى رجل انه وارث المودع او  
 الغاصب مقربا بالبر وكذا في ادرى مات فلان اولا او قال لا ادرى انت وارثه  
 او لا فبرهن على الموت والورثة يقدر هذا الموضع اما لو انكره او ادعى الملك لغيره فانه ينصب  
 خصما للمدعى او كذا **فصل** في الموضع لا ينصب خصما للمسمى الا اذا ملكه على واحد  
 بقضه من كذا فينصب خصما للمدعى والثالث من الفصول ولو ما كذا في غصبة فلا يجرى  
 اليد او لا ثوبا فكل هذا في سرقه من فلا غير في اليد فاما المدعى عليه البنية ان فلان الغائب  
 او دعيته تنفع الحاضرة غير في اليد وقال الشيخ الامام المودع في كذا في الزكاة لا تنفع  
 الحاضرة غير في اليد سارسل في دعوى الدور والاربعين من كتاب الدعوى في يد  
 عيون ادعى اخوانه استراة فلان الغائب وصدة ذواليد فيه لا يوم باليتيم لانه  
 حكم على الغائب كما اذا ادعى على المودع انه اشترى الودقة من المودع وصدة المودع  
 بخلاف دعوى الورثة في نوع في انهم من كذا من دعوى الدور **فصل** في ان بنيت الار







اخذوا ذلك وادعوا له من ثلثه طحضة البائع قبل ثلثه الزمان والمدة مائة  
 كذا وياي بعده ودرست على في البعده ثلثه من ثلثان العايب شرعا جازا وذو اليد عليه  
 لغيره فلو خصم كذا **افني** **شاه** كما لو ادعى عليه السبع ان او لم ين ذوا من ان السبع  
 انقص من مائة واربعه وسلمها الى المستري ما دعا بالمالك على البيع ان اراد اخذ الار  
 لا يصح دعواه لانها ليست في يد البائع وان اراد تعينه بالغصب فعلى المخالف الموقوف  
 ان يغصب العايب لم يتحقق موجبا للمساومة وجوب القبا بالبيع والتسليم ووايضا وان اراد  
 اجارة السبع واخذ العين تصح دعواه وحسب وانواع العايب المخصوص به وجب واجاز  
 المالك صحته الا اذا اجتمعت الاشارة انظرها وهي قيام السبع المستري والمعتق وعليه  
 وان تكون الاجرة قبل الخصومة حتى لو كان المالك قد حاصم العايب في المصنوع وطلب منه  
 التقضي ان يقض له المالك ثم اجاز البيع لانه اجازته وذكر الشيخ ان الاجرة صحيحة في  
 ظاهر الرواية وادعى زيد ادعايا اجره غصبته فقال المدعى عليه بنى الدار كانت  
 لي وقعتها على كذا وكذا وادعى المدعى تحليفه بالتحلف وعنده محمد يحلف وهو المختار بنا  
 ليجوز ان يغصب الدار يتحقق عند التقاضي على قوله حرا المصنف كتاب الدعوى  
 باع واربعه وسلمها فادعى المالك على البائع الدار ان ادعى الدار لا يصح له الرجوع  
 فان شبه دعوى المخصوص على العايب حاكم كون العين في يد غصب العايب  
 وان اراد فانه فعلى المخالف الموقوف ان العايب لم ينجح بالبيع والتسليم ام لا فانه قال بالتمسك  
 ما لم تصح الدعوى ومن نفاه لم يصح الطرود وقد ذكره وان اراد اجارة البيع واخذ العين  
 له ذلك بسبب المذكورة **واجاز** **سبع** **مقصود** **برهن** **على** **العايب** **العبد** **الزير**  
 في يد بالغصب وحكم عليه ثم جاز المصنوع وبرهن على العايب العبد ملكه لا يقبل  
 لان دعوى المالك للطلاق لا يقع الا على ذل اليد له ادعائه غصبته تصح الدعوى في حق القبا على العايب  
 صحيحة وان كان العين في يد غايب العايب في اداه الفصل الخامس عشر من دعوى الزانية  
 من لو ادعى ان يخيم من عليه دين لم يست فله قبضه لو لم يكن الميت مديونا له وهي اولاد ولو ادعى  
 بخاتم ولا يقبض وانما يقبض من ذمته ولو ادعى دين الى الوصي بغير اصاله ولو ادعى  
 فدفع الى بعض ورثته بغير ايم خصته حاشا في ان من الوصي من الفصل في ذمته  
 ادعائه فقال عين جمل له كذا وكذا العبد جمل له كذا وكذا المدعى عليه ثلثه طحضة  
 العبد الا ان يكون العبد ميتا او صبيلا لا يبرئ نفسه فثلثه طحضة وحكم بالارثي  
 لو برهن وفي البرزون وكما وغيره قال ثلثه طحضة كونه في طلب ارض غيبته وكذا  
 لو ادعى ما في ذمته او حاكم في ذمته لا يثبته احضارها لان المدعى لا يحق فيه اجرة  
 الثالث في ادعائه ثلثه طحضة من الفصل في دعوى الزانية وما كان

وما كان من الكفاية فموت من لم يخطئ على كمال العطاء انما قبل ان يحنه وكما قضى ادا  
قبل الميسرة الرزق لا يكون لورثتها على المطالبة من بيت المال سرج ادب القضي في  
اول باب اربل غيب غير مره رجل قدم رجلا الى القضي وقال ان فلانا من فلان العظمى على  
هذا الفادهم وقد وكلت بالحضرة فيها وفي كل حال ولعنفته واقام البنية على ذلك جملة فاك  
الوحشية لا قبل البنية على المارحة تقيم البنية على الوكالة وان اقام البنية على الوكالة  
والدين جملة يقضون الوكالة وبعد البنية على الدين وقال محمد اذا اقام البنية على الحمل جملة يقض  
بالحمل ولا يحتاج الى اعادة البنية على الدين وقوله من مضطرب ظهر قوله لا قبل البنية على  
الكل الا ان القضي يقض ما يوكالة او لا ثم يقضى المار ولا يحتاج الى اعادة البنية على المار ويأمر  
القضي بالترتيب والقضاء الى البنية وهذا استحسان وعن مرجه حكاية فاك اخذت هذه  
بالقيس لظهور وجه القيس فان البنية على المار لا تقبل الا بضم وهو كما لو كانت في سبيل  
فوجد به عيبا فارد ان يرد لا قبل البنية على المار لم يثبت العيب على المار ومحمد اخذ بالاحتياط  
الى جهة الدين والقضي على قوله وعلى هذا يخالف الوصي اذا اقام البنية على الدين والوصية  
جملة والوارث اذا اقام البنية على النسب وموت المورث والدين عند احنف يسقط  
اثبات الحضرة او لا ثم قبل البنية على الحق فاصح في فصل المحضرة به كتاب الوكالة وفي البيع  
فقبل يقضه لا تسع بنية المستحق ما لم يحضر البايع والمشتري اذا الملك للمشتري واليد للبايع  
فقبلها البنية فصا ركعوا الرهن وبعد قبضه تسقط حضرة المشتري فقط والاخذة  
نظير الاستحقاق كذا وفي فسخ للمشتري ولاية الدعوى على البايع وان لم يكن المبيع في يده لانه  
عاصب المشتري عاصب العاصب وتنعى الدعوى على العاصب وان لم يكن الدين في يده  
لانه يدعى العفل في انشائه من القصور **في دعوى النسب** في المشتري بطل باع اتم له وبها  
جبل فقال البايع ليس له الجبل منه وهو في غيري فولدت عند المشتري لا قدر خمسة اشهر  
فاذاعا البايع جازت دعوته وردت لاجارية والولادة له ولو ادعا البايع ثم ماتت ام  
او اعطى المشتري فحقه باطل ويرد الى البايع ويفتح في الموت فيها ويرجع جميع الثمن  
على البايع خلاصه في القاتر بمكاتب الدعوى ثم **في دعوى جارية** فولدت لافتر  
مسته اشهر من وقت الشراء فادعا البايع وقال علمت وقت البيع انها جعلت من لحي  
بعدها لفرور في اوحى فحقه يقض دعوته اعتبارا الى الولد نفسه وما يبطل دعوى المهر  
من كتاب الدعوى ولو قال ليس الولد مني فاك هو مني و لو فاك هو مني ثم نفاه  
لا يصح ساربه في القاتر من كتاب الدعوى ولله ولد فنفاه او ان الولادة اوبعد يوم  
او يومين صح وان سكنت حتى مضى ايام ثم نفى لا يصح وكذا اذا ولد جارية التي هي ام  
ولده وسكت صح وكذا لو سكنت المول في هذه المدة لا يصح نفية لبعده وكذا لو سكنت







يكون هبة لا يكون بالانجيل حاشا في الفصل الاول من كتاب الوارث ومن اقر بخلام  
 يولد من قبله وليس له نسب موقوفه ابنة وصدة الغلام ثبتت له ابنة وان كان مريضاً  
 النسب مما يلزمه خاصة فيصح اوارده به ويجوز اقرار الرجل بالولدين والولود والزوجة والمولود  
 لانه اقر بما يلزمه وليس تحيل النسب على الغير ويقبل اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولود  
 لما بنا ولا يقبل الولد لان فيه تحيل النسب على الغير وهو الزوج اقول هذا انما هو في المرأة  
 التي يكون لها زوج او معتدة لا يقبل اقرارها بالولد لا بقصد الزوجها واما اذا لم يكن لها زوج  
 او لم يكن بمقتضى بغير اقرارها بالولد لا في اقرارها بغيره فينفذ كذا في حاشي صدر  
 الشريعة ومن اقر بنسب من غير الوالدين كخوانع العلم لا يقبل اقرارها بالنسب فيه محل النسب  
 على الغير وبعض حاشي صدر الشريعة اذا كان المقلد عبد المقلد ثبتت له النسب بمجرى اقراره ولو  
 عبد الغير يشترط بقصد مولى هذا الفتوى في السبع من الوارث ولو اقرت بابنة ولها  
 بنت موقوفه فالما لم يثبت الموقوفه لولا عصبة لها اقول هذا في ذات الزوج على اقرارها  
 لم يكن منسوبة الغير ولا معتدة ينبغي ان يكون المال لها اذا اقام على احد حبيبة فثبتت  
 نسبها من الموقوفة حاشي صدر الشريعة في الهداية وغيره وقيل لا يثبت هذا ايضا في الفصل الثاني  
من العصور ولو ادعى ارباباً ابنة ابن اخيه فبرهن فالحاشي سند سنده بوجه من دانيت  
 كدوى وارث استحقاقاً لاسمها من المورث بقدر لانه وارث لا تقبل هذه النسبة اذا ثبتت  
 اربته باقرار الميت محل النسب على الغير لكن لا اقراره وارثي ولان في مات ثم مات الموقوفة  
 وارث فكل ما للموقوفة حكم الوصية لان قوله ذلك وصية حتى لو قال هو قريبي ومات الموقوفة  
 وترك امرأة فلها الربع والباقي للموقوفة اقر رجل ابن ان فلان اخي لا يجزى اقراره في حق ابنت  
 النسب فلان ابنة ثم مات الموقوفة جميع ما للموقوفة لرضاها بما اخذ هو ماله فصار كوصي لجميع المال  
 وليس شرط صرف المال للموقوفة ان يكون اقراره في حال عدم الوارث ولكن في حال اقراره  
 ومات ولم يبق له وارث يكون ذلك للموقوفة ولو كان الموقوفة والنسب فكل الموقوفة ابن اخي او  
 ابن عمه ولا وارث فكل الجواب لما مر من رضا في نصير في حق الوصية في الفصل الثالث  
من العصور قال اذا سبي صبي فاعطاه او كراهه او كل واحد منهما ان اخاه ابنة وابنة  
 لم يصدق في ذلك وكذلك لو كان مع السبي امرأة فاعطى وادعت انه ابنها وصديقها  
 في ذلك لم يصدق بخلافه اذا كان مع السبي رجل فاعطى ثم ادعى ان الصبي بنه ثبتت له النسبة  
 فان كان الصبي محباً لغيره من نفسه وكان بالمال ثبتت النسب لا بقصد لانه وانما يثبت عند  
 التقدير اذا كان محتملاً في نفسه ولم يكن الولد موقوفاً والنسب منه غيره ثم اذا اقرت المرأة  
 بولد وصديقها لم يثبت النسب وكذا يتوارثان ان لم يكن لها وارث موقوف فان شهد  
 امرأة على ذلك وصديقها الولد يثبت نسبها وانما شرط تصديق الولد لانه اذا كان

محصل ما يحل  
 معنى ما عمل

اذا كان مملوكاً بالمال ثبتت النسب بالهبة بانه وشهدا المرأة الواحدة ليست بجهة بانه وان لم  
 تشهد لها امرأة وصديقها زوجها انه ثبتت النسب منها اما في الزوج باقراره فانه يقر على  
 نفسه واذا ثبتت منه ثبتت منها بقا من الميسر المحض في بابا محظوظ والمملوك من كتاب  
 الدعوى في كتاب الوارث ان اقر رجل ان له ابنة فثبتت له ابنة ولو قبلت ابنة فثبتت له ابنة  
 وطلبت بين الموهوب وكر السبع اقام الموهوب فبجوابه في المارعة لا يحلف الموهوب  
 في قول الله وكذا في كل موضع اذا ادعى ان كان كذا فيما او كان لا يقر بغيره من المسمى  
 وغيره اذا ادعى ان كان كذا في اقراره او اقرار الوالدين بغيره ثم ادعى ان كان كذا في  
 اقراره واراد اختلاف المسمى بانه فقد نقضت الحق وطلب بين الموهوب له بانه  
 قبضت الهبة باذن الواهب على قول حاشي صدر الشريعة ان يختلف وعلى قول ابن ابي شي  
 له ذلك وذكر اختلاف في كتاب الوارث فان كان في المسئلة خلاف ابرس وان في بعض  
 ذلك ان لا يرضى والمفتي حاشي في بابا بين من كتاب الدعوى ان ابنين فقال  
 عمره دفعت الى المورث وصدة واحدة فان اخاه باخذ من المورث نصف الدين ثم المقتضى  
 للغير من اقبض نصف الدين فاكمل باقتضا وقبض المورث لم يتركه محل قبض المورث  
 تبين بغيره فيصير كان الوارث الموقوف بالدين في الزكاة فيطالب به حصوله في اقسام الوارث  
 من الفصل الرابع والثلاثين اقرار احد بني ميت له على اخوين ليقبض به نصفه كسبي له  
 والنصف للاخر ولا يرجع الموقوف على اخيه بنصفه قبض وان تصادقا على اقراره المقتضى  
 بينهما لانه لا يرجع على اخيه ليرجع اخوه على المورث فيرجع المورث على الموقوف ذلك في  
 في اقرار الموقوف في كتاب الوارث ان ابنين ولدت الزكاة المورثة عبدان فاقسمتهما  
 واقراهما ابائهما اعطى من في يد واقرا ابائهما اعطى من في يد في صحة وكذا في الاخر  
 والاقراهما ما يقسمه الاباء الموقوف نصفاً في يد لال العتقة من غير المكيد والموزون  
 معاوضة وليست باقرار بين كذا في كل واحد منهما باعته اخذ نصفه عين حقه ونصفه  
 عوضاً عما تركه على صاحبه فلي تصادقا على حصة من زيد الاصف فقد تصادقا على ان الاب  
 اخذ نصف العبد من الاصف بنصفه والمأخوذة بالمال فبجوابه على الابكر ونصف العبد  
 الذي كان في يد وقد عجز غيره فليبره في قيمة من المحيط المحض في اقراره بابا اقرار  
 الوارث والفرع بالدين على مورثه او بالهبة من كتاب لقوات الميراث والوارث  
 وارثا ميت اقرار بالدين عليه لا يقر ولم يعط ولم يقض فاقض من شهدا ادين لرب  
 دين عند قاض تقبله ويثبت الدين عليه وعلى غيره ولو قضى عليه ثم شهدا  
 منه عاشرهما كان قاضاً والتم اقراران بان الميت اوصى لفلان بكذا وانكر الوارث  
 الثالث فثبت عليه الوارثان الموقوف به من قبل شهدا دهما كسبها دهما لا يترك







في صحتها ينبغي ان لا يقع لانه وصية للوارث على امر فلم يحكم الا ان يصدرها الورثة ولو لم يرض  
 عنه وادى ما قبل قبضته لم يحسوا وجوب الدين في صحة اولاد وعلى المريض دين **اولا** **مصل**  
 لمريض وارثان ما اصدقا قرع على ان لا يثبت كذا وقد قبضت في صحة صح ادلتها فيه  
 كما اقر لانه تم بغير بيع الى مخرجها كذا **افتي** **ع** وقبل لا يقع **نقط** مرفقة بالكتاب  
 لا مرفقة عليك صح اقراره وقد حرر في كتاب الهبة انه لا يقع **نقط** مرفقة اوت قبض  
 مرفقة فلو كانت في روضته او مخرجه لم يجز اقراره والابا طلقه قبل دخوله **ج** خارج لو  
 منكوته البقرة ومقتضى لم يصدر في حق غدا الصحة للهبة الا فيما فضلته غدا بها بزوج  
 من الاقارب اوت قبضته وفي ميراثه **فصل** في كتاب الاقرار احكام لم يرض مريض  
 او اجنبي ثم مات الموقول ثم مات المريض ووارث الاجنبي الموقول له ورثة المريض لا يجوز ذلك الا اقرار  
 في قولنا لا يس الا وواجب في قولنا لا يجوز وهو قول جمهورهم وهو كما لو اقر المريض بغير قيد  
 انه لفلان الاجنبي او لفلان الاجنبي هو لفلان وارث المريض لم يكن له فيه حرج على قولنا لا يس الا و  
 واقرار المريض بطل وعمل قولنا لا اقرار صحيح **م** **العقود** **الفصل** في اقرار المريض وتغير اقرار  
 المريض بغير وارثه يوم موته غير وارث واقراره في ما دون في مرض موته وطلاق المريض  
 ورده المرفقة في مرضه يموتان فيه يكونان فارين ويجوز انما وه الى غيره قبله **فصل** في اقرار  
 كتاب الهبة من احكام المراض وفي الاقرار والمريض يدين لوارثه فلم يثبت حصره غير  
 وارث صح صورته اقراره بدين ثم ولد له ابن ولدا او لغير وارث ثم صار وارثا عند موته  
 ان كان سبب القربة لم يصدر عنه لغيره كما في سبب موته ولو كان لولي المولود اولاد  
 وضارت زوجته لم يبطل اقراره بخلاف لو وهب لها في مرض موته او اوصى لها بوصية  
 ثم تزوجها ثم ماتت انه تبطل الهبة والوصية الا اقرار قبض الدين منه الوارث لا يقع اذا كان  
 في مرض الموت **حكمة** في الفصل الرابع من كتاب الاقرار **مصل** المعترف به اقرار المريض  
 لوارثه كونه وارثا او غير وارث يوم الاقرار لا يوم ما لكن بشرط ان يكون الحق له ما  
 وقت اقراره وقد ورث الحق لسبب الفاتم بينهم وقت اقراره لم يكن الا اقرار اقرار الوارث  
 فلا يقع لو كان الحق مريضا وان لم يرث بسبب الفاتم بينهم وقت اقراره لم يكن الا اقرار  
 اقرار الوارث وعن هذا كذا ان المريض اذا اقر بكونه وارثا بالبنوة القائمة يوم اقر  
 مات قبل موت الموقول او اذنته الا قبل موت الحق لا يقع الا اقرار جامع **العقود** **مصل**  
 ان اقراره احكام المراض اقراره به وهو حق ثم عتق فمات اقراره لانه لم يولي باللقن  
 مجلدا في الوصية لانه وهو حق ثم عتق فانها تبطل لانها حصة الابن او لغيره وله ابن  
 ثم مات الابن فورئ الا لم يجز اقراره لوجود الحق يوم اقر ولو اوصى لاجنبي ثم تزوجها  
 فمات لم تجز الوصية لانه باعده موته وهي ترثه حينئذ **مصل** **الحكم** **في المداينات**

في المداينات رجل اقرض عشرة دراهم طلب على ذلك رجلا واخذ مستوفى ان يثبت  
 من الكسر هو الهبة والى اقراره الكفا رجل على رجل الف درهم قرض فحطه على ثمنها الى  
 صح لخطه وانما تحاله وان كان المستوفى جامع الغرض فالأصل ما في الالف من كتاب  
 البيوع من عليه الدين الموقول اذ اقر قبل حطه الاجل ثم استوفى المستوفى من يد الغرض فاعاد المداين  
 لان الاجل ما سقط عنها مقصودا انما سقط حكمه للقف من قبل له الاجل في المنقح عن غير رجل على  
 آخر الف درهم حطه فقال له رب الدين ان دفعت الى غدا خمسة ما خمسة الاخر مرفقة عندك  
 منته وان لم تدفع غدا خمسة فالالف عليك على حالها فهذا جائز **مصل** **الحكم** **في المداينات**  
**ع** اذا كان على الميت دين وثلث دين على رجل كان له دين الميت ان لا يقض منه لم يقض  
 دين الميت لان مديون الميت لا يرثه بدينه الدين الى الوارث حاكم قديم الدين الميت في الدين  
 والعشرة من المصروف الوارث اذا قضى دين الميت من نفسه كذا ان يرجع في الزكاة **مصل**  
**الحكم** **في المداينات** **مصل** **الحكم** **في المداينات** **مصل** **الحكم** **في المداينات** **مصل** **الحكم** **في المداينات**  
 الف درهم دين فرفع المودع الوديعة الى يوم المودع فليدفع المودع انما اجاز القضا وان  
 منه المودع في اخذ منه الف وسلم المودع رب الدين لان المودع ملك الوديعة باذنه والفقهاء  
 سابقا على الدفع الى اليوم وبين انه قضى دين الغرضه بالبيع فليكون بغيره او يترك  
 محذوف كذا كذا المودع المودع فرفع الوديعة الى يوم المودع فليدفع المودع وصدره ما ذكر  
 في كتاب الكفاية رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له اقرض هذا ما وجب لفلان على فلان  
 ولان دفعها ان يحضره فلان فدفعها اليه بغير محضه فلان كان ضامنا الا ان كان محضه الوكيل  
 الدراهم مع ان الدراهم امانة فربح وقد دفعها الى غريمه حساب الائمة وصحة الله من  
 كتاب المداينات **ج** قضى دين غير يكون له على المطلوب رضى جائز وفي طرد حجت  
 بخلافه وقالوا لا يعطى الوكيل بالبيع الا الثمن من ماله فضا عن المشتري على ان يكون الثمن له  
 كان القضا على هذا من له ويرجع اليه على ان يربح ما اعطى وكان الثمن على المشتري على  
 قبضه **فصل** **في المداينات** **مصل** **الحكم** **في المداينات** **مصل** **الحكم** **في المداينات** **مصل** **الحكم** **في المداينات**  
 صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كان قيمتها اقل من الدين فان كان  
 السعر فيها معلوما يكون ببيع بقدر قيمتها من الدين والا فلا بيع فيها **فصل** **في المداينات**  
 ابن سنان عن النبي ان استقرض فواكه كبل او وزنا ثم انقطع بغيره ان يضر الحديث ان  
 ان يتراضه على قيمته كمن استقرض طعاما في بلد فيه الطعام خفيض ثم التقى في بلد فيه الطعام  
 غال ليس الطلب بربووث المطلوب ليعطيه في تلك البلدة وعن محمد بن كعب عن طلحة بن علف  
 ولقيه بركة عليه قبة بالواق يوم الحصة وليس عليه ان يرجع مع ذلك الواق لانه وقار  
 الثاني عليه قيمة يوم اقرضه وبشره عن النضر اقرض طعاما او غصبا ثم التقى في بلد الطعام

مطلب  
 اذا كان على الميت دين على رجل  
 كان له دين الميت ان لا يقض  
 منه ما تم قبضه دين الميت



فانه الطام فيه غارا واذا سيقوت منه كفيلا حتى يوفيه في ملكه الاخذ وقال الثاني وانهما  
 طلب قيمة الترخيم ملك البلاد والخصومة اقضها والقول فيها قول المطلب وان كانا  
 في بيع الرهن اختلف ولا يفتى بالقيمة بزاره في نوع الرهن كتاب البيع رجل على آخر  
 عشرة دراهم فاراد ان يجعلها ثلثة عشر الى اربعة عشر من المديون شيئا بتلك العدة  
 ويقضي المسع ثم سعى المديون بثلثة عشر الى ستة فليقع الخنزير الحوام ومثل ذلك من غير  
 رسول له ثم انه امر بذلك رجل طلب من رجل درهم بقرضه بده وازده فومسح يقرض  
 متى عاين يد المقرض ويقول للمقرض اجبت منك هذا المساع بما درهم فيسري المقرض  
 ويرفع الدرهم اليه وفيه المساع ثم يقدر المقرض بعض هذا المساع عاينه وعشرين  
 فيسحق فيحصل المقرض ما درهم ويورد اليه ويحب للمقرض عديته وعشرون درهما والا  
 والا حوط ان يقدر المقرض المقرض بعد ما قرر المعاملة لمصلحة وسطر كان بينا فقه  
 تركته ثم يعقد ان سعى المساع وبنه المسع دليل على حوازيه لو اذ لم يكن لو اذ سطر  
 في السع هذا اذا كان المساع المستوفى فان كان المساع المقرض ليس المستوفى في ويريد ان  
 يقوض عشرة بثلثة عشر الى اربعة عشر من المقرض سعى المقرض سبعة بثلثة عشر وسلم  
 السعة الى المقرض ثم ان المقرض سعى سبعة في اربعة عشر ويرفع السعة الى الاجنبي  
 ثم الاجنبي يبيع السعة المقرض بعشرة وباضمة عشرة ويرفعها الى المقرض في اربعة عشر  
 من الثمن الذي كان عليه المقرض فيحصل السعة الى المقرض بعشرة والمقرض على المقرض  
 ثلثة عشر الى اربعة عشر لقران سعى المقرض المقرض سبعة بثلثة عشر الى اربعة عشر معلوم  
 ويرفع السعة الى المقرض ثم يبيعها المقرض في اربعة عشر ثم ان المقرض يقضي البيع مع  
 الاجنبي قبل القبض او بعده ثم يبيعها المقرض المقرض بعشرة وباضمة عشرة فيحصل  
 عشرة وعليه المقرض ثلثة عشر وتصل السعة الى المقرض بعشرة والمقرض وان كان مئرا  
 ما باع باقل ما باع قبل الثمن الا ان كانا كجاءه لتخلد السع الثاني وهو السع الرابع من المقرض  
 والاجنبي وجبلة لقران يبيع المقرض المقرض سبعة بثلثة عشر من المقرض ويرفع السعة الى المقرض  
 ثم ان المقرض يبيعها في غيره باقل ما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها المقرض بما اشترى  
 فيحصل السعة اليه بعينه وفيه الثمن ويرفعها الى المقرض فيحصل المقرض الى المقرض ويجعل  
 البيع للمقرض وهذه الجملة هي العينة التي ذكرها محمد واما ما في بيع العينة وزمانها  
 خير من البيع الذي يجرى في السوقا وعين ارباب انه فاك العينة جائزة باجره وقا ارجوه  
 لكان الفوار من الحوام فاصحا في فصل ما يكون واراعه الروايات في السع وس قال الدار  
 للمدعي لو لم يطل به اذ لم يعط كل شهر عشرة فيلزم باجله لانه امر بالاعطاط مابد  
 على انه لو عاينه ان كانت على ان يودي اليه كل شهر كذا اصح البيع في شرط الخصم عليه

مال المدعي فقال جعلته حلا او قال اطلت الابل وقال تركت هذا اهل فيه كطير يطير اهل  
 ويصل الى حلا ولو قال حلا في الابل وقال تركت من اهل مال مؤجل على حلا **في البيع**  
 فقهه قبل اهل بزاز ليس لطلب ان ياتي بالقبول **في البيع** ولورده بالثمن عاد ومطلوب ولو اشترى  
 شيئا بالدين المؤجل ثم رده بحسب بقضا عاين اهل ولو قال بل لا يعود ولو كان بثلثة عشر  
 كغيره لا يعود الكفاية في الوجهين فبها ما يتعلق بالطلب بثلثة عشر ولا يجوز  
 للمدعي ان يقضي بعض دين الزمادون وبعض سوا ذلك الدين في كسبة او في الموضع الا ما  
 استوفاه في حقه ولو اشترى شيئا في حقه فيجوز قضائه حله الا كذا في او كذا **في البيع**  
**الاقرار كتاب الشهادات** في قوله في الكلام برب الدين اذا شهد بالبيع بالملك  
 والعين في يد غيره بان قال فلان لعين ملكه لاني بعته منه او قال كان ملكي في قبعة منه  
 كان المدعي في دعواه ادعى الشراء منه لا تقبل لانه شهادة على قوله في الفصل  
 الثاني من الفصول العاكة الوكيل يقضي اليده يجوز شهادته بالدين بخلاف ان يكون  
 بالخصومة الا غرل قبل ان يصرح عاينه في الفصل الثاني من كتاب الشهادات ادعى دينا  
 بسبب قرض او كونه وشهدا يدعي مطلقا قبل القبض ولا في عين ادعى بسبب  
 وشهدا بطلان **في البيع** والصحيح انه تقبل اهل الفرق بين العين والدين ان العين تجوز  
 الزوائد في الجملة وحكم المطلق ان صح بزوابع والملك بسبب بخلاف في المدة  
 بسبب ملكه لا شهوده بالملك المطلق بخلاف الدين لانه لا يثبت الزوائد فلا كذا  
 ما فارقا **في البيع** في الفصول **في البيع** في اربعة اقسام مطلقا وشهدا بسبب  
 معين تقبل وفي الكس في الاجتناب في الحكم المدعي مطلقا الملك الملك بسبب الذي  
 شهدا ام بسبب اركان فارق في وان فارق لا يقضي بشي اطلاقا في قبضة الشهادت  
 المطلق اذا كان الدعوى ملكا بسبب كالشراء اما لا تقبل اذا كان دعوى الزمادون او غير ذلك  
 وهو فلا يثبت الا اذا فاك اشترى من رجل وقال في محضر يقبل الشهادت على الملك المطلق وذكر  
 الوار قبل لا تقبل وان ادعاه من مجهول ان هذه شهادته بزيادة ما يدعيه فلا تقبل بزاره  
 الثالث من كتاب الشهادات شهادة الوكيلين او الدلائل اذا كان لا يثبت بعينه البتة  
 او الوكيل بالبيع او المخلع اذا كان لا يثبت فعلا به المخلع او المخلع لا تقبل لو شهد الوكيل  
 بالبيع او الكس انما مسكوحة او ملكه تقبل بزاره في نوع الشهادت على قوله في كتاب  
 الشهادات وفي المتن شهدا انه قبض منه الف وهو يكره قال لا يثبت وزنا بالكان قال  
 كان رب المال حاضرا تقبل والا بزاره في المحل المبرور فضلو زوج امرأة من رجل  
 بخضرة شهود واجتاز العقد ثم اختلف في المدعي يقبل شهادته الفصول لها اذا لم يثبت  
 العقد ان نفسه مسد فباب شهادة الزور عني يحصل الفعل نفسه لرجل على رجل

مطلب







وفي سائر ما ذكره من ذلك ولو شهد عند المدة واحدة بموت زوجها او بريرة او بطلانها  
تخلو ان تزوج وفي الحرة اذا عاها الرجل عن امرته ما خبره عدل انه زوجها طلعت ثلث  
او ثمانية فله ان يقتل وتزوج وتزوج لوفاء كالجدة فاسقحت وفواضا العدة لموت  
انما يعتمد على خبره اذا عاها ما ينبت ميتا او شهدت جنازته اما اذا عاها خبره فخير بذكر  
لا يعتمد خبره في احوال الفصل الثاني عشر من العدة وكذا العدة اذا اضر  
المدة بموت زوجها او بطلانها اياها حل لها التزوج والسمع من هذا الرجل من احوال  
يشهد قال لان هذا من باب الدين فيثبت بغير الاصل بخلاف النكاح والنسب وهكذا ذكره  
ظاهر الدين في فتاواه من المجلد الرابع اورد الفاضل اذا اجتمع رجل بموتها واخبره رجل  
بموتها فان كان الذي خبره بموتها عاين موته او جنازته وكذا عدلها وسومها ان يقتل  
وتزوج بزوج آخر هذا اذا لم يورثها فان ارثها وتزوج شهود الجدة مائة فتمها داتها  
اول ما صحت له الفصل الثاني عشر من العدة بطلانها وكذا شهادة الاخرى لان ادائها  
تختص بلفظ الشهادة حتى اذا عاها ان هذا خبره واعلم لا يقبل وكذا منه ولفظ الشهادة لا يثبت  
من الاخرى من الميسر في باب ما يجوز شهاده من كتاب الشهادات قال  
المدرع في مودعي غيب وطلب عين المدرع عليه فقال لا يقبل ان حضرت شهودا بعد الحلف  
لا اسمع شهاده ثم فقال المدرع فيكون خلف المدرع عليه ثم اقام المدرع بعد ذلك بينة تسمع  
لقد عاها دما او اوافاها ان من كتاب الشهادات ولا يقبل شهادة في غير ما صحت به  
عم صحت لا يقبل شهاده لفسقه وفي النوازل الشهادة على امره لا يورثها  
ابن محمد بن الحسن ابان سئل ما يجوز جاني عن من المسئلة فقال لا يجوز حتى يشهد عند جماعة  
انما فلا وعند ابن عباس وابي بكر يجوز اذا شهد عند عدل انما فلا ولا يشترط رؤية وجهها  
اختلف الشيخ فيه منهم من لم يشترط وايه ما كان الامام حازمه وفي النوازل قال  
تشرط رؤية شخصها وفراجمها الا في شدة طرؤية وجهها فلهما والقصد الاول  
الشهادة كما تقبل شهادة المحقق للمحقق لما روي الحسن بن محمد عن علي بن فضال عن محمد بن  
علي بن فضال عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى  
او يمكن ان يقبله فقال محمد بن الحسن لقد عاها دما في كتاب الشهادات  
اذا شهد الوصي بدين لميت والورثة صغار او بعضهم لا يقبل شهاده لانه يثبت  
شهادته عن نفسه ولو كانت الورثة كبريا جازت شهادته ولو شهد بدين على الميت  
جازت شهادته على كل حال ما صحت له الفصل من باب ما لا يقبل من احوال الجرح وكوب  
بكر الهند لانه لما طر بغيره ودينه في سكره وارباب وكثير سوادهم وعددهم لا اجل المالك  
ومشكلا لا يشهد في الزور بعد الفاضل في الرابع من الشهادات قال ولو اوشك

في دين شهد عند القاضي رجل فقال لا يشهد ان فاضلا من القضاة شهد ما انه قضى له من اجل  
على هذا الرجل بلغ درهم او بطنه لم يصدق وسماه او قال لا يشهد ان فاضلا من القضاة شهد ما انه قضى له من اجل  
ولم يشهد القاضي الزكوى ويضبه لا القضاة وعقد العهود فاذا شهدوا به ولم يسموا  
العدالة لا يقبل عدلها ولا يقبل وليس هذا في هذا الموضع وحده بل في جميع الاحوال لا يشهد  
على فعل ولم يشهد الا لا يقبل شرح ادب القضاة باب الشهادة على كفو رجل شهد  
على قضاء ابيه رجل قال الوصف لا يجوز شهادة الرجل على قضاء ابيه ويجوز شهاده على كفو  
ابيه وما كان الحسن من زيادة اذا شهد ابن القضي رجل على رجل ان اباها قضى له من اجل  
تقبل شهاده ما عندنا من خلافه على قضاء ابيه ما قال وفيها قول اخر انه يجوز ما ربه ما خذ صحتها  
في فصل من لا يقبل شهاده للتمتع رجل ادعى على رجل حقا فشهد له عاينها القاضي قال محمد بن  
القاضي يقبل شهاده الانبياء ولو شهد ان اباها قضى له من اجله لم يقبل عليه لا يقبل شهاده  
من المجلد الرابع ذكر في الفصل الثاني عشر من العدة بطلانها وكذا شهادة الاخرى لان ادائها  
فلهما القاضي من كتاب ما خبر من فقال لا لانه لا يقبل شهاده من اباها لانه لا يقبل شهاده من اباها  
بناء على التمسع او بناء على انها رأيا يمكن في موضع قيل لا يقبل لانها لا تلامع في  
بين القضي انها يشهد ان بناء على التمسع ولو شهد او قال لا يشهد لانه لا يقبل شهاده  
فلهذا اذا ما كان صاحب العدة لا يشهد عند القاضي وقال لا يشهد ان فلانا مات اخبرنا بذلك من  
ثقت به جازت شهادته هو الصحيح والحكم يجوز وكذا ايضا وفيه اختلاف المشايخ وقال الامام  
لو شهد على النكاح والنسب فسد وما كان سمعت وكذا من قوم لم يتصور احكامهم على الكذب  
لا يقبل ولا يقبل شهاده من الفصل من باب الشهادة شهد بالسراة وسماها من قبل وان لم  
يسمها او اختلف في التمسع ولم يشهد لا يقبله ولا يشهد لا يقبله من قبل الشهادة  
على السراة والجرح والمبيع في يد البائع تقبل وان كان في يد غيره لا تقبل الا اذا شهد وان شهد  
والبائع بكلمة واحدة على سراة من ذلك كذا ونقد التمسع وان شهد وقبضه وان شهد  
انه باع وسلم تقبل وان شهد وان باع وكذا في بيع ولم يشهد وبالبائيم قبل تقبل وقيل لا يقبل  
من الوصية لغيره من باب الشهادة السماع والشراة من كتاب الشهادات عن الامام الصادق اذا شهد  
انسان على طلاق امره او عتق امته او قال لا كذا وكذا ما اول جازت شهادته وما خبرها  
لا يدين شهادته ما كان رضى الله وسبوان يكون وكذا وصي اذا علم انه يحكيها امسك  
الزوج والامام لان الدعوى لا يثبت شرط لهذه الشهادة فاذا اخبرها صاروا فسقة  
في فصل من لا يقبل شهاده للتمتع ما كان العبد ان دخلت دار حزين الرجلين  
او مسك ثوبها كانت حر ففصل العبد وكذا فشهد رجل او ابانها على كفو  
تقبل ولو قال ان كذا عبد لزيد او سمسما ثوبه فشهد على كفو الفصل تقبل ولو



ولو كان كل واحد مني هذا أو مستمرا ثوبه فشهدا على تحقيق النكاح لا تقبل ولا تفرق العبدان كل واحد  
فلما وفلا كانت حرة فشهدا ان كل واحد منهما لا يقبل حلفا بعينه عتد على الاستيفان فشهدا انها  
اقرضاه لا تقبل ولو شهدا انه طلب منها الاقراض الا انها لم ترضاه تقبل ان استقرضت  
من فلان فثبت حرة فشهدا ان العبدان استقرضتا من فلان فلان والى فلان فثبت حرة  
المالك لان حرة العبدان في سبيلها لا بد من رارسه في نوع من الشهادة على كل من  
ولو اختلفا الطلاق فشهدا على كل من تطلقين والافراد الثلث او شهدا على كل من تطلقين  
والاخر على الثلث او شهدا على كل من تطلقين والآخر على تطلقين لا تقبل قول حرة  
وما كان صبيها وابن ابلي جازت سبيلها وتما على الأقل ولو شهدا على كل من تطلقين والآخر  
على تطلقين ونصف او شهدا على كل من تطلقين والآخر على تطلقين وتطلقين جازت  
سبيلها وتما على الأقل عند الكل ولو شهدا على كل من تطلقين والآخر على تطلقين وتطلقين جازت  
انه ما كانا انت برة لا تقبل عند الكل لانما اختلفا في لفظه الا بآراء وان كان محض  
اللفظين واحد وكذا لو شهدا على كل من تطلقين ان وثلث الدار وقد دخلت فشهد  
الاخر انه تطلقها ان كلت فلان وقد علمت لا تقبل عند الكل في الفصل الاول  
من باب السهام التي يكون المدعى بها شهدا بالاباء على اسماها بطاقي امها ان  
مجيد الطلاق تقبل سبيلها وتما وان ادعت الطلاق لا تقبل وفيه اشكال فان  
الطلاق من الله تعالى ويستوي فيه وجود الدعوى وعدمه فلا تعدى الدعوى تقبل فكذا اذا جازت  
فلما نعم هو حقه ما ذكرنا لكن يسم لها بضمها من عتد لا عتد من بعد فتعذر  
الدعوى او وجد ولا تقبل الفاسق اذا عدت الدعوى شهدا لابيها ان امره ان  
والعيان باس ان كانت امها حرة لا تقبل لافيه نفع الام وهو ان نفع الضرة عنها  
وان كانت ميتة ان ادعى ان ذلك لا تقبل لان الفقرة تقع باقرارها في الشهادة  
في اسقاط الصداق ونفقة العتق فلما كانت لكلا وان مجيد ان تقبل لافيه ضرر انزال  
الرفعية وان فيه نفع فذاك مجود مشوب بضرر رارسه في نوع من الشهادة على كل من  
يجوز الاشهاد على الشهادة وان لم يكن بالاصول عند من مرض او سقوا واما رارسه ط  
الفرد عند الاداء ولا يصح الاداء بل يبرز بالاصول في الامم منبه المحقق الشهادة  
على الشهادة شهدت الفروع يجب ان يذكر واسم الشهود والاصول واسم اسبغهم  
كل واحد من السبع من الشهادات ادعى الاداء وشهدا على كل من اداه والاخران الاداء  
او تقبضه لا تقبل لان احدهما شهدا كقوله والاخر كقوله اما عتد من الفصلين  
فلو شهدا على كل من والافوا بيزدج فثبت لاني دعتا كما ذكرنا الامة والعطنة  
وكونها ولو شهدا على كل من بالف والاخر بالفاين او مائة او مائتين او طرفة او طلقين

او طلقين او ثلث ردت لا ختاف المغيين كما اذا ادعى غيبا او قفلا فشهدا احدهما  
به والاخر بالاقارب حيث لا تقبل بخلاف ما اذا شهدا بالاقارب حيث لا تقبل ورارسه في  
باب السهام ادعى قفلا وشهد به واخره اقرب تر داد الاقارب سكر لا القدر ولو ادعى  
قضاة ردينه وشهدا انه اقرب بيضا فثبت ولو شهدا احدهما بالاداء والاخر بالاقارب  
بالاستيفان تر دكان الوصية اما عتد من الفصلين في فتاوى الفقه اوعى الفقه  
فشهدا احدهما بالف له عليه والاخر باقراره به له عليه تقبل قول الامم ان تروني  
المحيط ان اختلفت ان يدعى في الدين لا يمنع القبول واخفاها في السبب او المشهور  
لو عينا يمنع القبول رارسه في الرابع من الشهادات ولو ادعى على رجل الف او امان  
س يدعى فشهدا احدهما ان عليه الف درهم وشهدا الاخر على اقراره كيف درهم  
جازت سبيلها وتما في قول الامم في الشهادة اليه كما قاله المحققين ولو كان  
رجلا احتاج الى ان يخرج شهودا الى ضيعة اشترى ما كان مستمرا جودا بالامم فركبوا لم تقبل  
دعوى ولو اكلوا طمعة فثبت سبيلها وتما وهو قول ابي حنيفة وما كان لا قبل سبيلها وتما فيها  
جميعا قال الفقيه ان كانت لم قوة المشي او مال يستكرون به فلا تقبل سبيلها وتما كما  
قاله ابو يوسف ومحمد وان لم يكن لم قوة المشي والاطاعة الاكراد ينبغي ان يقبل سبيلها وتما فان  
كان الطمعة لم يكن مرهبا لم ولكن عند طمعة مولى فقدم اليهم ما كانوا منه فثبت سبيلها وتما  
لذلك في الشهادات ولو ادعى كماله من فرائض كحل حتى لا يركبوا فثبت سبيلها وتما  
سبيلها وتما عليه شهودا نظريا لا تقبل لان هذه شهادة نظرية قامت على التمسك  
مصدقوا فلا تقبل فرق بين الوصية والكافة والوفى ان لا يقبل ما لا يكون حال الموت  
في دورهم والمسلمون لا يحضرون دورهم عند موتهم فباب فثبت سبيلها وتما لما ذكرنا  
صيانة المحقق على البطالة اما الوكالة فتقع خارج دورهم فباب والمسلمون يخطون خارج  
دورهم يمكن اشهاد المسلمين عليها فلا ضرر في قول الشهادة اهل الذمة من المحيط  
ابره في الفصل الثاني عشر من كتاب الشهادات رجل ادعى انه وصي لفلان وادعى ان  
نظرانية واحضر خصما سبيلها لا يقض الوصية فثبت ويقضى استخاء وهو قوله ما وصيه  
فولما بالكر في الاستخاء بر اعلى ان قول حرة خلاف قولها وقيل لا بل استحسان  
قولهم جميعا كخصيص الشيء بالكر لا يدل على نفي الحكم فيما عداه وكذلك لو اقام بينة نافية  
انه ابن لفلان وانه ابوه توفى واحضر عندهما يقر بالامم وانكر سبيلها لا يقبل فثبت  
ويقض استخاء من المحيط لادام الشريعة في باب الشهادات على كوكالة ما خصه رجل بالبيع  
وسمى المشتري ثم ادعى العبد ان المشتري عتقه فاعترض المشتري فشهدا بالبيع  
بذلك لم تقبل سبيلها وتما لانه يريد بهذا ان يظهر حق الاداء وجده المشتري به عينا



فصل في القتل شهادة الشبهة رجل عاى عبد و سلم الى المنة ثم ادعى رجل انه استراه منه  
المشترى واكثر المشترى فشهد البائع للمدعى لا تقبل شهاده لا يقبل شهاده غيره من غير  
المشترى ولا المشتري شهاده غيرهما على نظر انه مات مسلما وليس ميراث يجب لاحد لا تقبل  
شهادهما ولا تجزئهما عن الثاني انه لا تقبل الشهادة وتقبل بعد الموت بطلا كما لو انظر الى  
عن ابن نضران وابن مسلم فبر من الابن المسلم بنظر نياين على انه مات مسلما وسال الميراث تقبل  
حق المالك ويرث منه الابن المسلم واذا قضى به بطله مسلما ويصلى عليه مسلم بن عبد الله بن نضران  
ناقصه نضران بشهادة نضرانين لا يقبل لانه لا يقضى ارجع بالمنة على المسلم ولو كان المشترى  
النظراني بغيره مسلم وسيد ووجد المشترى به عيبا وبر من نضرانين على انه كان عيبا به عيب  
عند البائع المسلم قبل قبض النظراني يرد على النظراني بالعيب ليس ان يرد على المسلم حتى  
يسير من عيب عيب بئ هذين مسلمين وفيه نظراني فالعبد المسلم انت حر ان دخلت  
بهذا الدار شهده نضرانين يتحقق الشرط لا تقبل برارته ولو عاى في الشهادة على كفى مسلم  
فالان دخل عيبه به الدار فموجود فالنظراني ان دخل فعبد هذه الدار فاحرته طلق  
فشهد نضرانين انه دخل بها بعد البيع فان كان العبد لا تقبل شهاده الشهادة وان كان  
العبد نضرانيا قبلت الشهادة على طلاق المدة ولا تقبل على عتق العبد ما راجع في تفصيل  
الحاكم في شؤنه كتاب الشهادات ولو شهد القضا بعد تزوج البائع قبض النضرانين لا تقبل  
ان العتق كذا ولو شهد الدار لا ولا لا نحن بعنا لا تقبل وكذا لو شهد الوكيل بالبيع  
بأبائه لا تقبل ولو شهد انه احرقه تقبل ويجزئ ان يشهد بالبيع ولا يذكر الوكيل من الشهادة  
شرح الطحاوي في كتاب العتق ولو رقة تجزئ ولا تقبل شهادة العبد اذا كانت العدة  
بسبب الدنيا وتقبل ان كانت بسبب الدين **ف** والعبد في بيعه بخرنه ويجوز بفرصه  
وقيل يوفى بعرف حره المصطفى **ف** الشهادة ان هذا اردت شهادة لعله ثم زال العلة  
فشهد من عتقه حاله لم تقبل الا اربعة العبد والحر وعتقه مسلم والحر والبصير اذا شهدوا  
وزدت شهادههم ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في كلامه وسواء شهد عتقه زوجه وغيره  
وسواء كان بعد سنين او لا كما في القينة **ف** الشهادات ومتردات لعله ثم زلت  
لا تقبل الا اربعة موضح عبد روت شهاده ثم عتق كافر اسم اعلى اربعة روت  
شهاده ثم بلغ فاعاد الاداء تقبل وفي النصب شهد لول لعبد فزوت ثم عتق فاعاد  
لا تقبل لان المردود شهادة بخلاف الاربعة ولو ماتها فزوت ثم مات واعاد لا تقبل  
تحت المحرك شهادة او البصير او الزوج ثم عتق وبلغ واباها وشهدوا تقبل ويغير عند التحلل  
وعلى عتق الاداء لا تقبل خلافا لثاني ولا يحدود لا تقبل اتفاقا وفي النصب شهادة الا غير  
تقبل فيما يجوز فيه الشهادة بالتب مع كالتب والموت برارته والشا من كتاب الشهادات

الشهادات واذا شهد شاهد على موت رجل فله على وجهين ان شهد على موته ولم يضر شيئا  
تقبل مطلقا سواء كان موته مشهورا او لم يكن وان فسرا وقال لم يبين موته ان كان موته مشهورا  
فالاحتياط تقبل شهادهما وقال بعضنا لا تقبل وهو الصحيح وان لم يكن موت الرجل مشهورا  
لا تقبل بالجماع ولو اختلف في تفصيل الاول من كتاب الشهادات اذا شهد الاجير لاسا دد  
وهو اجير شهده لم ترد شهاده ولم تقبل من حضر من الشهود عدل لم تقبل شهاده لانه شهاده  
لم يكن مقبولة فلم يقبل مقبولة من شهد لانه لم يلقها قبل التقيد لا تقبل شهاده وان شهد  
ولم يكن اجيرا ثم صار اجيرا قبل القضا بطلت شهاده لان قيام الشهادة الى وقت القضا شرط  
لجواز القضا وهو كما لو شهد وهو غير مقبض قبل القضا ولو ان القاضي لم يرد شهاده وهو  
غير اجير ثم صار اجيرا ثم مضى مرق الاباء لا تقضى بشكك الاجراء وان لم يكن اجيرا عند الشهادة  
ولا عند القضا لان اعتراض الاجراء على الشهادة ابطال الشهادة فلو ان القاضي لم يجل شهاده ولم يقبل  
فاعاد الشهادة بعد انقضائه مع الاجراء جازت شهاده الثانية وهو كما لو شهد لانه لم يرد  
القضا شهاده ثم مضى بامانة ثم اعاد الشهادة جازت شهاده ولو كان القاضي ردت شهاده الاولى  
لانه ثم اعادها بالعبودية لا تقبل شهاده لان شهاده ردت فزوت المحامدة وكل شهادة  
ردت فزوت لا تقبل بعد ذلك ابدأ وكذا في مسند الاجير فاصلى في فصل لا تقبل  
للمشهد من كتاب الشهادات **ص** شهد انه اقصد يوم كذا او ضيع شيئا في مكان كذا  
فبر من المدعى عتقه انه لم يكن في مكان كذا في مكان كذا او كان في مكان كذا لا تقبل  
لانه قامت على النفي لان قوله كان في مكان كذا انفي محض ولو كان ابن موصوف او الغرض في  
ما كانت عليه البيت الاول في الثاني عشر من القصور شهد انه وارثه لا وارث له غيره بغيره  
وقوله لا نعلم له وارثا غيره ثم عاى وارثا اخر فشهد به فانه تقبل لان النفي له وارثا غيره زلت من بين  
الشهادة لانه لو كان لشهده اخوه ووارثه كيف لو كان يجوز ان يعلموا لم يعلموا فلا تقضى في الرابع  
عشر من القصور مات فادعت اربعة امهات الميت وانكر الولد كذا بها فبرمت انه مات  
وهي امرته ولا وارث له من الثلث غير ذلك حكم لها بارت والكلية ثم برهن الولد انها طلقها وصحة  
فتنقح المودة لا ان هذا وان شهد انه مات وهي امرته لان قوله مات وهي امرته زيادة كالحج  
اليها فانها لو كانت لكانت امرته كفى للحكم بالارت فذكر هذه الزيادة وتركه سواء فلو انقضى  
به الزيادة لم يجب عليه ما يجي لانها شهد بالبيع كان ولم يظهر كونهما بحدودها ولو كسبت  
برهن على الطلاق كذا هذا من المحلل المبرور وهذا اصل محمد بن قيس بن هذين انهما مقي  
ذكر شيئا هو لازم للعقود ثم طلق بطلا فزوت ومتر ذكر شيئا لا يجزئ الى القضا ثم طلق بطلا  
لم يضمن حتى ان مول المولى كذا فادعى رجل انه سبب الولد فشهد ان لا ولا ولا  
وانه وارثه لا نعلم له وارثا غيره لحكم له بارت ما تعلق وهو معسر ثم برهن انما انقضى ولا



الاول والى هذا الثاني وثالث وهذا الثاني موثوق ووارثه لا وارث له غيره فحكم بالارث للثاني وبغيره  
الثاني فقيل ان هذين الاولين فيما للحكم به تعلق وبني من مسئلة الاول قوله هو وارثه لا وارث  
له غيره احر لا بد منه للحكم له بالارث لانها لا تستد باصل الاول لم يقلوا انه وارث له لا يحكم له  
بالارث فور بعولها ما موثوق ووارثه اليوم فظهر كونهما نفسا بخلاف شهادة النخاع المتقدمة  
وفوق بين الاول والثاني في استراط قول الثالث هو وارثه والاولاد دون النخاع او المو  
لا يرث على كل حال بل قيد بحجب غيره فاما المرأة فهي وارثه على كل حال لا يحجب غيرها  
من الميراث **ر** او اقامت الكافر وترك الف في درهم فاستبها بينهما ثم سلم احدهما ثم  
جاء الكافر وادعى لنفسه دين على الميت واثم على ذلك هذين كما في رواية الكتاب  
اجبت وكذا في حصة الكافر خاصة لان شهادة الكافر حجة في حق الكافر وول المسلم فثبت  
الدين بهذه الشهادة في حق استحقاق نصيب الكافر وابطال دين عليه لان في استحقاق  
نصيب المسلم وابطال دين عليه من الميراث البراءة في الفصل الحادي عشر من كتاب الشهادات  
**فمن موثوق** شهد على امرأة بفسادها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي للمشهد هل تعرفون  
المدعى عليها فقال لا لا تقبل شهادته ثم ولوق لولا تجللت الشهادة على ادوة اسمها كذا وكذا  
لا ندر ان هذه المرأة هل هي تلك ام لا صحت شهادته ثم على المسألة فكان عمل المدعى عاقبة  
البيته ان يترك اى خلاف الاول واذا وقع في الاول لم يجز له لقبول شهادته كذا **ط** في  
التاسع من القصص **فمن** ادعى الف وقال خمسة منه ثمن قن شتره من خمسة ثم منع  
شتره من وسهده بخمسة ثم طلق يقبل في خمسة وذكر السبب ليس بسبب وهذا نص  
على انه قد عذر الدين بسبب لو شهد به مطلقا لقبول وليسته ط ذكر سببه وبه ففي **ط**  
وكذا في **ق** بعد الفقرة والثاني من كتاب الشهادات شهد ان اباه ما في هذه  
الدار وقال لا كانت لابيه لا تقبل لعدم الجور وقال الام الثاني اخو تقبل ولو قال لا في يد ابيه  
احد ابويه وتركها ميراثا له وكانت لابيه اجماعا من ذر اليد او ادعيا او اعاريا او رهنه  
تقبل اجماعا وكذا لو قال كانت لابيه او في يد ابيه يوم ما تقبل ولو قال لا اباه ابويه ولم يقولوا  
ما تركها ميراثا قبل على خلاف واحد الغرض انه لا يقبل وهو اجماع وان كان مع وضه المتكلم  
في العاين كالنائب دل انه لا فرق في استراط اجماع بين العاين العاقل **ر** رارر **والشاهد**  
من كتاب النجور **ح** ادعى المدعيون ايصال الدين وشهدوا له بالبراءة تقبل لاحتمال حصول  
البراءة بالاكسيف ولو ادعى المدعيون البراءة وشهدوا ان المدعى صالح مع المدعى عليه  
بال معلوم تقبل شهادتهم ان كان الصديق جنبس الحق حصول البراءة على البعض بالاكسيف  
وعلى البعض بالاسقاط فسد واسا لاحكام الواقع بين الشهادتين والعموم كذا في **ب**  
**قع ح** اقام شاهدين على الصلح فجالها بها اتضحت الى سائر الناس فقال احدهما طعن

[illegible]







وزعم الحسن ان السبع كما بالعدل والقول في الوصي لتسكنه بالهل ولو برهن على انه سبعة اذ وصيه  
بالعدل والوصي بعد بلوغه على انه كما بالعين قبل شئ المشتري اولى لانه ثبت الزيادة والاكثر  
على ان ثبت الزيادة اولى لانه ثبت الزيادة والاكثر على ان ثبت العلة اعترافه اولى لانه  
في اواخر الفصل الاول من كتاب الدكتور من اجل ان السبع على اربعة اشهر واما ما قبل  
بلوغها واما ما قبل شئ المشتري بعد بلوغها بغير رضا فثبت اولى لان البلوغ معنى  
حادث ثبت بينها فكانت بينهما اكثر ابناء ثم ثبت في النكاح ضرورة ولولا هذه القصة  
الرابع من كتاب النكاح وفي المحيط ادعوا ان لا يغيره انه ملكه وان ياباها بمنها ما يلوغ  
بلارضا وزعم واليدان باعها فصور الابن المدعى بالقول لابن وان برهن ذواليد على مدعى  
بنه المشتري فنفذ عنه الخصومة وان برهننا نرجع بنيت ذواليد والدم شربها كة البرازية  
**ظم** وصي باع شيئا ما دعوا الورثة على المشتري ان الوصي باع ممتلكا بعد النكاح ثم يصح البيع واما  
المشتري بنيت انه كما وصيا وقت الشراء فثبت المشتري اولى لما فيها من ابحاث نفاذ الشراء  
وسبق النكاح **ج** وبنيت القول اولى من بنيت البيع وكذا الطلاق والطلاق في الوكيل  
فصور ما بالبين من المضامين من كتاب الشهاوات ولو قامت بنيت على غل الوكيل  
وبنيت على بيعه فثبت القول اولى والسبع طلل الا ان يوقت السبع في وقت القول وجيز  
في باب البين من المضامين من الشهاوة جعلت وترك ما لا مدعى بعض كورته  
عينا من اعيان التركة ان المورث وصيته وصحته وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك  
في المرض فان القول قول من يدعي الهمية في المرض وان اقاموا البينة بالبينة بنيت من يدعي  
الهمية في الصحة كذا ذكر في جامع الصغير وذكر النسق في الكفاة وامرأة ماتت وخلف الزوج  
وورثتها في مهر الدركان عليه وادعوا الزوج انها ذهبت منه في صحته وادعوا الورثة  
الهمية كانت في مرض موتها فان القول قول الزوج لانه ينكر استحقاقه في الزوجة  
المال على الزوج واستحقاقه الورثة كما كانا بائنا فيكون القول قول الا ان هذا يخالف رواية  
ابن عاصم الصغير والاعتماد على نكاح الرواية لانهم بقا وقوا على ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا  
في السقوط فكان القول قول من ينكر السقوط ولان الهمية حادثة والمهر في المحادثات ان  
يجال الا اقرب الاوقات فاصح ما يعلق بالنكاح من كتاب الدكتور **فقط** او لوارثه بشئ  
ثم مات فعاد القول قول من ينكر الهمية لابل اقر في مرضه بالقول للورثة والبينة  
القول ولولا البينة لكانت حقيقة الورثة **فصور** كتاب الدكتور من اجل ان المهر كان واجبا عليه  
بعته في صفوى وما كان يترجعه في الكبر والقول لم يدع الصفة لانه الكبر والبينة كدع الكبر  
لا بنيت العارض بل رارة واجه الفصل الاول من كتاب الدكتور **ن** باع ضبعة ولده فقام  
المشتري بنيت انه باعها في صورة شئ المشتري والابن قام بنيت انه باعها في صاير البلوغ فثبت

بنيت المشتري اولى **م** بنيت الابن اولى ولو اقام الداع بنيت الى بعته في صفوى واما المشتري بنيت  
انك بعته في كبر بنيت المشتري اولى لانه ثبت العارض فصور ما بالبين من المضامين  
من كتاب الشهاوات **م** مات غيرة زوجة داغ وابن وابنه مات ايضا فادعوا مات في صفوى  
ابنه في الميراث واثبتت الزوجة ميراثه فثبت ميراثه فصور ما بالبين من المضامين  
هذا الجنب ان الورثة من اخلفت في تاريخ موت الاموات او اصله بالبينة بنيت من يدعي زنا  
الارث والقول قول من ينكر فصور ما بالبين من المضامين من كتاب الدكتور  
كلما تراضت بنيت البين والاعتراف قدمت بنيت البين لان فيها زيادة العلم العلم الا  
يدعي المدعى من موثرو هو يقول اعترفت بعده واما البينة فانها تقدم لان فيها امر احادنا  
وهو حدوث ذهاب المال ان التمام في فصل من كتاب الشهاوات رجل ادعى على امر  
انه ضرب بطن امته ومات بغيره وقال المدعى عليه في الدف انها خرجت الى السوق للبدن  
لا يصح الدف اذ لو اقام البينة انما تنكح بعد الغيب يصح ولو اقام البينة هذا الصفة  
والا فخرج الموت بالغير فثبت الصحة اولى حلا في اواخر كتاب الدكتور دارني يدعي  
اقام رجل البينة انه اشتراها فلو غيرة في اليد بالف درهم وهو يملكها وله في تمام  
البينة ان فلانا افوضها منه لفضها واما اخو البينة انه ورثها منه ابيه فان الطلاق يقتضي  
اربعا ولو ادعوا ذلك من رجل واحد يقتضي للمشتري وتصح بنيت البيع مما كان مدعى المكس  
من كتاب الدكتور اذا اختلف الميت بين احد ما يدعي الصحة والاخر يدعي الف كان ان كان  
مدعى الف كان يدعي الف كسوط فاسد واصل ما سدا كالقول قول مدعى الصحة والبينة  
مدعى الف في اتفاق الرقاي وان كان مدعى الف كان يدعي الف كسوط فاسد فاسد بان  
ادعاه اشتراه بالف درهم وبطل منه غير والاخر يدعي البيع بالف درهم فيه روايتان  
عن ان حشفه فطهر الرواية القول قول من يدعي الصحة ايضا والبينة بنيت الاخر كان اليوم  
الاوواني رواية القول قول من يدعي الف كسوط فاسد في فصل حكم السبع الكسوط وان  
ما دعوا احد ان السبع كان تجننه والاخر يدعي التجننه لا يقبل قول من يدعي التجننه الا بنيت  
ويستحب الاخر وصوت التجنن في السبع ان يقول الرجل لغيره اني اسع دار منك بكذا  
وليس ذلك سب في الحقيقة بل هو تجننه وشهد على نفسه ثم يبيع في الظاهر غير شرط  
فهذا البيع يكون باطلا بخلاف بيع الهار وعن محمد بن حمر الله في بيع التجننه اذا قبض المشتري  
العبد فاعقبة لا ينفذ اعقبة ولا يسيب له لانه كالمكس لانه في حكم تجننه لا بيع بشرط  
انما رايها من الفصل الرابع ادعت امرأة ان زوجها طلقها في مرض موتها ومات وهي  
العقب ولها الميراث وادعوا الورثة ان الطلاق كان في الصحة فاقول لها وان برهننا وقتنا  
وقنا واحد فثبت الوارث على طلاقها في الصحة اولى شهدا ان فلانا مات وكانت زوجته



واذا كان له ان يطلع قبل الموت فالقضية بينة الزوجية اولى ويجوز ان يطلع ثم تزوجها  
وقال السعد بن سفيان الطلاق اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح وفيه ان كانت ورثتها او تسمى  
عقدين فالقول بان لا القضية وعبد القوي والا فالقول بان لا السعد بن سفيان في الصحيح  
من كتاب النكاحات **قوله** **عكس** **بم** ادع الرفع بعد واثباتها كانت ابرارته من الصداق  
حال صحته واثباته بنية واثبات الورثة بنية ابرارته في مرض موته بنية الصحة اولى وقيل بنية  
الوارث اولى **قوله** **والسائر** **المنشأ** **بين** **من** **كتاب** **النكاحات** **قوله** **ادع** **على** **رجل** **ان** **يذكر**  
الاداء لفرقة بين وقف عليه طلقا واولاد ادعان باي استمر انما الواقع وانما ما ابيته  
فبنية الوقف اولى **قوله** **ان** **ابنت** **ذو** **اليد** **ادعان** **باي** **استمر** **انما** **الواقع** **وانما** **ما** **ابيته**  
**اول** **بم** **متولى** **كوفض** **ادع** **على** **وارث** **واختة** **الزوجة** **يرد** **المحذ** **ودانه** **وقف** **على** **كذا** **او** **فما** **يجوز**  
واما الوارث بنية على فان كان الفكاك بستر طاعة كوقف مفق فبنية الفاد  
اولا لانه اكثر ابناء وان كان يحضر في المحل او غيره فبنية الصحة اولى وعلى هذا تفصيل اذا اختلف البائع  
والشترى في صحة البيع وفكاه **قوله** **الزوج** **يرجى** **بما** **ارضا** **فان** **ادع** **اخره** **على** **المشترى** **ان** **البائع**  
معونه وانا وصيه وقال الشترى بل عاقل وانا ما بنية فبنية العتة اولى **قوله** **بو** **لو** **ظهر** **جنونه**  
وهو مريض بجذال او وقت بيعه فالقول له وبنية الاثام اولى من بنية الجنون **قوله** **ج** **وعلم** **ان** **س**  
ادع شراؤه او اذنته فسدت به ان كان جونا عند بيعه او اذنته كان عاقل فبنية العقد وصحة  
العقد وصحة البيع اولى **قوله** **اذا** **اختلف** **المشتري** **في** **صحة** **العقد** **وفكاه** **فانما** **يجوز** **القول** **للمشترى**  
بعدم الصحة مع البائس **قوله** **وبان** **لا** **احصل** **للمشتري** **ببائس** **من** **كتاب** **الزكوة** **قوله** **المشتري**  
المشتري انما ارجسه اذا فارق القضا فقد ردت فالقول له ببيعته ولا يجوز له ولو اعطاه  
القضا رقبته او اكرهه فبنيك وقاله رب التوب ليس هو قول فاضله رب التوب  
بالاصح انه بيعه لبيعه وبيعه فانه قد رجع لودفع الى الخياط ثوبا ليقطعه فباعا ودفع اليه ثوبا  
فباعه به رب التوب ليست هي بطلان ثوبه لوقوله في الخياط مع بنيه انها بطلانته ويسمى  
التوب لبيعه لانه دفع اليه الخياط بدل بطلانته وكذلك القضا رجع الوضوء لرجوعه في باب  
اختلف الاب والجد والمشتري في كتاب الاحكام **قوله** **رجل** **كان** **صالحا** **فقد** **وجع** **الضر** **عليه** **وقد** **كان**  
**ان** **استمر** **من** **منه** **بينا** **فقال** **المشتري** **ما** **كنت** **استمر** **منه** **قبل** **ان** **يجز** **عليك** **وقال** **الاب** **بعد** **ما** **ج**  
**على** **فالقول** **للمشتري** **عليه** **لان** **البيع** **حاز** **قبض** **الاب** **والابن** **فانما** **بنيته**  
**فابنية** **بنية** **المشتري** **لغيره** **من** **احد** **ما** **ثبت** **الصحة** **وبنية** **مبني** **الصحة** **اولى** **في** **جميع**  
**الادوار** **لان** **ان** **ثبت** **سبق** **الاب** **فان** **كان** **الاب** **الابن** **فانما** **بنيته** **من** **حالة**  
**اب** **وقال** **المشتري** **بل** **استمر** **منه** **بعد** **الطلاق** **فالقول** **للمشتري** **وقد** **كان** **ملك** **انه**  
**يدع** **احد** **فان** **ليست** **فان** **اوتب** **الادعاء** **فان** **الحصاة** **في** **هذه** **المسئلة** **فان** **يرد** **بما** **يعلم**

والله اعلم ما لم يسطر وهو صبي مطلق او عتق امته او باع شيئا ثم ما كتمت ذلك واما صبي  
وما كتم الامته من قبلته بعد ما باقت بعد ما باقت وكذلك الامه والمشتري فالقول له بها قول العبيد  
ولم يغيره المصحح الا في قوله بل ان لا انما انما القربان حاله موهوبة منها فبنية الصحة وهذا المعنى موجود  
في مسئلة المصحح ومن الفرق بينهما ان المصحح محجور عليه مطلق من غير تردد فاضافة القربان الى حاله  
الصالح انما كتمت له الصحة والقول في المصحح انما كتمت له الصحة مطلقا لا ليس محجور عليه بقرب  
نافع بغيره بغيره وهذا القربان يكون نافعا ويجوز ان يكون مضرا فلما كان هذا القربان  
لم يكن الا في حاله انما كتمت له الصحة فافترقا والله اعلم بالصواب **قوله** **محمّد** **يرجى** **ادع** **على** **رجل** **ان** **يذكر**  
**قوله** **ادع** **على** **رجل** **ان** **يذكر** **بم** **متولى** **كوفض** **ادع** **على** **وارث** **واختة** **الزوجة** **يرد** **المحذ** **ودانه** **وقف** **على** **كذا** **او** **فما** **يجوز**  
بعد ذلك لم يكن بالنافع فان كان الاول في وقت يبيع منه في ذلك كونه لم يفت الى المحذ  
ولم يوقت له وقتا ووقت اني عشر سنة هكذا ذكره الباقين الاول في سماع الواثق ومنه في قوله  
وهو ان يستر طبعه لئلا يستره اني عشر سنة ان لا يكون كمال لا يكتف من ذلك ذكره ابن الوقيعة في مسئلة  
قوله والقضية احكام الصغار كاستمرى في سائر البيوع رجل او لوانه بئس وبيت  
ثم اختلف المقول وبنيته الورثة فقال المقول ان الاقرار في الصحة والقرينة الورثة لابل كان  
في الموضع كالقول قول من يدعيه كان في المرض فانما جميعا ابنته فبنية الموقول اولى  
وان لم يكن بموقول بنية وارثه استعمل الورثة لانه ذلك ما خاصه والعقل في ذلك **قوله** **عشرة**  
**من** **كتاب** **الاقراء** **اختلف** **في** **قيمة** **منسوب** **فالقول** **للمبا** **صبي** **مع** **بنيته** **بانه** **ما** **قيمة** **الا** **عشرة**  
**مسئلة** **من** **كتاب** **الزكوة** **ادع** **على** **المنسوب** **ادع** **على** **المنسوب** **ادع** **على** **المنسوب** **ادع** **على** **المنسوب**  
**فقال** **المضارب** **رودت** **عليك** **راس** **المال** **بعد** **ما** **اقتضاه** **وانكر** **رب** **المال** **كان** **القول** **للمضارب**  
**رب** **المال** **لان** **المضارب** **يرد** **المان** **في** **بيع** **نصيبه** **من** **الرجح** **وبان** **المال** **يرد** **عنه** **ما** **المضارب**  
**لانه** **لم** **يرد** **عليه** **راس** **المال** **في** **بيع** **كل** **واحد** **منها** **فان** **اقام** **البينة** **اقام** **رب** **المال** **البينة** **ان** **المضارب**  
**اقرانه** **لم** **يرد** **عليه** **راس** **المال** **واقام** **المضارب** **البينة** **على** **اقرار** **رب** **المال** **انه** **رد** **عليه** **راس** **المال**  
**فهذا** **على** **وجه** **ان** **ارضا** **وبان** **احد** **هما** **سبقت** **بقض** **لا** **فان** **النا** **يخيل** **ايها** **كان** **اما** **اذا**  
**تاريخ** **رب** **المال** **رب** **المضارب** **كان** **المضارب** **لم** **يرد** **عليه** **في** **ذلك** **كوقت** **ثم** **رد** **عليه** **واما**  
**ان** **كان** **تاريخ** **المضارب** **سابقا** **فلان** **رب** **المال** **وان** **اقر** **ببرائة** **الا** **ان** **المضارب** **لما** **اقر** **ببرائة**  
**بعد** **ذلك** **فقد** **رد** **اقراره** **وطبقت** **البراءة** **وهذا** **ايضا** **اصلا** **في** **جميع** **الامور** **وان** **ارضا**  
**وما** **يرجى** **سواء** **او** **اطلق** **يقض** **بنية** **المضارب** **ويجوز** **ان** **لم** **يرد** **ثم** **رد** **بعد** **ذلك** **فان** **في**  
**مصلحة** **المشتري** **واذا** **اقتسم** **المضارب** **ورب** **المال** **واخذ** **كل** **واحد** **منها** **حصته** **ثم**  
**اختلف** **فقال** **المضارب** **بم** **كنت** **دفت** **راس** **المال** **الى** **رب** **المال** **وانكر** **رب** **المال** **فقال** **المضارب**  
**قول** **رب** **المال** **ولا** **يكون** **او** **ار** **رب** **المال** **بنيته** **الرجح** **او** **ار** **القبض** **راس** **المال** **وقوله**







وان لم يثبت له ذلك فثبت ان لا يثبت له ذلك بالانفاق لان انفاقه انما يثبت بالنكاح  
في محله ومقتضى الخبر من اجل انفسه من اجل انفسه واذا اختلفت المكاتب المول في ما كان النكاح  
فان لم يثبت له ذلك فثبت ان لا يثبت له ذلك بالانفاق وانما يثبت بالنكاح  
لان هذا مقتضى الحق بوضوح ولا يجرى فيه التخييل كما لو كان على ما علم من معصية او كتاب  
المكاتب وفي نوادر بن عمار بن ابراهيم بن عبيد بن عماره وسما الى المشركى وما في يد المشركى  
فما لم يثبت له ذلك فثبت ان لا يثبت له ذلك بالانفاق وانما يثبت بالنكاح  
بما به باهر قيل قوله وهو القاضى في امر النوع الاول والعقل السليم السبع وان كان  
الدار امره بالنسبة اليه ليجب من الاجر ما تفتق في البناء وخصتها في مقدار النفقة فان لم يثبت له ذلك  
رب الدار والبنية بنيت للمساكن وان انكر البناء او ادعى بالبناء فان لم يثبت له ذلك فثبت ان لا يثبت له ذلك  
والانفاق من كتاب الاحاق او استباح بيت الطاهر ثم اخلف بعد الخروج في منقاع  
الرجل من خبثتها واسطوانها فكله للطبي وبعده هذا القصار والمحدود وكل ما سببه ذلك من الاثمة  
والادوات حرار المخلو من كتاب الاحاق الصغير التي زوجها غير الكتاب واما اذا كانت  
بعد البلوغ كسنت رددت حين بلوغها وكذا في الزوج فان لم يثبت له ذلك فثبت ان لا يثبت له ذلك  
عليه فهي بما كانت تزيد البطل الملك انما يثبت عليها فكانت موعنة صورية فلا يقبل منها  
استنادا لفسخه حتى لو كانت عند الطهي او كسنت الا وضحت صح وقبل لم يثبت له ذلك فثبت ان لا يثبت له ذلك  
واما ادر كسنت قبل فلو كانت فان لا تصدق بانكسارها في زناها ان كذب كسنتا بطلت حقها  
وهي للملح ان لا اخلف لو كان في البلوغ فان لم يثبت له ذلك فثبت ان لا يثبت له ذلك  
وليته فزوت النكاح فادعى الزوج انها صغيرة وادعت هي انها بالغة فلو كان ان كانت  
مراهقة لانه اذا كانت مراهقة كان النكاح يثبت بالشبهة فيقبل خبرها لانه منكره ووقع  
الملك عليها انتهى من النكاح الرابع في الاول والثاني من كتاب النكاح في سبعة قوله قوله القول  
لما ان اختلفت في السكوت اذ ادعى الوصي ان لم يثبت ترك ريقا فانفقت عليهم الى وقت  
كذا ثم ما تواتر كذا بن محمد بن الحسن بن يادان القول قول الابن وقال يوسف القول  
قول الوصي واجمعوا العبيد لو كانوا اجبا كان القول قول الوصي صالحا للنكاح في باب  
سكن الوصي والولي والقاضي واذا بلغ الصغير فطلب مال له الوصي وقال الوصي ضائع  
كان القول قوله لانه ابن وان كان انفقت عليك مالك يصدق في نفقة مثله في  
ملك المنة ولا يقبل قوله فيما يكذب به الظاهر وان اختلفا في المنة فقال الوصي مات ابو كسنت  
منذ عشر سنين وقال اليتيم منذ خمس سنين ذكر في الكتاب في القول قول الابن واختلف  
لكن في هذه قال سمس بن ابي حمزة المذكور في الكتاب قول محمد واما في قول ابن في القول  
قول الوصي وهذه اربع مسائل احدها منه والثانية اذا ادعى الوصي ان لم يثبت ترك

في القول قول الابن

ترك ريقا وانفقت عليهم الى وقت كذا ثم ما تواتر كذا بن محمد بن الحسن بن يادان القول قول  
الابن وقال يوسف القول قول الوصي واجمعوا العبيد لو كانوا اجبا كان القول قول  
الوصي والمسئلة انما لانه اذ ادعى الوصي ان فلانا باليتيم ابن فلانة رجل فاعطيت جملته  
وربما والابن ينكر الابن كان القول قول الوصي في قول ابن وفي قول محمد بن الحسن القول قول الابن  
الا ان ما في الوصي بنيت على ما ادعى واجمعوا على ان الوصي لو كان مسنجا جازا ليرده  
يكون مصدقا والمسئلة الرابعة اذ ادعى الوصي ادعى خراج ارضك عشر سنين منذ مات  
ابوك كسنت الف درهم وقال اليتيم انما مات ابي منذ خمس سنين كان القول قول الابن  
قول محمد لان الوصي يدعى انما هو يتركه وهو يتركه في قول ابن في القول قول الوصي لان اليتيم يدعى  
وجوب تسليم المار وهو يتركه في قول ابن في القول قول الوصي لان اليتيم يدعى  
انما يتركه وعن محمد بن الحسن بن يادان القول قول الابن في قول ابن في القول قول الوصي لان اليتيم يدعى  
فان كان مسئلة الميت يكون له من القول قول الوصي وان كان لا يكون ذلك لا يقول  
ولا يكون لانه من مسئلة الميت لا يكون القول قوله سارر له نوع من الوصي من  
كتاب الوصايا ولو كان ربا للمال هو فرض وادعى ان له المصاهرة فان كان بعد ما يقرب  
فان لم يثبت له ذلك فثبت ان لا يثبت له ذلك بالانفاق وانما يثبت بالنكاح  
است وعرده ان يكون سوى كسنت بخشيدن وجازحت بود وورده في كسنت كسنت  
اندر موضع موت بود قول قول بود وورده في صفة كتاب المستقط ان القول قول الزوج  
قبل السوان الا في المحاور ان يكر الى اقرب الاول فلتا في كسنت في حوادث من ردة  
في الصحة واما اذا كان احد الحاديين صحيحا والاخر فسد فلا الاثر ان الوتر لو ادعى  
ف واليه بسبب لغيره وقوعها في الموضع كان القول قول الزوج الاثر ان جلا لودا  
سنة اجماعية من ذر اليتيم يوم خمس وذو اليد يقول كان البيع بشرط مفعة في يوم الجمعة ان  
القول قول المشتري والبنية على البيع على الف كذا صنفنا فاعده في النكاح وان  
يملك الرهن فقال للمالك هكذا عند المهر من وقال المستعير هكذا قبل ان رهنه او بعد رهنه  
واقفك كذا القول قول الراهن مع يمينه فاصح في فصل ضمن رهنه ما في الخبر من كتاب الرهن  
رجل سترى حليا فذفع الى المرأة واستعملت فماتت المرأة فادعى الزوج دورتها انه  
ذفع على وجه العارية او المثل كذا القول قول الزوج مع اليمين ان ذفع على وجه العارية وجاز  
انفاذ في كسنت بالذمة سترى ارضاء ثم امتنع عن ايفاها لئمن وقال المشتري ايتها  
عنه انها جارية فاذا هي انقص وقال اليا بيع بعثها كما هي وما سترى كسنت كسنت كذا القول  
قول اليا بيع في كسنت بشرط مع يمينه كسنت في السرة والمفعة من البيع كسنت كسنت كسنت  
عنه حفظه ثم قال اليا جبره كسنت بعد عام وفي اجوه وقال المستاجر كسنت كسنت كسنت كسنت

في القول قول الابن



لا يشترط لزوم الجهر رارة فسلط على كل من كتاب الاصل ولو كان الموهوب جارية فارد الوالد  
الرجوع فعلى الموهوب وبهيتها صغيرة تكبرت وازدادت خبرا ودار الوالد لا يلزم بصحتها كذا  
كذاك فالقول للوالد وبك ذلك في كل زيادة مؤمنة امان البناء والنجاسة وغيرهما القول للموهوب  
من الفقا والصوري واخر كتاب الهبة في المسائل التي تقبل فيها بنية الخصمين اقامت بنية  
ان زوجها حلف بطلاقها لا يترتب الحكم الا باذنها وانها اذنت لمرءة فترتب ثم شرب مرة لوفى  
بغير اذنها وانها طلقت فقام الزوج الى الخصم على لفظ حزن اذنت وانها لم تطلق بترتب  
مرة لوفى بقبول كل البينان وثبتت اليك وتطلق المرءة لان العدة بالنية وحجب ما لم يكن قبل  
كيف يقبل البينان وما اتفقا ان البينان لم يكن الا وحده فلهذا باب حرة الفرج ينظر الى البنية  
الا ان قول الخصم لان هذه حرة له في نفسه وقتها في حق الله على خلف البينان لا يعتبر كمالو  
اقام انه طلقها واحدة واقامت انه طلقها شيئا تطلق ثلثا وان اتفقا ان تطلق لم يكن الا مرة  
واحدة وكذا لو اقامت بنية انه طلق امرئ ثلثت وان حجبوا وكذا في عتاق الام بخلاف عتاق  
العبد عند اخيه فنفية فاعده في كتاب الطلاق ورجل واحدة ودار اذنت المرءة ان الدار  
دارها وان الرجل عبدا وادعى الرجل ان الدار داره وهي امرئة واقام كل واحد منهما البنية تقبل  
بنية المرءة على دعوى الدار ويقضى بالدارها وتقبل بنية الرجل على دعوى النكاح ويقضى بدارها  
ووجهه لانه لا يمكن قبول البينان من كل وجه في كل ما يدعيه ولا يمكن قبول بنية في دعوى الرق  
لعلها وهي في الرابع مرتبة للمعسر ولو كانت الدار زيدا رجلا واحدة فاما طلاق  
البنية ان الدار والمرءة امرئة تزوجا بالفرسهم ووقع اليها ولم يعلم البنية على كونه فانه  
يقضى بالدار والرجل للمرءة ولا يلحق بينهما لان المرءة اقامت البنية على رقي الرجل والرجل لم  
يقم البنية على كونه فيقتصر بالرق واذا قضى بالرق بطلت بنية الرجل في الدار والنكاح ضرورة  
وان كان الرجل اقام البنية له حاكمه والمسئلة بحالها يقتصر بنية الرجل ونكاح المرءة و  
يقضى بالدار للمرءة لانها تقضي بالنكاح صار الرجل في حجب الدار به والمرءة حارجه  
فيقتصر بالدار لها كالمختلف الزوجان في دار زيدا بها كانت الدار لزوم عند ارجعه وان  
وان اقام البنية يقضى بنية المرءة وتمام فصل خلاف الرخص ومناق البيت من كتاب  
النكاح وذكر ان شجاع في النواذر لو اقام الرجل البنية ان الدار لها وان الرجل عبدا لم يثبت  
الدار زيدا بها فالدار بينهما نصفان وان كانت فريدا واحدة تركت فريدا لثمة النكاح  
في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بنية احدهما على حجب الآخر في النكاح  
قال رحمه الله وبني ان الدار اذا كانت فريدا احدهما يقضى بنية الآخر لان بنية صاحب اليد  
في الملك للطلاق لا في بنية الآخر فاصح ما في ادعاءه من القول في كتاب  
الصالح ونحوه الصالح عن التبريد لانه على الجدة رابع من اصل يرجع الى المصالح عنه في كتاب الصالح

اسكن الصلح ط م ب م الصلح ينقض بنقضها ح صلح على العدة بجمعه ثم ينقض الصلح اذا كان  
 بمبنى عقد سابق لا يرد على ما كان عليه من وجهه وهو الاستسقاء بالصلح والعدا ان الصلح اذا كان  
 بمبنى العدة ينقض بنقضها وجوب النافذ محمول على هذا وان كان بمبنى شيئا من بعض واسقط بعض  
 لا ينقض بنقضها منه وان كان الصلح و والمنفعة في كتاب الدعوى كل صلح بصلح فالنار اهل  
 وكل صلح بعد اداء الصلح طرد السراة الجارية والسراة الجارية والادراك ان كل الصلح ولا يتم  
 بعد ذلك اجرت السراة الاخير وطلعت الصلح الاول فكل صلح له قال الله الامام الاستاذ رحمه الله  
 قوله في المسمى الصلح بصلح بطل الماد الصلح الذي هو اسقط اما اذا كان الصلح على عوض ثم اصطلح على عوض  
 لو قال في بيوتنا من النسخ الاول لبيع حلهما فلنفسد الثالث من التسع و السراة الصلح  
 بعد الحلف لا يجوز ما ما راجعه الفصل العاشر من كتاب الصلح ل لو صلح على كسر دار مائة سنة صح  
 وان ابد او صرح بحدوث لا كاف الا س سار واول الصلح و لو صلح على كسر دار مائة سنة صح  
 الصلح والشرط فيه الكثرة لا فائدة وان كانت غير معينة فلا يجوز الصلح حتى بان يجعل الشرط السلم لا الباب  
 لا يثبت دينا في الدونة الا على اعتبار شرط السلم س صلح العاشر في كتاب الصلح ف في كتاب الصلح ر صلح  
 عبد افضله على درهم او دينار حاله او موصلة جازوا كان العدة ما او با كما وان صلح على طعام  
 ان كان مقبوضا قبل التوفيق جاز عينا كان او دينا وان كان موصلا ان كان العدة ما يجوز وهو عين  
 دين وان كان با كما لا يجوز لانه يكون دينا بدين وفي الكتاب الموصلة ان كان العدة ما يجوز وفي  
 الهالك لما راجعه الفصل الثاني من كتاب الصلح و من صلح بعد ما كان ينكر ا اقر ذاك الصلح  
 لا يتغير صدق المسئلة لو ادعى شخص بغير شخص بشي فأنكر ثم صلح بعد ذلك على شي ثم بعد الصلح اقربا  
 كان ادعى عليه فلا يتغير ذلك الصلح بعد الاقرار بعد انكر س صلح الوهاب للمصنف في الصلح ح  
 احد الوهابين عزم العدم على ما جاز ولا يثبت كره الا فرفضها وان كان القرض ثبت كرهها لان  
 الدية حجت لما بسبب بخلاف وقت محدد فصارت مشرطة بينهما واحد بالدين اذ الصلح على من نصيبه  
 كان لا خلاف ان كره في قبض فاما المال في القرض حجب بعقد المصالح فاما الغلب حتى الاخر  
 ما لا يرد على الصلح م الخط للمصنف باب الصلح عزم العدم من كتاب الصلح ي من بركي ودعوى كره  
 وجهي درست وصلح درست كره برصد درم بعد از چند كرهها دعوى باز كرد ودر عليه را ان  
 صلح واماوش سئره بود باز صلح كرد برصد وپنجاه درم بعد از ان ان صلح بشي با و آمدش  
 مكرهيد من زيارت از صدر درم كه صلح اول بعد است مذهبهم نتواند زير صلح دوم مبطل او  
 بود فاعده وكتاب الطوك ح ابراهه بن ابراهيم الصلح مسمى السلطان لا يرد وهو سؤة ولولا  
 ان اصطلح عند امرته وقال لها ابراهيم المداخلي معك فابتره وقيل لا يبر لان الابراهم المذكور  
 الدواعي الى اجماع وقال عليه السلام نهادوا بما بوا بخلوا والابرار والانه مقصود على اصلاح  
 الموم واصلاح الموم حتى عليه ديانة وبذل المال فيها فهو حتى عليه حد الرسة فقيهه و السراة



صالح من دعوى كرم او دار عليهم او صالح عن مائة على نفسه فاقبض قبل الافراق ليس شرط  
 منية المصلي في الصلح ولو صالحه من الف درهم على مائة درهم وافترقا قبل القبض لم يبطل الصلح  
 وكذلك كل صلح وقع على بعض الدين لانه خط عانه اليك في الصلح في الدين من كتاب  
 الصلح ومن امر باراد نصف دين عليه فدا عنه انه بر ما زاد ان قبل يري وان لم ينف  
 عاده دينه وان لم يوقت لم يعد وكذا الوصله من دينه على نصف يد فدا الله عنه فدا بر ما  
 قضى عنه انه ان لم يرفعه فدا فدا كل علمه وان ابراءه عن نصفه على العطييه باق على خذ ان هو  
 برى اذ ابرأه او لا ولو على صرح كان اذيت الى كذا او اذا او متر لا يصح وقاسه في كتاب  
 الصلح **فصل في صلح** او عبيد في السبع بدينه لم يصح صلح على دعوى الف على دناير لم يصح صلح  
 لا وجد بدينه بدينه لم يصح صلح قينه والصلح قال في الزيمه ان عملت على عكره انما انما ان خطت  
 قيسه هذا او اوجلت من عبيد الى منزل فانت بدينه العشرة المة عليك فسمع ففعل ذلك هو ببراء  
 قال نعم وان كان هذا من حيث الصلح فليس البراءة بالشرط لكن على حمله على الاجابة فمعهما حتى لو ذكر  
 عملا لا يجوز الاجابة عليه كون قولك انت او فقت او نظرت لا يبرأ من اجابته القهريه قوم  
 دخلوا على رجل في بيته ليلا او نارا وسهر واعليه سلاح حتى صاع مع الموقد جازع عند حقيقته  
 وعندهم لا يجوز لان عنده الاكراه لا يتحقق من غير السكوت وعندهم يتحقق وان كان دون السلاح محالا  
 يقتل سرعا فان كان نارا في مصر لا يكون مكره و جاز صلحه بالاجماع وان كان بليدا او مقارة كان  
 مكره من المخطئ لغيره وفي الصلح الفساد وكذا في الوجبة المنقولة لصلح المحدثين في السجدة  
 لغيره سرقة وكذا ان كان حيا لوالى او حيا لغيره شرط فالصلح باطل لانه مكره وان كان حيا  
 القضي فالصلح جاز **وصلى** ما في الصلح الماز والفساد في الصلح جرح جرحه انفسه لغيره  
 فلا يخلو اما ان يبرأ مات منها فان حيا من الجرحه او من الضربة او من الضربة او من السجدة  
 او من القطع او من البلاء او من الجناية لا غير جاز الصلح ان يبرأ الجرح بقى له ان وان يبرأ الجرح  
 لم يبق له ان يبرأ الصلح لانه ظهران المجرم لم ينج عليه من الجرحه الا عتبه فغنى عنه لانه لم يبق له ان  
 فلا ينج عليه قضاة ولا ارث دافعا لغيره عليه التبرير وان ربي لم يضره على راس  
 انك فابيضت عينه ثم انجلى البياض او حلق لحية فثبت لفرى والا عتبه من غير التبرير  
 لا يصح ومن ينجى له ان يبرأ ونقص بقى الصلح على الجواز لان الصلح عن نقص مكن فيه جاز فاما اذا  
 مات من ذلك بطل الصلح ووجبت الدية عند حقيقته خلافا لما في مسلة العفو عن السجدة  
 توفى الوفا فالصلح على الكفاية وكنت وما يجزئ منها فالصلح جاز ان مات منها لا الصلح  
 وقع من القام وما يجزئ منها وهو السرارة واما اذا حيا على الجناية يكون الصلح **الصلح**  
 الا اذا برحمت لم يبق له ان يبرأ الجناية اسم عام يتناول النقص وما دونها من المخطئ لغيره  
 في باب الصلح عزم المودع من كتاب الصلح بمكها ولو عتبه المودع او الوصي عنه دم والدية الصغير لم يجز

لانه تبرع فيها لا يملك استيعاج حتى الصغير ولو عتبه المودع المقتضى للصغير على ما ذكره في الريبة جاز الصلح  
 لانهما يملكان الصلح والعفو على ما ذكره لانه معاوضة ما ليس بما ذكره في الريبة جاز الصلح  
 فاذا الا انها قصرت في بدل الصلح لما خطت على لانه لا يبرأ من الدين شرعا وان حذر عن العيدين  
 القليل في البدل المقتضى ممكن فلم يبرأ القليل من عفو احداهما كانه لم يصح لخط الصلح عن القصاص بعد  
 وقوعه لا يمكن رد عتبه المودع لانه لا يبرأ من الدين شرعا وان حذر عن العيدين ارجم لم يصح لان  
 مقتضى ربه عا ولو عتبه المودع في دينه ان يبيع بدينه ان يبيع بدينه ان يبيع بدينه ان يبيع بدينه  
 في باب العفو عن الجناية من كتاب القصاص وكتاب الصلح عزم دم عمد جاز لانه الصغير او  
 المعنوه على الدية ولو صالح على ان ينفذها فدا على تمام الريبة وكوكك ما دون النقص من الجرح  
 على كرم تبيين انه لم يكن ذلك المالك عليه او ذلك المالك لم يكن فبا ان المودع عليه حتى استرداد  
 المالك من دهره القضاوى في الفصل الثامن من كتاب الصلح او على اخره بالارث من ابيه فصالح على  
 مال ثم ادعى المودع عليه ان يبيع كان استراه من ابيه او ادعى الدين وصالح ثم ادعى المودع المصالح  
 الا يفاء او الابرار قبل الصلح لا يصح وفي الكسر ادعى المودع الا يفاء فاكراه الدين حلف وصالح  
 ثم برهن على الا يفاء فليقتل وقيل لا رارة في الرابع عشر من كتاب الدعوى رجل ادعى على رجل  
 فجدد عطا مع الجود او صالحه عنه دعواه ثم ان المودع عليه قام البينة ان المودع قال قبل الصلح اذ قال  
 قبل الصلح اذ قال المودع المالك ليس قبل ثلثي في الصلح والقضاء فاضا ولو اقام المودع عليه  
 البينة ان المودع قبل الصلح وقضا المالك لم يكن قبل ثلثي بطل الصلح والقضاء وان كان افض  
 لم يقض بينة المودع حتى اقام المودع عليه البينة على اقرار المودع عليه البينة على اقرار المودع عليه  
 قبل ثلثي بطل عنه المالك فلا يقض عليه شي مما كان با بطل دعوى المودع من كتاب الدعوى واذا  
 جرح الصلح بين المذنبين وكتب الصك وفيه بارا كل واحد منهما لصلحه عن الدعوى فظهر الصلح  
 وقع باطلا بقوى الامة ما راد المودع ان يدعى على المودع دعواه للبراءة والق والمخارة تسع لان هذا  
 ابرار في ضمنه صلح مائة فلا يجل محرم الفدا في الفصل بستر فبسته بطل الصلح من كتاب الصلح  
**فصل الوصي** ذكر في الحاشية والحكام والعمارة والمخارة والمخارة انه لا يجوز ان يصالح الوصي  
 الوصي مع الوصي عن جرح الميت او الغريم بدينه من كتاب الصلح ان كان الخصم مقرا به او مقضيا عليه او لو  
 بينة عا دة عليه والا جاز لانه في الاول يتلف بعض الحق فلا يجوز وفي الثاني لا يحصل للبعض  
 بقدر الامكان وفيه من النظر ما لا يخفى فيجوز واما صلح مع المودع على البينة في النكاح فيه  
 واعور الرضى نظرية واما البينة المستدرة فبطل اصل الامام كالعاديه وقيل هي في الحكم كالعادم  
 في الحاشية ادب الاوصياء في الصلح **بس** لولا دين فصالح الوده او وصيته على بعضه فوجب  
 الدين بمقتضى ابيه او وصيه صلح خط وضمن عند حقيقته وجرحه كونه كوكك

من جنس المصلحة في آخر القدر  
 من جنس القصور في صلح  
 منه



ابرا المنة من النعم ولولم يكن جافه لم يجز ليعتد في البيع والغير من النعم وفي كذا  
اذا ادعى رجل دعوى في دارية فقبل ان يعقب البينة ليس للوصي ان يصالح ويهدى بالي البينة العادية  
وصرفا للوصي عند التهم لان يصالح فليس البينة الشرعية حاكم على من يمس الاية لانه انما اذا علم الوصي  
ان المدة ستدور او لا يستهدون لم يترك وانما لا يصالح الوصي قبل اقامة البينة اذا علم انه لو  
اقام المدعي البينة برغبته في الصلح ليدرك ما اذا علم انه لا يرغب في الصلح بعد اقامة البينة لا يبا  
بان يصالح قبل اقامة البينة من الوجه البينة في او او الفصل الخامس من كتاب الصلح **2**  
**الصلح على الامانة** رجل ادعى رجلا كسبا فقال المودع فقلت الوديعه او ردته عليك وانكر  
صاحبها الرد او الهلاك كان القول للمودع مع اليمين ولا يفي عليه فان حلف صاحب الوديعه  
بعد ذلك على شيء فهو على وجه احداه ان يدعي صاحب المال الادعاء فقال المستودع ما اورد  
سيما ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح بيني وبينه على شيء معلوم وفي قولهم  
صارا صالحا فليجوز الصلح معه والوجه الثاني ان اذا ادعى صاحب المال الوديعه وطالبه بالرد ما  
المستودع بالوديعه وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه كسبا ثم صالحه على شيء  
معلوم جاز الصلح في قولهم جميعا والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه كسبا ثم صالحه على شيء  
يدعي الرد والهلاك ثم صالحه على شيء جاز الصلح في قولهم والى من الادعاء وختمت قوله في حقيقته  
والصلح انه لا يجز الصلح في قوله وهو قول ابيس الاول عليه الفتوى ومجموعه انه لو صالح بعد  
حلف المستودع انه رد او هلك لا يجز الصلح انما اختلف فيما اذا كان الصلح قبل يمين المودع  
والوجه الرابع اذا ادعى المودع الرد والهلاك وصاحب الوديعه لا يصدق في ذلك ولا يكره  
بل سكت ذكر الكرخي انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابيس الاول والاخر ويجوز في قول محمد  
ولو ادعى صاحب المال كسبا ثم صالحه على شيء معلوم لم يصدق في ذلك لم يكذب فضله على شيء  
ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك ولم يكذب به فقال المودع كنت قلت  
الصلح انها هلكت او ردته فلم يقع الصلح في قول حقيقته وقال صاحب المال ما قلت ذلك  
كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كما قال في البيع العام في كتاب الصلح ولو ادعى  
المستودع هلاك الوديعه وكذب به صاحبها ثم صالحه على دراهم لم يجز في قول ابيس وقيل محمد  
هو جاز وكذا العارية والاجار والمضاربة والبيع وكذا في هبة الميراث وختمت قوله  
على قول حقيقته منهم فاما كقول ابيس ومنهم فاما كقول محمد وهو الصحيح ولو اجمعه في  
الفصل الثاني من كتاب الصلح **في التنازع** احد الورثة اذا صالح غير الميراث وبارا ابرار  
عاما مطلقا ثم ظهر في التركة شيء لم يكن ظاهرا وقت الصلح بل ان يدعي نصيبه بعد الابرار انهم  
قالوا رواية عن اصحابنا في هذا المسئلة قالوا لو كان الحسن قال ان يقول ليس له ذلك وتقول  
ان يقول له ذلك وهو الامم وان متوقفا اجاز الحيط في خلاف المسئلة وعلى هذا الوار

لوا احد الورثة انما ثم ادعى التركة جحدا كما لا يسمع دعواه ولو اقر او با تركة يومرون بالبر عليه  
جميع القضاة في فصل فيما يشترط فيه نفس بدل الصلح من كتاب الصلح وكذا في المراسم في اب من  
كتاب الصلح وذكرنا في كتاب الصلح من الورثة من التركة على شيء من الدراهم وقبض  
الوراثه ثم ادعى عقار من التركة ان كذا ومبني في حاله كذا وكذا ثم ادعى العقار ادان لم يكن  
العقار من نصيبه عليه وقت الصلح اما اذا صالح عن عقار ثم ادعى البينة فانه لا يقبل في الفصل  
الرابع والعشرين من المستوفى اربعة صحت عن ميراث زوجها على ما لم يعلم ثم ظهر على الميت  
دين وثبت عندكم ثم برز ما حصته من الدين فخصها من التركة ويؤخذ من بدل الصلح حصة  
المفاتيح قبل التنازع من كتاب الصلح **في التنازع** يكره ان يورثه غيب است حاضران زن متبا  
تخرج كره لو كان التنازع على ما لم يعلم ان نصيبه لم يجر ولو على بعض التركة على ان يبقى التنازع  
بين الكل توقف على اقرار الغيب او قضا القضي في او او الفصل السادس من كتاب الصلح ولو  
صلح الورثة بعضهم ثم ظهر على الميت دين فلو صالحوه على مقدار معلوم من ماله لم يعطوه ذلك من  
ماله لم يكن للورثة جميعا اذ في بيع ليس التركة بل ثمن مبيع باعها اياهم فلو اعطوه التركة  
فلم يدر اخذ من دين تقدم حقه على الآخر في الفصل السابع من كتاب الصلح رجل باع رجل اخر ثوبا  
ونكر ورثته صارا وكما رافضيا بعض الورثة الموصلة في الوصية على دراهم معلومة على ان يتم  
لهذا كوارس الموصلة فهذا او ما لو صالح بعض الورثة بعض سواهم لم يكن في التركة دين ولا شيء  
من النقود يجوز الصلح وان كانا دينين على رجل لا يجوز لان الموصلة يملك دين بمنزلة  
الوارث وان كان في التركة نقد فان كانت النقود مثل بدل الصلح او اكثر لا يجوز وان كان بدل  
الصلح اكثر من ثمن النقد جاز اذا قبض الموصلة بدل الصلح قبل الافتراق وان افرقا قبل القبض  
بطرقة النقد فاصح في الفصل الثامن من كتاب الصلح وفي التنازع ان التنازع بطرقة النقد في التركة  
دين وقد ذكرنا معناه ودليله ولو لم يذكر في هذا التنازع ان في التركة دين او لا فالصلح صحيح  
وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولكن سئل عن صحة التنازع بغيره وكما على وجود شرطها  
كما ذكرنا في الفتاوى رجل باع بالدين بالصلح وان اختلفا في غير ما ذكرنا في ما ذكرنا الاستاذ  
المطلق فمحمدا على الكمال في الحالى عن الحوض المانعة من الجواز في الصحة بالخلق عن الدين هو الاصل  
فلا يثبت بلا تعرض على وجود الحوض بزيادة في اب من كتاب الصلح **في التنازع** في التنازع  
تركة فيها دين لم يستوفى تمت فجاء الغريم فانه ياخذ من كل منهم حصته من الدين وبذا اذا  
اخذهم جملة عند القاضي اما لو طفر باصدهم اخذ منهم جميع ما يبيع في الورثة اخذ التركة لا  
ودفع الدين والوصية من ماله **في** لو استوفى دين فنقدته ورثته لا يستخلص التركة بجيز  
الدين على قوله اذ لم يحق الاستخلاص وان لم يملكوا بخلاف الجنبه لو نقد لا يجزى بالدين  
على القول وليس للجنبه ولا لغيره استخلاص التركة بخلاف الورثة ولو قالوا لورثته ولم يكن المالك نقدا



فلم يكم سبها للدين ولولا ذلك عليها فلم يستخلصها باءادينه كذا لا بقدر تركته كذا جزير بغيره سوا  
بارسته لو اردت الورثة او اودينه لبق تركته لم فاقفوا عليه فمخلوا قصدا ودينه وانفذ  
وصاياهم من مالم فلم ذلك ولو خففوا فمخلوا بدينه ووصاياهم ولا يلتفت الى قولهم  
جاذا لحد الورثة استخلص العين من الزكاة باءادينه الى الزكاة ولو اردوا بعض الورثة استخلص  
شئ من الزكاة لنفسه واداء قيمته الى الاخر ليس ذلك لان حق الورثة مستقل بدينه كالحديث وحق  
الزكاة مستقل بدينه لا بعينه وانما من العسر واليسر في عبيد ذين غير متوق في غيرهم  
ورثة من حصة حصته من الدين لا من حصة غيره للدين لانها ملك كوارث الا اذا ادين لهم مستوف  
من الفصل المذكور **كتاب القضا** ذكر في ادب القضا في باب البيان اذا كان المدعى بدينه حظه  
في المصلحة الجارية استخلصه فالرأس لا يجزيه في مال المدعى في قوله مستوف وان كانت  
المصلحة مجتمعة فيها يجزئها القضا فان رأى المدعى في قوله المصلحة لا يجزئه وان رأى المدعى في قوله  
يخلفه تمة القضا في الفصل المذكور من كتاب الدعوى خانه خوئس وبران كرده است  
وما نزل وهم سب كذا ازان جهت ضرر است فانه يجزئ البناء ان كان قادرا ذكره في كتاب  
سمرقند فاعده في كتاب الدعوى وقار **كتاب القضا** المختار ان لا يجزئ بناءه ملكه وان كان  
والدين المدعى من صاير مقتضى عليه لا تسمع دعواه بعد فيه الا ان يبرهن على ابطال القضا  
بان ادعى على اخذ دار بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى القضا عليه الشراء من مورثة او ادعى في  
الشراء من ذلك وبرهن وقضى وبرهن المدعى عليه على شرائه فذلك او المدعى قبله او قضى عليه  
بالدابة فبرهن على نأجها عن سرار في الرابع من القضا ومن اخذ القضا برئوة لا يجزئ  
لا بصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه **ص** وبقي في الفصل الاول من القضا واطلى بعض الحكماء  
الذباب الى باب السك والاسكان فانه يمانه او لا يستيف حصة قبل العجز عن الاستيفاء بالظاهر  
كمنه لا ينفذ به الا اذا عجز القضا عن السك لم يملك له ذلك وقالوا ان ذهاب السك او لا  
واخذت باءادينه ما اخذ موكل القضا بدينه ضمان الزكاة واذا اكار له احضر وتحدث ولم يجز  
ويثبت عذره عند القضا يعاقبه على قدر عذره بزيادة الدين من كتاب القضا القضا  
اذا لم يقع له الا عقد على فتاوى اهل مصر فيثبت الفتوى الى مصر فاما ما يتأتم بتأخير القضا  
اما اذا كان في حكمه فانه المدعى عليه او المدعى عليه ففعله بالخاص القضا فاما ما يتأتم  
خلاصه في القضا من كتاب القضا لو اكار قاض قضيته عليه بجرم او ضرب فافعله  
وسكت ففعله لانه يمان وكذا كان كتابه بجمته ورده محذرا حتى يعاين المأمور بالجمه احيانا  
وعلى يمينه لا يقبل كتابا ايضا وبقي في القضا الا في كتابهم للمضرة فيقولوا لما عد  
وسكت سهيل شرح الكثر رتب في كتاب الدعوى اذا كان في المصروف ضا كل  
واحد منها في حجة على حق فوقع الحصة بين جيل واحد في حجة والاخر في حجة اخرى

في حجة اخرى والمدعى بان يجمعه الى حجة واحدة وان خربا ما قال يوسف الجني للمدعى وما لم يجد لابل  
للمدعى عليه وعبد الفتوى في الفصل الاول من القضا ولو تنازع الجندي والبلدي في قضيته  
واراد كل من الحكم حكم قاضيه فاجزئ المدعى عليه ولا يلى قاضى الجندي على البلدي وسوقه  
العكر عكر مرار في الرابع من كتاب القضا ولا يلى القضا ان يبعث المخبر الى القضا  
ان طمع منها المقتضى فان لم يطعم ولم يرض بذكر فلا يرد بها الى الصلح ويترك على الحصة  
وينفذ القضا في حق من قامت الحجة حقه القضا في اخذ ادب القضا وينبغي للمصنف ان اقام  
البه اخذ ان او بنوا لعمام ان لا يجعل القضا بينهم ويرافقهم قليلا قليلا لكي يصطالحوا الى القضا  
وان كان كذا لكن بما يصير سببا للعداوة بينهم من الواقتا الحصة فادرس القضا لعلها العين  
المدعى اقام البينة على الاكاذب قبل الجسوس روايتان قال الامام القضا الصميم انها تقبل وكر  
رحمهم انه ينبغي ان يكون مفضا الى رأى القضا اذا علم القضا انه مستور ولا يقبل وان علم انه ليس  
يقبل وفيه تغاير بين البين بنية اليه راولي جمع الفتاوى في ادب القضا في الجسوس من كتاب القضا  
اطلق القضا المحجوس لا فله ثم ادعى عليه اخرا لا وادعى انه موصى لا يجزئ يعلم عنه  
بزيادة القضا ان اقام المدعى بنية على الكذب بل الجسوس الروايات الظاهرة  
لا تقبل الا بعد مضى المدعى واختلف الروايات في كمال المدعى ويحضر انه ينفذ الى القضا ان وقع  
عنه بعد ستة اشهر انه ممتد يد الجسوس وان وقع عنقه قبل تمام شهر واحد انه عاجز طلقه  
وهذا اذا كان له حصة مسك فان كان فقه ظاهرا للقضا عنه عاجزا وقبل البينة على الا  
ويجزي سبيله بغير خصمه وانما في عزمه من جيل واحد فانه واهل سبيله القضا  
دون القضا فان قالوا لا يوفى له ما كفى ولا يستره لفظه الشهادة بجمع الفتاوى في  
الجسوس من كتاب القضا وذكر القضا من القضا عن الجسوس بعد مدعى فاجزئ الاى احده  
كقوله بنفذه وحده ان كان صاحب الدين عابا بزيادة والقضا من كتاب القضا  
سئل اذا جلس شخص بدين وتغابى رب الدين فمكث الجسوس المدة الشرعية وكشف  
القضا عنه حاله فلم يظهر له موجود فهدله ان يطلقه احدا القضا اذا جلس الغريم فيما جلس فيه  
ومضت مدعى يد القضا بحيث يغلبه ظنه انه لو كان له مال لظهره ليس عن حاله فمكث  
خبره فان اخبره بخبره حتى سبيله سواك حصة حاضرة او لا لكن ان كان حصة غايبا يثبت  
منه بغير ان يستره والا فلا قالوا ههنا اذا ثبت ان الجسوس بعد المدة والسؤل  
فانه يطلق بلا كفيلا الا في ما لا يثبت كما في البرزخ والمقتضى به ما لا الوقت وفيه اذا كان رب  
الدين عابا من ائمة القضا والنظر في القضا نائب القضا او اسمع البينة او الاقرار بكتب  
بذلك الى القضا لا يقض بل يكلف المدعى اداء البينة مسلة المفتر في ادب القضا  
الى القضا وفي ادب القضا القضا المستهد ان ثبت يقضى بما شهد واعند الكسر وكذا



















كبارا ويقيم غيب فقامت محضروا فوز نصيبهم جازت العتمة ان كانت الزكاة عروضا اما في  
العتمة فلا العتمة كالمسح ليس للموصي ولا لولي البيع على الكبار الغيب والعقار بحكم المنقول  
والكبار يكون الورثة صغارا وكبارا والكبار غيب لا يجوز تسمية في العقار والحد وكذا في العروضا  
لان الوصي ليس ولا يسمي في العتمة في العروضا على الكبار الغيب كالمسح فصار كالحل صغارا ولو كان  
الحل صغارا قد ذكرنا ان يجوز تسمية هكذا هذا والرابع اذا كان وصفا وكبارا محضرا فعول  
نصيب الكبار وهم محضرون فدفع اليهم وغرل نصيب الصغار حصة ولم يغز نصيب كل واحد من الصغار  
جاز ومما شئنا اذا غرل نصيب كل واحد من الصغار والكبار رؤسهم بين الحلق العتمة  
في الحل فاشترى اما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وامسك حصة الصغار حصة لم تقسم حصة الصغار  
فيما بينهم فالعتمة بين الصغار والكبار صحيحة ولم تجز العتمة فيما بين الصغار والكبار وانما هو  
الام والعم والاخ يفتسم لولدها الصغرة منقولة الى الثاني ورثتها فلام اذا لم يكن للصغيرة اب ولا وصي  
الاب ولا يملك تسمية عقاراته على كل حال ولا يملك تسمية ما ورثه الصغرة غير الام والعقار  
والمنقول جميعا **باب من وصى بالصغار** اقتسم كورثة لابي وامه كما وفيهم صغيرا او  
غائبا لا يصح الا باجاز الغائب او ولي الصغرة او خيرة الصغرة بعد البلوغ او باجازة اي كم قبل  
البلوغ فلو كانت الصغرة والغائب فجازته ورثته جازت الا عند محمد رحمه الله واولاده  
البرائة ظهر دين او وصية بالثلث او بالفرض او وارث او بغير حصة مذكورة وان كان  
الورثة نودر الدين او الوصية او حصة الوارث من ماله ولا تنقص حصة غيره اذا ظهر  
غيرهم او موصي بالفرض لم يملك ان يوصيها في المالة لانه الدين قد ادا ظهر وارث  
او موصي بالثلث ليس لهم ذلك بل تنقص العتمة لاحتمال متعلق بدين الزكاة الا اذا  
رضى الوارث والموصي بذلك فان قضى واحدا من الورثة في الخير ينظر ان ادعى  
ليرجع في الزكاة رد حصة الا ان يقضوا على القضي من ماله لم يقض له من ماله في الوصية وان على  
ان لا يرجع في الزكاة مضافا لعتمة **ببرائة** والفصل الثالث من كتاب العتمة **كتاب**  
**الفرائض** اما الكلام في اولاد الاخوة والاشقاء لام فموان اولادهم اقربهم ولا يفضل الذكر  
على الانثى الا في رواية شاذة على ابن عباس مثله بنت اخ لام وابن اخ لام فحدهما المار  
بينهما كما لا يصول نصفا وعند ابن عباس على تلك الرواية انهما بخلاف الاصل عادية والفرق  
ثم الذين يورثون ذمرا لا يحام اضافة كمنه صنف منهم سيمون اهل القرابة وهم التسمية  
وابو يوسف ومحمد بن زكريا وعيسى بن ابا نرحمهم وانما سيمون ذلك لانهم يورثون الاقارب  
وصنف منهم سيمون اهل القرابة وهم علقه والشمع ومسروق وفيهم من جازوا بغيرهم والاول  
تاسم بتمامهم وشركهم بن زكريا سيمون ذلك لانهم يورثون المذمومين المذمومين  
وبينهم ذلك في ان الزكاة ابنة ابنة وابنة اخت فله قول اهل القرابة المار لابنة ابنة

الاخوة لانهما اقرب وعنه قول اهل القرابة المار بينهما نصفا بمنزلة ما لو ترك ابنه واخاه والعنف  
الثالث سيمون اهل الرحم منهم حسن بن سير ونوح بن دراج سيمون ذلك لانهم سوا بين  
الاخوة والاخوة المستحقون بهل الرحم من المذمومين حسن بن سير بن دراج سيمون ذلك لانهم سوا بين  
اولاد الاخوات المستحقون بائنة الاخوة للمستحقين فله قول اهل القرابة المار لابنة ابنة  
بعده الاصول كما لو ترك بنت اخت لاب وام وبنت اخت لاب وبنت اخت لام فعند  
الاهل المال كله لبنت اخت لام وام وعند محمد بن سنان اخت حمس المار لبنت اخت لام  
وغيب لبنت اخت لام وملكه اخت لبنت اخت لام وام فله قول اهل القرابة المار لابنة ابنة  
لنت اخوات متوفيات ولو ترك بنت اخ لاب وام وبنت اخ لاب وبنت اخ لام  
معدا من المال كله لبنت الاخ لاب وام ولا لبنت الاخ لاب كما تركت اخوة مستقر  
من المال كما في **كتاب الوصايا** الوصية حاصصة وكان له كالوكالة بعد موته وصية لا المنفعة  
المعاني سار من نوع فيما يكون تركه من كتاب الوصايا فلو كان له مال واذا توفيت المرأة ولها اولاد  
صغار ولها زوج وهو اب يهول وترك ميراثا من عقارات ومساكن وغير ذلك واوصت  
الى رجل وماله دين لا يرضى فلو وصيتها ان يبيع من تركتها ما يقضي به ما عليها من الدين وكذلك  
اذا اوصت بوصية في ابواب البر والدين متى ما يحتاج ان يبيع فيه تركتها فلو وصيتها ان  
يسم من تركتها ما يقضي به وصايا ما اذا دفع من الدين او الوصية كان الاب اولي بحصة  
يهول والاولاد الصغار وصي الام لا يقضي بالدين وتنفيذ الوصية وحفظ الزكاة لتنفيذها  
حي الميت والميت في حاصصة كان اول تنفيذ حصة من غيره فكذا وصيتها بعد موته فان  
فوتت الزكاة من غيرها كان اول لان الباقي ما كان الولد والا بمقتضى الام في التفرقات  
في مال الولد فكذا على وصي الام ثم فانه الكتب كما الاب والاول اذا كان موصيا كذلك في اول  
يكن مبدرا مسرا حتى يجهل قوله من تركها فانه اذا كان كذلك لا يمكن التفرق في مال اليتيم و  
بوضع ماله في يد رجل الى وقت الحاجة اوال وقت بلوغ الصغرة فبابا يصل بربا كيت  
وصية من محض راب الفهم ولا تكون وصية الصغرة اذا لم يكن حرامها وكذا لو كان واهما عند  
ما صغر لم يوصي فيما يجز وصية من كتاب الوصايا فالوصي الوصي اذا اوصى على الميت بالدين  
لا يصح اوان كانا رعايه واول العتمة المسمى والدين من الوصايا ولو نصبت الفاضل  
وعين له اجر العمل جاز فله ان يوصي بالوصايا وصي الوصي وصي الزكاة كيت وكذا  
ان اوصى له واحد بها خلا لاهل الملقق الابح لو دفع الوصي مالها الى اليه قبل استيفاس  
الرسد وانما نصيب الوصي جميع الفاضل من ماله وصي الوصي بالوصايا وصي  
القاضي لو غرل نفسه ينبغي ان لا ينزل الا بهم القضي كوكيل وقاض في الفصل الرابع والعشرين  
اوصت بتكليفها من ماله الذي ربحها ما لوصية باطلة وان لم يكن لها ما فخرها وجب



أذا وصت المرأة بنصف  
مالها للزوج كان جميع المال

في بيت المال والثلث على الزوج كالكسرة لقيام النكاح حتى جرت التوارث ويقولون في أخذ  
في الرابع من وصايا الزوجة ويقدم الكفن من الزكاة على الحقوق فان لم يكن مالاً فالكفن  
على من يجب عليه النفقة في حصة الزوج في قول محمد وعلى قول أبي إسحاق يجب الكفن على الزوج  
وان تركت مالا وعليه العتق فاضاً على من تركت مالا فاضاً إذا ماتت المرأة وترك  
زوجها وأوصت بنصف ماله لزوجها أو لغيره من ماله وللزوج ثلث المال وسدس  
المال لبيت المال لان الجني يأخذ ثلث المال أولاً بما تارة يبقو ثلث المال يأخذ  
الزوج نصف الباقي وهو الثلث يبقو ثلث المال فيأخذ الجني تمام حصته وهو السدس  
يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو أوصت المرأة بنصف ماله لزوجها ولم توص بوصية  
أخرى كان جميع ماله للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية ما نص في الفصل  
فيمن يجوز وصيته ويمن لا يجوز من الوصايا وان اوصى بغير ثلث وهو ابوه فيلزمه لا يجوز في  
باطلة وان لا يتامهم او عيبتهم او زعمهم او اراهم غلظت والفقير منهم والذكر والاثنى  
ان كانوا محضين وللفقير منهم حصته ان كانوا لا يحصون يملكوا الجوز باب الوصية  
للمقارب وغيرهم من الوصايا والصحيح انهم اذا كانوا ثمانية وما دونهم فانهم عدد  
يحصون وان كانوا اكثر من ذلك فانهم لا يحصون حرمة المصطفى وكتاب الوصايا  
وفي المحيط روى المصطفى عن ابي الحسن ان الوصي اذا خط مال اليتيم بما كلفه لا يضمنه ولا يفتقر  
ان الوصي لو خط ماله باليتيم يضمنه اذا ضاع او بالوصي لا يضمنه في تضرع الوصي لا يضمن  
الوصي بموته مجبلاً ولو خط ماله ضمن وضمنه الاب بموته مجبلاً وقيل لا كوصي في الاب  
والعقرب من العتق في الوصي باع ادعى انه باع لغيره سماعه وادله على البيع  
لا يمنع دعوى العتق وكذا استولى كوقف اذا اجر الوقف ثم ادعى انه اجر باق من اجر المثل  
وكل من باع ثم ادعى فركه سماعه وتناقضه لا يمنع دعواه كاستدنا فله هذا  
يحتاج الى الفرق بين هذا وبين ما في الجاهل الصيغة انه اذا باع عبد لغيره ثم زعم البائع او  
المشتري انه باع بغيره المالك لا يسمع فسد الوصية لا يبطل دعوى الميراث كتاب الوصايا  
وفي التوارث الوصي اذا نفذ الوصية من ماله كنفه يرجع في مال الميت هو المخرج وفاء  
الناظر في الابيض في باب مائة سنة الوصي الورثة وعليه دين الوصي يصدق وكفن المثل  
وكذا الكفنة في ماله واراد الرجوع فله ذلك وكذا الوصية منه ماله ان يرجع في مال الميت  
وكذا المشتري الوصي طلق بالنفقة او كسوة بشهادة الشهود له ان يرجع في مال الصيغة  
وانما شرط شهادة الشهود لان قول الوصي مجتزأ الا انه في كونه لا يقيد الرجوع في  
مال الميت الا بالينة حلالة الفصل ركن من كتاب الوصايا وصي الفقه على الصيغة  
من ماله كنفه ولم يشهد بالرجوع وقت الاتفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق اباً

ابا يرجع في الوصي اختلاف فيه فيما يتعلق باتفاق الكتاب والوصي من كتاب الوصايا وفي النكاح  
ولا يجوز للوصي ان يتصرف بماله اليتيم او الميت فان فعل من ماله لا يصدق بالرجوع في قول  
الحنيفة ومحمد وعنده بر وسفي لم يرجع ولا يصدق في بيتي وللوصي ان ينفذ ما اراد اليتيم مضاربة  
وليست ان يوافق نفسه في بيتي ما راجع في نوع في تصرف الوصي في مال اليتيم من الفصل في الميراث  
من كتاب الوصايا لا تصرف الوصي في مال اليتيم لا يجوز ولو فعل كان له ما فعله لان الوصي  
لا يملك ان يستر مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والكتاب يملك ذلك ما نص في الفصل الوصي في  
في مال اليتيم من كتاب الوصايا ما نص في مال اليتيم بالاجار والشركة في مال اليتيم دون المال لا حل  
الرجوع في الوصي لان بنت اليتيم وترك ابنتين فانها الوصية على اليتيم بزمن اذ لا تظهر بخلاف  
كان في عياله وهو صغير لا يعقل القيد قيد الوصايا رجل ترك وصية ورثة ولم يوص  
الى احد فباعت امرته واراد من تركته وكفنته بغير اذن سائر الورثة ما ليس في نصيبها جائز  
ان لم يكن على الميت دين محيط بعد ذلك فيطابق كفتته يكفن مثله ترجع في مال الميت وان  
باكثر من كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل فله وجه وكفن المثل ثمانية ارجح العبد  
حلالة في الرابع من الوصايا احد الورثة اذا قبض على من تركه فضع عن نفسه ما كان حصته  
غيره الا في موضع كفاف الضمان والوصي يقضي طلقاً واحداً الورثة لا يقضي ديناً للميت على  
رجل او ودية له عند رجوعه عن الضمان في احوال الفصل ركن من وصايا المكلته وفي  
وصايا المستخرج الطحاوي احد الورثة اذا قبض جميع التركة فملك في بيع من غير حباية او حباية  
فان كان على الميت دين ادنى الورثة صغير لا يضمن وان لم يكن دين والورثة كبار ضمن حصة الصغير  
من حكم الصغار كالمستخرج في مال تركته ذكر في ذمة ورثة او تركه او انصرف احد من  
التركة في مال الميت من البيع والشراء ولا يضمن للميت وهو يضمن انه لو رفع المال القضي  
نصيب وصايا الوصي يأخذ المالك ويصدق وروى ابو بكر الدبوس ان تصرفه جاز للزوج واما  
منه نوع استحب وبقي ما راجع في الفصل التاسع والثلثين من الوصايا كتاب اذا مات  
مجهلاً يضمنه وقيل يضمنه كالوصي القضي اذا وضع اموال اليتيم في بيته وما ولا يرد الى المثل  
وان لم يبين ضمن لانه مودع ولو دفع القضي الى قوم نفقة ولا يرد الى من دفع اليهم لان  
المودع غيره وتنفذ ولاية ابراهيم مال اليتيم في الفصل بيع الوصية من العارية او اثار الوصي  
بدون علم الميت او من اوصيته باطل الوصي اذا اصدق عن الميت او عن من يضمنه رجل  
فان كان المودع عليه موقراً بالمال او عليه بيتية او كفاية عليه بذلك لا يجوز بيعه الا على من  
منحه وان لم يكن كذلك يجوز في الفصل الميراث من العارية واذا اوصى ان يدفع الى ان كذا  
من ماله ليقرا الفات مع قهره فله الوصية باطله فان كان كذا القاري وصفاً ينعى الوصية  
مع وجه الصلة دون الاجرة وقيل لا يجوز وان كان القاري رجلاً وكذا الميراث من ماله











فانه يحكم المحار اذا لم يكن المدة قد رما يتبدل فيها الاسعار وان كانت مدة يتبدل فيها الاسعار  
فالقول قول المشتري وان اقامته فالبينة المبينة للزيادة او احكام الصغار  
مس على السع والشراء وكاتب الاب في بكار طفله ولم دفعه مضاربة وبفئة وان  
يؤكل سمس واستجار وشراء وان يوسع ماله ويكتب قنينة وزوج امته لافقه وير  
ماله بدينه ويدين نفسه بملوكه فقدر المودى من دينه ولا يعلو مضاربة وسنن  
الاسم عليه ابتداء والاصدق دينا لا قضاة ولا ربح على قدر راس المال فضا لانه  
لا يتجمل الا بالشرط فام يثبت الشرط عند الهوى لا يقض له بما يملكه الهوى في ذلك كله  
وليس لك تحرقه بالكره وغيره ولا ان يهب ماله ولو بفض ولا اقراضه في الحال والظاهر  
ان يقضى مال اليتيم ولو وقف والثابت ان السبع والعسر من العطلين ما راجع الى  
وكتب في وصيته ان عبيده فلان بعد موته ولم يسمع ذلك منه احد ثم مات ومجد  
ورثته بتبره ليتخلف الورثة على علمهم وان اقر الدار بما كان في كتاب الوصية  
عقبت العبد اذا كان يخرج من ماله ويقره السع فيما زاد على الثلث اذا كان  
لا يخرج وكذا لو كان على الميت ويحيط به بعقبة وسعي في بيع قيمته ثم احتفظوا  
في قيمته ما لم يعطهم تمام المديونية لو كان في ماله يعطهم بقية المديونية ثلثا قيمته لو كان  
قنا وما لم يعطهم نظير قيمته لم يتخلف من ماله فيجوز قيمته وكذا العطلين  
بقية المديونية ثلثا قيمته لو كان في ماله يعطهم بقية المديونية ثلثا قيمته لو كان  
وعليه الفتوى بعد الفتوى في الدرر من كتب العتق ويرفع الوصي ماله ارا  
الصغير مضاربة لانه من التجارة وفيه اسفار رابطة لافقه مضاربة وعنه محمد انه جاز  
الا انه اذا اخذ له عشرة دراهم جاز له ماله مضاربة فاشته ولا اجوز له على فها  
الوصي ينبغي ان يواجر نفسه في عمل اعماله باقل الاجور كما في السر والعلانية  
الصغير لنفسه ينبغي ان يجوز عند اخذ فها اذا كان عاجزة لا يتباين فيها كما اذا استجار  
سبا من ماله لنفسه في الغرضه فمست في لوك كتاب الوصايا وفي خاتمة النوار  
وكذا سمس الوصي وشراؤه بالبيع اليسير ولا يجوز بالهوى لان ولاية نظرية  
وفي القيمة للزهدى ولو باع الوصي ما كان الصبي يفتن القس ما كان الصبي يفتن القس  
الموزنى بطل السع فتر لا يملك المشتري المبيع بالقبض وذا لم يخم الدين الحليمي  
بل يفيد البيع قلت في ملك المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل المشتري  
الفتي ما دام المبيع قائما في يد المشتري ادسا لا وصا لا سمس ينبغي ان يكون  
الوصي في الاستدانة على الصبي كقول مس على العسر والعسر من العطلين وفي احوال باع  
الوصي صنعة للدين فبين ان قيمتها اكثر من السع باطل ولا يحتاج الى اشتراك فلو باعها

فلو باعها فانيته من الميراث السع الثاني من ادب الوصايا مس على الوصايا ولو اوصى بان يتخذ طحا ما بعد  
وفاته ويطلع الكس يجوز في الغيرة والفتنة في ذلك سواء كانت النوارث الوصايا ولو اوصى  
ولو اوصى بالثمن في وجوده بغيره فبالقنينة او بنا المسجد وطبقة العلم جعل وصي يتخذ طحا  
بعد موته ليطلع الناس ثلثا ايام الوصية طحا هو القس او من يوصي قربة فلا الوصية طحا  
في الحسب الخ من العطلين الاول من كتاب الوصايا ولو اوصى بتخاذ العلم للماتم بعد وفاته يطعم  
الذين يجفون القنينة في العطلين يجوز ذلك من الثلث ويجوز للذين بطولهم عندهم  
والذين في ماله من كسب يبيعون في الغنا والفقراء ولا يجوز للذين لا يطولهم سفته  
ولا ماله فان فضل الطعام شي كسره فيقول الوصي وان كان ماله لا ينفق وعلى شيء الامام ان  
اليتيم رجل اوصى ان يتخذ الطعام بعد موته ثلثا ايام قال الوصية طحا مس على ادخل  
الوصايا اوصى لحياته ايام ولد او مدبره جاز استحق بزيادة في الايام والوزر ولو  
اوصى لحياته نفسه اولاد ولدته او ولد بغيره جاز الكل استحق ولو اوصى لحياته العن  
اولامته القنينة ثم مات جازت الوصية في قوتهم الى عند الحقيقة في الوصية للعن بقية  
مجانا ويجب عليه ثلث قيمته وثلث ماله من سائر التركة قنينة ماله ويزاد ان الفضل  
وعندهما يعطى العبد كله تنصرف الوصية اولا الى العتق فان فضل شي من الثلث سعى كان  
العطلين للعبد ما راجع الى في فضل قيمته كونه وصية ولين كونه وفي مجموع النوارث الوصية  
ليبين ما عليه ماله لا يبيع ولو ثبت ماله يبيع مطلقا ويكون وصية العتق ان خرج من  
عتق كله بلا سعاية وان خرج بعضه عتق وسعى في بغيره قيمته اوصى لحيته من الدرام  
المسئلة قال الامام النسخ الامم انه لا يبيع كالموصية بالعين بزيادة في نوع في القاطن  
من الوصايا الوصية بالكنس والدفن والنقل من موضع الى موضع وتبطين قبره  
وبالبناء عليه ورفع ماله من بقاء القرآن على قبره باطله من وصايا الوصية في  
تجزئة الوصية وما لا يجوز وفي ادب الفقهاء الوصي لودع ما اليتيم ويبيع ويضع حلاصه في  
لصقات الوصي ولو لم يكن يملك وصي ماله يبيع وهو الجسد مع الوصايا والشراء الا انه لو  
باع التركة ليرث او وصية لم يجز تخلف وصي كسب وصية لودع لا ينفق النقران بغيره  
فلو لم ينفق بغيره لودع الوصي عند رايه لا ينفق لانه كرم من وهو سنفق من القس فكيف بغيره  
ويستحق ان ينفق به لغيره قضاة اربابا ولو كان لا ينفق لودع لا ينفق بغيره  
وذكر انه ليس للفقير تبيع الوصي ولا انتم الا اذا قبله في احوال العطلين مس على العسر  
ولا تجزئ الوصية لوارثه اذ ارث يرث من الموصي عند الموت والمجزة كونه وارثا او غير وارث  
وقت الموت لا وقت الوصية ولا يجوز لغيره ان ينفق على عاقلان او كان حاطا لكان يكون ميسرا  
حاصصا المصير في الوصايا اوصى الوصايا في مرضه ثم صبح وبراء ثم مات بعد ذلك لبيان







مطلوب  
الوصية كخدمة العبد  
ولا ولاية ثم يبيح

اليتم فاعطى البعض من مال ان كان المالك عاقل من الالاف والنوازل ان في القدر  
او قطع عضو لا يمن وان في الجبس او القيد يضمن فان لم يدفع ياخذ ما له ان كان  
ياخذ البعض ويترك ما فيه كفاية لا يدفع البعض وان في اخذ كله له ان يدفع البعض كله  
قوله لم وكان وارثهم ملك ياخذ الالة هذا اذا وقع الوصي اما السلف اذا اخذ نفسه  
لاص على الوصي مات بنتين وعصبة فطلب السلطان من الزكاة ولم يقر بالعصبة فطلب  
بما البنتين حتى تركت النقص اذا لم يقر الوصي على تخفيض الزكاة الا بما غرم فذا  
محسوب على كل الزكاة لا على نصيب العصبة خاصة الوصي اذا طلب بجباية دار اليتيم  
ولو امتنع ازدادت المونة لوديعها وفي النوازل من مال اليتيم على ظالم وصاحب ان لم  
يبد له هدية ان ياخذ كله لا يضمن وكذا المضارب والمثلج اخذوا منه كقول  
وفي فتاوى النصف انفق الوصي على باب التفتي يضمن ما اعطى على وجه الرقعة لا على وجه  
الاجارة اذ لم يزدد على المثل راربه والاد من الوصايا تم لا يضمن الوصي في النقص في  
المصاير بين اليتيم او العتقة وغيره في باب الخطأ والخطيئة والضيقات المعقودة والملا  
المعقودة في الاعيان وغيره من مال اليتيم واليتيم مما هو متعارف وان كان لها منها بدفع  
تم اتخذ ضيقاته في الصغير لخدمة المقاتل ويجوز ان يحجم ما كلفه ذلك لم يضمنه اذ لم  
يسرف تم مثله وكذا اتخذ ضيقاته لمؤدب العبد ومن عذبه من الضيقات وكذا العبد يرضى  
وصيد البري يضمن فيها فسه فهاه نصيب كذا والام والوصي من كتاب الوصايا رجل  
عبدنا وصي ان يخدم ولدي له سنة ثم يفتق جارت الوصية ويخدمها على قدر ما يراها  
ذكر اواني وانما تبطل الوصية اذا مالكة الوصية يخدمها على السواء فخذ لو كان احدهما ذكرا  
والاخر انثى تبطل الوصية ولو كانا ذكرا جارت الوصية تم حواله المصنف في كتاب  
الوصايا وذكر في الفتاوى ولو اوصى بان يفتق عصبه بعد خدمته لوليه سنة تجوز الوصية  
ويخدمها على قدر ما يراها الا ان يقول في وصيته يخدمها على السواء فبطلت الوصية اذا  
كان احد وليه ذكرا والاخر انثى لانه لو جاز ذلك لكانت الخدمة وصارت الوصية  
لوارث فاما اذا كانا ذكرا وانثى جاز ذلك وصار سبيله الميراث دون  
الوصية ولا يجوز ان تزوج مائة لانه باقية على ملك الميت معلقة الى وقت انفاذ  
عقبتها ولو اوصى ان يخدمهم ثم هو لم يفتق الا ان يعقده لانه لا يملك الاعاق المقت  
لانه ليس به بل ولم يعلق عقبة بوط فليفتق ما لم يعقده ولو صار له الخدمة على  
ونحوه الحق جاز في الخط المسمى في باب الوصية بالفتق للعبد لخدمة من كتاب  
الوصايا رجل فاكرا لانه عتق الوصية اذا خدمت ابني هذا وانثى من حقه يستغنى فان  
حرة فالوان كان الابن والبنت كبيرين تخدمهما حتى تزوج الابنة ويصير الابن ثمن

من الجارية وان كانا صغيرين تخدمهما حتى يبركا لان استغنا والكبير من الصغيرين  
يكون عتقا مائتا وان كانا كبيرين فتزوجت الابنة وبقي الابن تخدمها جميعا لا شرط  
العتق خدمتهما حتى يستغنيا فلا تفتق عنه استغنا واحدهما وكذا لو كانا صغيرين فاما  
درك احدهما تخدمهما جميعا حتى يدرك الاخر فان قام احدهما قبل ان يطلبت الوصية  
لانها كانت معلقة بخدمتهما وقد وقع الياس عندك فاصلى في فصل التعلق من كتاب  
العقاق وفي المنفق اذا استرى الوصي باليتيم غلاما لنفسه ان كان الثمن خيرا لليتيم  
اجوز الشراء وان الغلام خيرا لليتيم جعلته لليتيم ولم اجز شراؤه لنفسه وفي غريب الرواية  
والمجامع في الفتاوى من مجموع النوازل وصي استرى باليتيم غلاما وعلمه بحجة فلما  
بلغ اليتيم قال كنت استريت الغلام لي قال لي قال الوصي استريت لي فلكي  
من الرخ يكون الرخ كله لليتيم وان توى المالك يضمنه الوصي ادب الاوصياء في كتاب البيع  
الام والاخر وسر الحارم لا يكون الاتفاق على الصغار في عالم الاباء كما لا بد من  
لهم ولا لينة القرف في المالك وان انفقوا ضمنوا في حكم عدم الولاية وعن الامام محمد بن الحسن  
فيما لا بد للصغير منه دفعا لنفسه في اخر كراهية المجمع ما يخالفه وما يولد وهو المقتدر  
والخيار انه اذا كان من جنس النفقة يملك في حجه ام لا وان لم يكن طلقا ما اذا كان ذراهم يملك  
ان كان في حجه والا لا وان كان يفتق الى بيعه لا يملك البيع والاتفاق الا بعد ان يجعله  
اسمكم وصيا من نفقات البرارية تم مات عن زوجة واولاد صغيرا فلها ربع من ماله  
الزكاة لما جئتم الى النفقة دون غيره وجب في نفقاته نصف ماله من نصف الام  
والوصي من كتاب الوصايا وعن الثاني في وصي يتيم ذرع بذر اليتيم في ارض اليتيم واستلذه  
ضامن للبذر قرضا عليه وانه استأجر ارض لنفسه فان كان خيرا لليتيم فاجعل الاجر لليتيم  
والزرع للوصي وان الزرع خيرا لليتيم فاجعل الزرع له ولت المسدة على ان الوصي يملك  
ان استقرض منه مال اليتيم وان استقرض البذر من اليتيم وذرعه في ارض نفسه فالزرع للوصي  
لانه زرعه لنفسه وكذلك ان ذرع بذره في ارض اليتيم وان ذرع بذر اليتيم في ارض اليتيم  
وقال زرعه لنفسه فان كان في ذلك ربح ظاهرا لم يصدق بزارته في نوع في كسر كتاب  
والوصي من كتاب الوصايا وفي كسره حريص فان كان جازلا يرضى ما بين الازم  
الى خمسة في عطوه فان لم يعقده لا عطا بزر الوصي او بولي رجل بعينه كانت الوصية  
باطلة فيصير كوك في اخر الوصايا الوصية للمسجد لا تجوز عند الثاني خلافا لمحمد بن  
ولو قال يفتق عليه جاز اجما اوصى بماله لوليه على يد بوزة لا يرضى اوصى بملك  
ماله للكنيسة جاز لم كبر كنة قال محمد بن اوصى بملك ماله لبيت المقدس جاز على  
بيت المقدس ويصرف الى سراحه ونحوه كذا اوصى بملك ماله للشفقة فهو باطل في



في القيس وفي الاحتكاك جعله في ما كين النفوس بزيادة في افرع من كتاب الوصايا  
وعن محمد اوصى بثلث ماله ليرحم في المسجد جاز ولواوصى ليرحم المسجد لا بزيادة  
اكثر من الوصايا وفي نوادر ابن عسك عن محمد بن محمد انه اذا قال اوصيت لفلان  
بجميع نصيب من هذه الدار وهو الثلث فاذا نصيبه الدار النصف فله النصف كله  
الحاشية ان فروع النصف من ثلث ماله قال محمد والبيع في هذا مخالف للوصية فان قال  
غيره بعث من ثلثي جميع نصيب من هذه الدار وهو الثلث بكذا ورثها وكان نصيبه النصف  
فالسبع يقع على الثلث فانما رخصه في الفصل الثاني من الوصايا فصل في التبرعات

